

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثالثة والأربعين

المعقدة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ٧ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

المجلد الثاني

موجز الأعمال

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/43/12 (Vol.II)
29 November 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

**تقرير مجلس التجارة والتنمية
عن دورته الثالثة والأربعين**

المعقدة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ٧ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

المجلد الثاني

موجز الأعمال

(A) GE.96-52214

تصدير

يتضمن هذا المجلد (المجلد الثاني) من تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثالثة والأربعين ملخصات للبيانات التي أقيمت أثناء الدورة.

ويمكن الاطلاع على جميع المسائل الأخرى المتصلة بدورة المجلس الثالثة والأربعين في المجلد الأول من التقرير، المعنون "التقرير المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة". وتتضمن هذه المسائل الإجراءات التي اتخذها المجلس، وبيانات المواقف المتخذة فيما يتصل بتلك الإجراءات، والمسائل الإجرائية والتنظيمية ومرفقات مختلفة.

* انظر الوثيقة TD/B/43/12 (Vol.I)

المحتويات

الفقرات

الفصل

٢٤ - ١	مقدمة	الأول -
٢٨ - ٢٥	الجزء الرفيع المستوى؛ بند موضوعي يتعلق بالسياسة العامة: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في اقتصاد دولي آخر في العولمة (البند ٢ من جدول الأعمال)	إعادة النظر في استراتيجيات التنمية؛ بعض الدروس المستخلصة من التجربة الإنمائية في شرق آسيا (البند ٣ من جدول الأعمال)
١٠٢ - ٢٩	الرابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: إعادة النظر في استراتيجيات التنمية؛ بعض الدروس المستخلصة من التجربة الإنمائية في شرق آسيا (البند ٣ من جدول الأعمال)	الثاني -
	برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً (البند ٤ من جدول الأعمال)	الثالث -
١٥٧ - ١٠٣	(أ) استعراض تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً	(أ) إسهام الأونكتاد في أعمال المنظمات الدولية المختصة في مجال تنفيذ قرار الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي المتعلق بالتدابير المقررة لصالح أقل البلدان نمواً عن طريق مساعدة هذه البلدان التي هي أعضاء في منظمة التجارة العالمية على الاستفادة القصوى من التدابير الخاصة والتفاضلية المنصوص عليها في اتفاقيات جولة أوروغواي
١٧٨ - ١٥٨	(ب) إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات، ودور الأونكتاد في تنفيذ المبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بافريقيا (البند ٥ من جدول الأعمال)	الرابع -
٢٠٠ - ١٧٩	الخامس - استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد (البند ٦ من جدول الأعمال)	الخامس -

المحتويات (قابع)

الفقرات

٢٠٩ - ٢٠١	السادس - المسائل التي تتطلب إجراءً من المجلس في إطار متابعة الدورة التاسعة للمؤتمر، والنائمة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة (البند ٧ من جدول الأعمال)
٢٠٩ - ٢٠١	تحسين اشتراك خبراء البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد، بما في ذلك مسألة تمويل هذا الاشتراك (البند ٧ (ب))
٢١٥ - ٢١٠	السابع - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية (البند ٨ من جدول الأعمال)
٢١١ - ٢١٠	(أ) التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي التاسع والعشرون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
٢١٥ - ٢١٢	(ب) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعنى بمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دوره التاسعة والعشرين
٢٢٦ - ٢١٦	الثامن - مسائل أخرى (البند ١٠ من جدول الأعمال)
٢١٩ - ٢١٦	ألف - استعراض سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات (البند ١٠ (أ))
٢٢٦ - ٢٢٠	باء - مسألة التنسيق والتعاون بين الأونكتاد والمنظمات الدولية ذات الصلة
٢٤٢ - ٢٢٧	التاسع - البيانات التي ألقيت في الجلسة العامة الختامية المعقدة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ (البند ١٠ (ب))

مقدمة

١- افتتح رئيس مجلس التجارة والتنمية المنتهية ولايته ، السيد ويليام روزبير من سويسرا، الدورة الثالثة والأربعين للمجلس، فلاحظ أن فترة ولايته كرئيس للمجلس لمدة سنة قد تزامنت مع فترة واجه فيها الأونكتاد تحدياً هائلاً وشملت العملية التحضيرية للدورة التاسعة للمؤتمر، وانعقاد المؤتمر نفسه في ميدراند بجنوب أفريقيا، والمراحل المبكرة لتنفيذ إعلان ميدراند والشراكة من أجل النمو والتنمية. وقال إنه مما لا شك فيه أن الأونكتاد التاسع، بوصفه عملية تعاون متعدد الأطراف، قد حقق نجاحاً باهراً حيث إن جميع الأطراف قد خرجت فائزة من حيث النتائج التي أسف عنها. وقد خرج الأونكتاد من هذه الدورة وقد تجدد نشاطه وتعزز وبات مستعداً للتعامل مع ما يواجهه من تحديات جديدة قوية. الواقع أنه من الأهمية بمكان ضمان تنفيذ مقررات ميدراند تنفيذاً سريعاً وكاملاً وترجمتها إلى نتائج ملموسة. وبعد أقل من شهرين من اختتام المؤتمر، اتخذت الدورة التنفيذية الثالثة عشرة للمجلس القرارات اللازمة لبدء عملية التنفيذ في فترة ما بعد ميدراند. وقام الأمين العام للأونكتاد من جانبه بإنجاز عملية إعادة هيكلة الأمانة على ضوء مقررات ميدراند. وبالطبع فإن متابعة نتائج ميدراند ليست أمراً يمكن إنجازه في غضون أشهر: بل هي عملية مستمرة لا يمكن تحديد مدى نجاحها إلا في غضون فترة أربع سنوات، أي عشية انعقاد الدورة العاشرة للمؤتمر في تايلند. ولكن ما لاحظه خلال فترة رئاسته من إرادة تعاون أبدتها الدول الأعضاء فضلاً عن مزاج الأمانة قد عزز إيمانه بأن روح ميدراند ستنتصر في النهاية.

٢- وقال رئيس المجلس المنتخب حديثاً السيد باتريك سينيتسا من زامبيا، إن ثقة المجتمع الدولي بالأونكتاد كمنظمة قادرة على توسيع زمام القيادة على الطريق نحو القرن الحادي والعشرين في عالم متغير كانت موضع تأكيد جماعي في إعلان ميدراند وفي الشراكة من أجل النمو والتنمية. وفي وقت لاحق، أعلن زعماء مجموعة الـ ٧ في اجتماع القمة الذي عقدوه في ليون بفرنسا، في بлагوهم الختامي، أن الدورة التاسعة للأونكتاد كانت علامة فارقة تدل على تجدد الأونكتاد، فقد نجحت هذه الدورة في إصلاح الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد وأعادت تركيز عمله على عدد قليل من الأولويات من أجل التهوض بالتنمية من خلال التجارة والاستثمار بهدف تيسير إدماج البلدان النامية في النظام التجاري الدولي. وبالمثل، فإن وزراء خارجية بلدان مجموعة الـ ٧٧ والصين قد رحبوا، في الإعلان الوزاري لاجتماعهم السنوي العشرين، بالنتائج التي تم خص بها الأونكتاد التاسع وأعادوا تأكيد التزامهم القوي بتدعيم الأونكتاد وحثوا المجتمع الدولي على تقديم الدعم السياسي والمالي للمنظمة من أجل تمكينها من أداء ولايتها بالكامل.

٣- وفي هذا السياق، قال إنه متتأكد من أن الوفود قد حضرت إلى الدورة الحالية للمجلس لا لاستيفاء الإجراءات التمهيلية الشكلية الروتينية وإنما لإجراء حوار جدي بشأن القضايا التي تتسم بأهمية أساسية بالنسبة للمسؤولين عن رسم السياسات في بلدانها، تحفزاً في ذلك للتقارير التحليلية المتمعة والقوية التي أعدتها الأمانة. وأشار إلى أن تقارير الأمانة، ولا سيما 报 告 1996 وReport on Trade and Development 1996 وتقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٦، قد اجتذبت اهتمام وسائل الإعلام على نطاق العالم في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وعندما ينظر المرء إلى الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة، يتضح له أن العديد من البلدان النامية تتميز الآن بأداء اقتصادي جيد ولكن توفر عزم قوي على التصدي للمشاكل الهائلة التي يرزح تحتها أشد البلدان فقراً هو أمر يدخل في صلب عمل المجلس. وقد كيف الأونكتاد نفسه مع واقع عالم آخذ في التغير السريع وذلك من خلال السعي إلى الوصول إلى جميع الجهات الفاعلة في التنمية، بما في ذلك المسؤولون عن اتخاذ القرارات الرئيسية في القطاعات الخاصة - وهو جانب يبرز بوضوح في الترتيبات التي وضعت

بالنسبة للجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس. وأعرب عن أمله في أن يتمكن جميع المشتركين في المجلس، من خلال العمل معاً، من تكريس خبرتهم وحكمتهم واحتياصاتهم من أجل تنفيذ نتائج الأونكتاد التاسع بنجاح.

٤- وقال الأمين العام للأونكتاد إن عملية الإصلاح التي أجرتها في الأونكتاد منذ الأونكتاد التاسع قد استغرقت وقتاً أطول مما كان متوقعاً وذلك بالنظر إلى تعقد المشاكل. ونتيجة للإصلاحات، تم تقليل الشعب الشامي التي كانت موجودة قبل ميدراند بحيث أصبحت تقتصر الآن على أربع شعوب تُعنى بمحالات العمل الرئيسية التي تم الاتفاق عليها في وثيقة ميدراند الختامية. ومن الآن فصاعداً، ستضطلع الشعب الأربع كل في مجال اختصاصها بالعمل التحليلي، وبناء توافق الآراء، والدعم التقني المتصل بأقل البلدان نمواً وتكون لكل شعبية صلة وصل خاصة بها لهذه الغاية. وأشار إلى أنه يسعى حالياً إلى اختيار أفضل مرشح لشغل منصب المنسق الخاص لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية.

٥- وأضاف قائلاً إن إعادة هيكلة الأمانة قد اسفرت بصورة عامة عن تخفيض التكاليف وزيادة الكفاءة. وقد تم تخفيض الوظائف الفنية بنسبة ١٢,٥ في المائة بينما خففت الوظائف من فئة الخدمات العامة بنسبة ١١,١ في المائة. وهذا يعني أن وظيفة واحدة من كل ثمانية وظائف عادية في الأونكتاد قد ألغيت. وعلاوة على ذلك، فإن تخفيض عدد أيام الاجتماعات في كل سنة حسبما تم الاتفاق عليه في ميدراند سيؤدي إلى تحقيق وفورات كبيرة في ميزانية الأمم المتحدة. ويتمثل الهدف الرئيسي من ذلك في ضمان أن يكون الأونكتاد منظمة تقوم على حسن الأداء وتستجيب على نحو متزايد لاحتياجات الانمائية لأشد البلدان حاجة - منظمة تتحمل مسؤولية كاملة أمام الدول الأعضاء فيها. وحيث الوفود على أن تعمل من جانبها على تحبيب إعادة طرح المسائل التي تم حلها أو الدخول في التفصيل الدقيق لإدارة أنشطة الأمانة. وقال إن هناك حاجة الآن لفترة من الاستقرار من أجل تيسير تنفيذ الأحكام التي تم الاتفاق عليها في ميدراند. وأشار إلى أن رصد التقدم المحرز سيشكل من الآن فصاعداً جزءاً لا يتجزأ من أسلوب الإدارة الجديد، وإن الأمانة مستعدة لأن يحكم عليها استناداً إلى النتائج. غير أنه، بالنظر إلى صعوبة المهام التي يتبعها، يناشد الدول الأعضاء ألا تغالي في إصدار الأحكام على جهود الأمانة.

٦- وتابع قائلاً إن العمل الموضوئي الذي اضطاعت به الأمانة مؤخراً قد استلزم التأمل في النجاح الذي حققته التجربة الاقتصادية لبلدان جنوب شرق آسيا. وقد خلصت الأمانة إلى استنتاج مفاده أن في تجربة بلدان جنوب شرق آسيا دروساً يمكن أن تطبق في أحيان كثيرة لصالح البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، في مناطق أخرى. وأوضح أن الأهداف الإنمائية الأصلية للأونكتاد تظل في صلب وظائفه وهي من مبررات وجوده الأساسية. غير أنه من المناسب، مع اقتراب سنة ٢٠٠٠، النظر عن كثب إلى التغيرات التي حدثت وتحدث على صعيد الجوانب العملية والنظرية للتنمية. ويمكن البدء في ذلك بإجراء عملية جرد، قبل الانتقال إلى إجراء دراسة للتحديات التي تنطوي عليها فترة الألف سنة التالية: فما هي العوامل والظروف التي تؤثر اليوم على التنمية والتي لم تكن موجودة في فترة الستينيات؟ وكيف يمكن التأكيد على الجوانب النوعية للتنمية إلى جانب العوامل الكمية من أجل تحسين نوعية حياة الناس العاديين؟ ولدى تركيز الاهتمام على توزيع الدخل وتحفيظ الفقر، سيعين على الأونكتاد أن يعالج مشكلة كيفية التوفيق بين النمو الاقتصادي والمساواة الاجتماعية - وهي مسألة تتطلب إجراء بحوث متعمقة. ثم هناك أيضاً مسألة ضمان استدامة التنمية بحيث يمكن للأجيال القادمة أن ترث بيئه محسنة وألا تلوم الأجيال الحالية لإهدارها الموارد الطبيعية.

٧- وبالتالي فإن الاجتماعات الحكومية الدولية للأونكتاد وتقاريره ينبغي أن تنظم بحيث تسهم مساهمة واضحة في معالجة جميع هذه الجوانب الجديدة والناشئة للتنمية، كما أن أنشطة التعاون التقني ينبغي أن توجه نحو ترجمة عمل الأونكتاد إلى مساعدة عملية ومشورة من شأنها أن تساعد البلدان في أن تندمج بالكامل في الجهد الإنمائي. وعلى الأونكتاد، إذ يعمل في إطار منظومة الأمم المتحدة في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية، واجب تقديم مبررات وجيهة للشعور بالتفاؤل بحيث يمكن أن ينظر إلى عولمة التجارة الدولية لا باعتبارها تهديداً وإنما وسيلة لتحسين مستويات معيشة جميع الناس.

٨- وقال المتحدث باسم مجموعة لا ٧٧ والصين (الكاميرون) إن دورة المجلس الحالية، وهي أول دورة تُعقد بعد الدورة التاسعة للأونكتاد التي كانت علامة فارقة منذ نشأتها، ستتصبح دورة من أهم الدورات في تاريخ الأونكتاد. وأوضح أن إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي يشكل تحدياً رئيسياً للمجتمع الدولي، فيما لم تبذل جهود مكثفة لمساعدة هذه البلدان على الاستفادة من عملية تحرير التجارة العالمية، فإن العديد منها سيواجه خطر التهميش في مجالات التجارة العالمية والاستثمار والسلع الأساسية وأسواق رأس المال. وفي البيئة التجارية الدولية الجديدة، تتوفّر بالفعل فرص جديدة لجميع البلدان النامية ولكن هناك مخاطر جديدة أيضاً وقال إن تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٦ يشير إلى إمكانيات التصنيع الموجه نحو التصدير في توزيع العمل السائر نحو العولمة في انتاج الصناعات التحويلية، ويقدم عدداً من المقترنات المحددة للبلدان النامية بشأن كيفية الاستفادة المثلث من الفرص الجديدة. ومما لا شك فيه أن من الضروري اعتماد استراتيجيات متماسكة للتجارة والتصنيع على المستوى الوطني من أجل تحقيق النتائج المرجوة. غير أنه في ظل اقتصاد عالمي متراّبط إلى حد بعيد، ترسم البيئة التجارية الدولية بنفس القدر من الأهمية بالنسبة للتنمية الناجحة الموجهة نحو الخارج. ويشكل التعاون المكثف بين الجنوب والجنوب عنصراً هاماً في تعزيز جهود البلدان الرامية إلى تحقيق التصنيع الموجه نحو التصدير. وهناك أفكار جديدة تشير الاهتمام إلى حد بعيد مثل فكرة إنشاء خدمة دولية للتسيّر وتوفير المعلومات من أجل مساعدة البلدان النامية في صياغة استراتيجياتها التصديرية وتجنب الخسائر في معدلات التبادل التجاري حسماً ذكر في تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٦. ولكنه من الأهمية بمكان أيضاً من أجل تحقيق نجاح التنمية الموجهة نحو التصدير أن تفي البلدان المتقدمة بالكامل بالالتزامات التي تعهدت بها في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي بغية تأمين المزيد من الفرص للبلدان النامية للوصول إلى الأسواق.

٩- وأضاف قائلاً إن مشكلة البطالة المرتفعة والمترامية في عدد من البلدان الصناعية الرئيسية تنطوي على آثار هامة في هذا الصدد. وسيكون لطريقة معالجة البلدان المتقدمة لهذه المشكلة تأثير على قدرة البلدان النامية على التعجيل في تبنيها الاقتصادية والاجتماعية وعلى نجاح سياساتها الموجهة نحو الخارج. ومن الضروري ألا يتم حل مشكلة البطالة في البلدان المتقدمة على حساب العالم النامي. وأن يتم إنجاز عملية تحرير التجارة في البلدان المتقدمة. وقد بذلت البلدان النامية نفسها جهوداً هائلة لتحرير تجارتها الخارجية، كما أن وراداتها من المصنوعات تسهم مساهمة كبيرة في توليد فرص العمل في البلدان المتقدمة. ولكن حجم هذه الواردات هو أمر تحدده القوة الشرائية للبلدان النامية من خلال زيادة حصائلاً من صادرات المصنوعات، وحصولها على أسعار أفضل لسلعها الأولية وعلى فرص كافية للحصول على تمويل خارجي.

١٠- وفيما يتعلق بمدى توافر التمويل الخارجي من الأسواق الرأسمالية الدولية، قال إنه لا تزال هناك تفاوتات كبيرة فيما بين البلدان النامية، حيث إن إمكانية الحصول على مبالغ ذات شأن من هذا المصدر ليست متاحة إلا للأقلية من هذه البلدان. أما الأغلبية العظمى منها فلا تزال تعتمد اعتماداً شديداً على التمويل

ال رسمي. وعلاوة على ذلك، فإن مشكلة الديون التي يعانيها العديد من البلدان الفقيرة لا تزال إلى حد بعيد دون حل. وأشار إلى أن المبادرة التي اتخذها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مؤخراً لمعالجة مشكلة ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية معالجة شاملة هي مبادرة تلقى استحساناً كبيراً بالنظر إلى ما تنطوي عليه من تخفيض هام في أعباء الديون المتعددة الأطراف التي تعانيها هذه البلدان. إلا أنه ينبغي اعتماد أقصى قدر من المرونة في تطبيق معايير الأهلية المتصلة بتحفيض أعباء الدين بحيث يمكن لجميع البلدان الفقيرة الشديدة المديونية أن تستفيد منها.

١١- وتابع قائلاً إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تعتقد أن للأونكتاد دوراً هاماً في التوصل إلى فهم أفضل للقضايا التي تشملها المناقشة المتعلقة بالاتفاق المتعدد الأطراف بشأن الاستثمار وفي مساعدة البلدان على تحديد موقفها إزاء التطورات المرتقبة على صعيد المعالجة المتعددة الأطراف لمسألة الاستثمار الأجنبي المباشر. فالتوصل إلى فهم أفضل لدور الاستثمار الأجنبي المباشر، والروابط المعقدة للتجارة والاستثمار، وديناميات عولمة الأعمال التجارية يشكل شرطاً مسبقاً بالنسبة لأي تطوير آخر للترتيبات الدولية المعنية بالاستثمار الأجنبي المباشر. وإذا أرادت البلدان النامية أن تمارس التجارة على أساس أكثر تكافؤاً، فإنها تحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى استثمارات ضخمة في جميع المجالات. كما أن الدراسة بالتقنيات الجديدة واقتانها قد أصبحا اليوم ضروريين أكثر من أي وقت مضى من أجل تحقيق الكفاءة في الانتاج والتجارة.

١٢- كما أن مجموعة الـ ٧٧ والصين قد لاحظت بارتياح التقرير المرحلي الذي يشمل أنشطة أمانة الأونكتاد التي تعالج الحالة في أفريقيا. وقد حقق تنفيذ جدول الأعمال الجديد الذي اعتمد في عام ١٩٩١ قدرًا من النجاح مما أسهم في تهيئة مناخ موات بدرجة أكبر للتعاون الإنمائي الدولي. وقد حقق المزيد من البلدان الأفريقية تقدماً هاماً في عدد من المجالات الرئيسية في عام ١٩٩٥ مقارنة بعام ١٩٩١. غير أن هناك عدداً من القضايا البالغة الأهمية التي لا تزال تحتاج إلىبذل المزيد من الجهد خلال فترة منتصف التسعينات وما بعدها، خصوصاً وأنه يتبعن على أفريقيا أن تواجه التحدى الذي تشيره البيئة التجارية لفترة ما بعد جولة أوروغواي. ولا يزال يتبعن على أفريقيا كمنطقة أن تظهر علامات ملموسة تدل على حدوث انتعاش قوي ونمو مستدام. فنصيب هذه المنطقة من الناتج العالمي والتجارة العالمية قد ظل يتقلص بينما ظل عدد سكانها ينمو. ولا يزال الأداء الاقتصادي في العديد من بلدان المنطقة يتسم بتدنى مستوى الانتاجية، وبصعوبات في مجال الإدارة، وبالاختراق في تنوع قاعدة الانتاج والتصدير الضيق.

١٣- وأضاف قائلاً إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تلاحظ بقلق أنه لم يتم إحراز سوى تقدم محدود حتى الآن في تنفيذ برنامج عمل باريس لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات. ورغم ذلك، فإن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الجزرية نفسها ما برحت، مع ما تواجهه من صعوبات داخلية وخارجية جدية، تنفذ إصلاحات اقتصادية وسياسية وفقاً لروح برنامج عمل باريس. ولذلك فإنه من الحتمي أن تلقى هذه الجهود دعماً كاملاً من الشركاء الإنمائيين لهذه البلدان، ولا سيما من خلال زيادة تدفقات الموارد الخارجية، وإجراء تخفيض عاجل وحاسم في رصيد ديون أقل البلدان نمواً وأعباء خدمة ديونها، وتحسين فرص وصول صادراتها إلى الأسواق.

١٤- وقال إن هناك عدداً من المسائل تتعلق عليها مجموعته أهمية عظيمة وبالتالي فإنها تتطلب إلى إجراء مناقشة متعمقة بشأن مختلف التدابير اللازمة لتنفيذ توصيات الأونكتاد التاسع. وتشتمل هذه الاهتمامات على

تقلص الموارد المتاحة لأغراض التعاون التقني، ولا سيما لصالح أقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة. كما أن مجموعته تود إيجاد حل مقبول لزيادة مشاركة الخبراء من البلدان النامية في عمل الأونكتاد وتنطلي إلى تقديم أفكار مبتكرة في هذا الصدد. وفيما يتعلق بسياسة الأونكتاد في مجال المنشورات، قال إن مجموعة الـ ٧٧ تود أن توفر السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز عمل الأونكتاد بشأن بناء القدرات التحليلية والفكرية على النحو المتواхи في وثيقة ميدراند الختامية.

١٥- وتابع قائلاً إن الدور المرتقب للبلدان النامية في الأونكتاد سيعتمد على الكيفية التي سيتم بها ترجمة إعلان ميدراند والشراكة من أجل النمو والتنمية وولايات اللجان الجديدة إلى برامج عمل وعلى كيفية تنفيذها. ويمكن للحوار والمناقشة الجديين في الأونكتاد أن يفضلاً، في مرحلة ما، إلى اتخاذ قرارات وطنية ودولية في مجال السياسة العامة. ويتوقف تحقيق الأهداف التي تم الاتفاق عليها في ميدراند على مدى فعالية الاستعراض المعمق والرصد والمتابعة للتوصيات الموضوعية للمؤتمر. ومن المتوقع للجان وما ينشأ عنها من اجتماعات خبراء أن تعمل عن طريق تحديد القضايا استناداً إلى عمل تحليلي ذي نوعية عالية وإلى المشاورات الحكومية الدولية والحوار والتفاعل بهدف تحقيق التقارب في وجهات النظر، فضلاً عن التعاون واتخاذ الإجراءات حسب مقتضى الحال. ومن شأن الاجتماعات المقبلة للجان والخبراء أن تضع جميع الأطراف في مواجهة تحديات جديدة وسيوضع ولاؤها لإعلان ميدراند والشراكة من أجل النمو والتنمية على المحك في السعي إلى ترجمة الأحكام إلى واقع عملي. وأعرب عن ثقته بأنه ستتوفر للمجتمع الدولي في وقت قريب الإرادة اللازمة لمعالجة مشاكل البلدان النامية بحيث يتسعى لجميع البلدان الاستفادة من ثمار ما تعهدت به من التزامات.

١٦- وفي معرض تأييد البيان الذي أدى به ممثل الكاميرون بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، قدمت مداخلات مقتضبة من قبل المتحدث باسم المجموعة الآسيوية (باكستان)، والمتحدث باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (كوبا)، والمتحدث باسم المجموعة الأفريقية (كينيا) والمتحدث باسم أقل البلدان نمواً (بنغلاديش).

١٧- وقالت ممثلة اييرلندا التي تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي إن الاتحاد الأوروبي قد رحب بالنتائج الناجحة التي أسفر عنها الأونكتاد التاسع وأنه ملتزم بقوة بتنفيذ هذه النتائج تنفيذاً كاملاً نصاً وروحًا وذلك اقتناعاً منه بأنها توفر للأونكتاد برنامج عمل محدداً بوضوح فيما يتصل بقضايا التجارة والتنمية. وقالت إنها تنظر إلى السنة الماضية باعتبارها علامة بارزة في تاريخ الأونكتاد - فهي سنة أجري فيها المجتمع الدولي تحليلياً رئيسياً لدور الأونكتاد في اقتصاد عالمي سائر نحو العولمة والتحرير، مما أسفرا عن التوصل إلى استنتاج مشترك فيما يتعلق بالتوجه المسبق للأونكتاد وعمله الضوري وهيكله المؤسسي. وفي اعتقاد الاتحاد الأوروبي أن الوقت قد حان الآن لكي يركز الأونكتاد على المسائل الموضوعية المحددة في برنامج عمله، مستنداً إلى الأسس التي تم ارساؤها في ميدراند مع الامتناع عن إعادة فتح باب المناقشات التي اختتمت في الأونكتاد التاسع. ويجب على الدول الأعضاء في الأونكتاد أن تضمن تركيز حوارها على الاحتياجات الحقيقة للبلدان النامية وأن تسعى إلى تحقيق نتائج موجهة نحو العمل.

١٨- وتابعت قائلة إن للمجلس في دورته الحالية وظيفتين رئيسيتين أولاهما أنه يجب أن يستعرض عدة قضايا رئيسية في مجال السياسة العامة من منظور تجاري وإنمائي. وفي هذا المجال، يتطلع الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة إلى إجراء مناقشة للتحليل المثير للاهتمام الذي تضمنه تقرير التجارة والتنمية للتجربة الإنمائية

لمنطقة شرق آسيا وما يمكن أن تنتهي عليه من دروس بالنسبة لسائر البلدان النامية. أما الوظيفة الثانية فهي أنه يتبع على المجلس الاضطلاع بمهام إدارية هامة تعتبر أساسية بالنسبة لتحقيق كفاءة عمل الأونكتاد في المستقبل، وهي مهام يتوقع الاتحاد الأوروبي بتصديها إجراء مناقشات مفصلة في مجالات مثل أنشطة التعاون التقني للأونكتاد وسياسة الأونكتاد في مجال المنشورات. وأعربت عن اعتقادها بأن رئيس المجلس وأعضاء مكتبه سيعملون من أجل ضمان أن تكون المناقشات في المجلس وفي اللجان منتظمة ومنسقة بحيث تتيح إجراء نقاش حقيقي وموضوعي. ولهذه الغاية، يشجع الاتحاد الأوروبي الجهود الرامية إلى ضمان الابتعاد عن التبادل التقليدي للبيانات الرسمية المطولة لعرض المواقف بشأن فرادي البنود. ومن شأن الجهود الجماعية لأعضاء المجلس خلال هذه الدورة أن تحدد طابع مداولات الأونكتاد خلال السنة المقبلة وأن تشكل امتحاناً هاماً للأونكتاد الجديد.

١٩- وأضافت قائلة إن الوثائق التي أعدتها الأمانة لدوره المجلس الحالية تدل بوضوح على عمق واتساع المعرفة والقدرة التحليلية المتوفرتين لدى الأونكتاد. كما أنها تشير بوضوح إلى استمرار النمو السريع في تدفقات التجارة والاستثمار العالميين وكذلك إلى الفرص الهامة التي توفرها عملية العولمة والتحرير لأغراض التنمية. الواقع أن بحوث الأونكتاد تبين الفوائد العديدة التي تجنيها مجموعة واسعة من البلدان النامية نتيجة لتغير أنماط التجارة والاستثمار العالميين. إلا أن الاتحاد الأوروبي يلاحظ بقلق بالغ التفاوتات المتزايدة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان النامية واستمرار الصعوبات التي تواجه أقل البلدان نمواً في الاستفادة من هذه الفرص الجديدة في مجال التجارة والاستثمار. وأوضحت أن هذا التهميش النسبي لأقل البلدان نمواً هو محور تركيز خاص لاهتمام الاتحاد الأوروبي. إذ يلزم أن يكون هناك تقدير أعمق للمجموعة المعقدة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤدي مجتمعة إلى إعاقة زيادة مشاركة أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي. وهذا أمر ينبغي أن ينعكس في جميع جوانب برنامج عمل الأونكتاد.

٢٠- وفي الختام، قالت إن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى توصل المجلس إلى نتائج تعبر عن روح الشراكة والتعاون الجديدة التي أرسىت أساسها في ميدراند. والاتحاد الأوروبي يتطلع بصفة خاصة إلى الجزء الرفيع المستوى من الدورة وسيسعى جاهداً إلى ضمان نجاح هذه العملية المبتكرة في عمل الأونكتاد التي تفسح المجال أمام المشاركة غير الحكومية.

٢١- وقال ممثل الاتحاد الروسي إن وفده يؤيد سياسة التنفيذ العاجل للمقررات التي اتخذت في الأونكتاد التاسع سواء في مجال إنشاء آلية حكومية دولية جديدة أو في تكثيف هيكل وتكوين الأمانة بحيث يتمشيان مع المبادئ التوجيهية والمهام الحالية للأونكتاد. وأشار إلى أنه يعلق قدرًا كبيرًا من الأهمية على تأكيد وتعزيز ولاية الأونكتاد بوصفه الهيئة الرئيسية المعنية بالقضايا المتراقبة للتجارة والتنمية في إطار منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن يستند عمل الأونكتاد إلى مبدأ العالمية الذي يعتبر وفده أنه حق متكافئ لأي بلد أو مجموعة من البلدان في إجراء الدراسة الواجبة للمسائل التي تهمها. ويجب إقامة توازن معقول بين مشاكل التجارة ومشاكل التنمية في إطار أنشطة الأونكتاد - وهو منظمة توفر لديها مزايا نسبية مستدامة في مجال الدراسة المتكاملة لما يتصل بالتنمية من قضايا التجارة والتكنولوجيا والاستثمار والخدمات والحماية البيئية. وينبغي للأونكتاد أن يحافظ على مركزه بوصفه المحفل الأكثر أهمية لاستيعاب هذه المسائل وغيرها من المسائل الناشئة في المجالات المذكورة أعلاه وفي السعي إلى ايجاد حلول لها. فمن شأن هذا أن ييسر إدراج هذه المسائل من خلال الاتفاق المتبادل في إطار النظم القانونية المتعددة الأطراف عندما يعتبر ذلك ضروريًا. وينبغي أن يكون هناك تقسيم أوضح للسلطة بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة

الدولية ومؤسسات بريتون وودز على أساس التكامل والمزايا النسبية. ودعا إلى تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين هذه الجهات من أجل تحقيق التآزر وتجنب الازدواجية والتكرار في عملها.

٢٢- ولاحظ أن خطوات إيجابية قد اتخذت لإعادة هيكلة الآلية الحكومية الدولية لجعلها أكثر تراثاً واقتصاداً وشفافية مع العمل في الوقت نفسه على ضمان شموليتها الكافية للمجالات ذات الأولوية لأنشطة الأونكتاد المبنية في وثيقة ميدراند الختامية. وأعرب عن سروره لأن هذه الوثيقة قد شملت على النحو الواجب أنشطة الأونكتاد التي تتسم بأهمية بالنسبة لبلده، مثل أنشطة تقديم المساعدة للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية للاندماج في النظام التجاري الدولي، والأنشطة المتعلقة بالمارسات التجارية التقليدية، وقضايا المنافسة، وتجارة الخدمات، والترابط بين التجارة والبيئة، وتأثير النشاط الاقتصادي الإقليمي على النظام التجاري المتعدد الأطراف. وأوضح أن أنشطة التعاون التقني للأونكتاد هي موضع تقدير بالغ خصوصاً لما تؤديه من دور في دمج البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في النظام التجاري العالمي على أساس الادراك الكامل لحقوق هذه البلدان وقدراتها على ضوء اتفاقات جولة أوروغواي وفي تيسير الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ومن الأهمية بمكان تعزيز هذا المجال من مجالات نشاط الأونكتاد مع العمل في الوقت نفسه على ضمان مراقبة النفقات بصورة فعالة وشفافة.

٢٣- وفي الختام، قال إنه من المهم الاستفادة من الامكانيات التحليلية القيمة للأونكتاد لدى النظر في المشاكل الرئيسية للتجارة والتنمية بغية صياغة توصيات عملية لتسهيل اتخاذ قرارات سياسية ملائمة. ومع تسليم وفده بأنه ينبغي ترشيد سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات، فإنه يعتبر أنه ينبغي مواصلة نشر التقريرين المتكررين الأساسيين، وهما تقرير التجارة والتنمية وتقرير الاستثمار العالمي.

٤- وقال ممثل اليابان إن المشاركة الكاملة للبلدان النامية في التجارة العالمية تسهم بالفعل، حسبما سلمت به جميع الوفود أثناء الأونكتاد التاسع، في تخفيف الفقر وتوفير فرص العمل في تلك البلدان. وأشار إلى أن توسيع التجارة على أساس الميزة النسبية هو أمر يعود بالفائدة في الأجل الطويل على البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء. إلا أن البلدان النامية تواجه صعوبات مختلفة، ولا سيما فيما يتعلق ببناء القدرات البشرية والمؤسسية، وتوسيع الصادرات، وتنفيذ الالتزامات المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية. وقد اتفقت جميع الأطراف في ميدراند على أنه ينبغي للأونكتاد أن يستخدم خبرته للمساهمة في زيادة دمج البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في التجارة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ولذلك فإنه يشدد على ضرورة إجراء مداولات بناءً بشأن المسائل الموضوعية خلال دورة المجلس الحالية. ومع إدراكه للمشاكل والصعوبات التي ستظهر في المستقبل، فإنه يرى أنه ينبغي للجميع اعتماد نهج بناء بغية اشاعة وتعزيز جو من الشراكة يثبت للعالم أن الأونكتاد يتبع الآن نهجاً مختلفاً إزاء التحديات المواجهة على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي. وقد قيل إن الدورة التاسعة للأونكتاد كانت بمثابة ابتعاث للأونكتاد وتغذيته بأفكار واستراتيجيات جديدة لمعالجة المشاكل الإنمائية. وقد حان الوقت الآن لكي يثبت الأونكتاد أن باستطاعته تحقيق نتائج عملية وملموسة.

الفصل الأول

الجزء الرفيع المستوى؛ بند موضوعي يتعلق بالسياسة العامة: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في اقتصاد دولي آخذ في العولمة

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٤٥- عرّضت الوثائق التالية على المجلس لنظره في البند ٢ من جدول الأعمال:
"الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في اقتصاد دولي آخذ في العولمة" - تقرير من أمانة الأونكتاد (TD/B/43/5)

تقرير الاستثمار العالمي، ١٩٩٦ (UNCTAD/DTCI/32)

تقرير الاستثمار العالمي، ١٩٩٦: استعراض عام (UNCTAD/DTCI/32) (استعراض عام)

٤٦- في سياق الفقرة ١٠٧ (أ) من الوثيقة الختامية للأونكتاد التاسع أوصى مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية الثالثة عشرة المعقدة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ بأن ينعقد الجزء المخصص للمشاركة الرفيعة المستوى يوماً واحداً أثناء الدورة الثالثة والأربعين للمجلس في يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وبهذه المناسبة أقر المجلس أيضاً الموضوعات الثلاثة التي يتطرق إليها الجزء الرفيع المستوى.

٤٧- وبناء عليه عُقد الجزء الرفيع المستوى بشأن البند ٢ من جدول الأعمال طوال يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وعُقد الجزء الرفيع المستوى في صورة محفل للاستثمار العالمي في ظل الأونكتاد ورئيسه السيد أليك إبروين رئيس الأونكتاد التاسع ووزير التجارة والصناعة في جنوب إفريقيا. وكان من بين الأعضاء المشاركين في الأفرقة الثلاثة وزراء ومسؤولون تنفيذيون لبعض الشركات من جميع أنحاء العالم. وكان برنامج المحفل والاشتراك في الأفرقة على النحو التالي:

الصباح

بيان افتتاحي من السيد أليك إبروين رئيس الأونكتاد التاسع ووزير التجارة والصناعة في جنوب إفريقيا ومن السيد روبنز ريكوبيرو الأمين العام للأونكتاد.

منظور شركات الأعمال بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية: وجهات نظر مجتمع شركات الأعمال

المتحدة ثون: السيدة ماريا لييانوس كاتاوي، الأمين العام للغرفة التجارية الدولية

السيد دوغلاس غريفوري، كبير المستشارين للتجارة الدولية والاستثمار في شركة IBM كندا المحدودة.

الفريق 1: الاتجاهات والسياسات والعلاقات المتباينة

الاتجاهات في الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة إلى أقل البلدان نموا والعوامل المحددة لها وعوائقها وآثار السياسة العامة على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. العلاقات المتباينة بين الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا والآثار على التنمية.

الرئيس: السيد أليك إيرفين، رئيس الأونكتاد التابع ووزير التجارة والصناعة في جنوب إفريقيا

مدير المناقشة: السيد غي دي جونكير محرر صفحة الأعمال في جريدة El Financiero تايمز

أعضاء الفريق: السيد فاروق سبحان وزير الشؤون الخارجية، بنغلاديش،

السيد آبي ولديميسكل، نائب الوزير ونائب رئيس مكتب الاستثمار في أثيوبيا

السيد آلان راماروسون، وزير الصناعة والتجارة الخارجية والحرف، مدغشقر

السيد دوندي راج شاستري، وزير الصناعة، نيبال

السيد محب الله شاه، نائب وزير الاستثمار، باكستان

السيد يو تشيو تونغ، وزير التجارة والصناعة، سنغافورة

السيد باسوجا نسادو، وزير الدولة للمالية، أوغندا،

السيد بيتر برابيك، نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول التنفيذي المعين لشركة نسله، سويسرا

السيد جون كو، الرئيس والمسؤول التنفيذي، شركة LG المتدمجة للالكترونيات، جمهورية كوريا

السيد بل جورдан، الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

الشخص المرجع: السيد سانجايا لال، المحاضر في اقتصادات التنمية بجامعة أكسفورد

بعد الظهر

الفريق ٢: نحو إطار متعدد الأطراف للاستثمار؟

فحص واستعراض الاتفاques القائمة وتعيين وتحليل القضايا المتصلة بإمكانية إنشاء إطار متعدد الأطراف للاستثمار وآثار ذلك على التنمية.

الرئيس: السيد روبنز ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد

أعضاء الفريق:
السيد لوغ يوغ - تو، مساعد وزير التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي، جمهورية الصين الشعبية

السيد أ. آدم، وزير التجارة والصناعات في غانا

السيد ب.ب. رامايان، وزير الدولة للتجارة، الهند

السيد يوشيهيمارو، المدير العام لإدارة الشؤون الاقتصادية الدولية بوزارة التجارة الدولية والصناعة، اليابان

السيدة دانوتا أوبر، نائب وزير الصناعة والتجارة، بولندا

السيد ف. هامبورغر، مدير سياسة التنمية باللجنة الأوروبية، بروكسل

السيد رووفوس بيركسا، من أصحاب شركة Akin Gump القانونية، بروكسل، ونائب الممثل التجاري للولايات المتحدة سابقا

السيد توماس باتا، الرئيس الفخري لمنظمة باتا للأحذية، كندا،

السيد مارتن خور، رئيس شبكة العالم الثالث، ماليزيا

الشخص المرجع: السيد موتي غراهام، من كبار الزملاء بمعهد الاقتصاد الدولي، الولايات المتحدة

الفريق ٣: إلى أين نذهب من هنا؟ وجهات نظر المنظمات الأقليمية والدولية

الرئيس: السيد أليك إيرفين، رئيس الأونكتاد التاسع وزير التجارة والصناعة في جنوب إفريقيا

مدير المناقشة:

السيد جيمس مورغان، كبير المراسلين الاقتصاديين للخدمة العالمية لهيئة
الاذاعة البريطانية

أعضاء الفريق:

السيد وليام روسييه، رئيس المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية

السيد باتريك ن. سينينزا، رئيس مجلس التجارة والتنمية

السيد مارينو بالدي، رئيس لجنة الاستثمار الدولي والمشاريع المتعددة
الجنسية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، نيابة عن فريق
التفاوض التابع لمنظمة والمعني بالاتفاق المتعدد الأطراف للاستثمار

السيد ميليتو سالازار، نائب الوزير في وزارة التجارة والصناعة، والرئيس
الإداري لمجلس الاستثمار في الفلبين نيابة عن منتدى التعاون الاقتصادي
لآسيا والمحيط الهادئ

السيد أنطونيو كاندير، وزير التخطيط والميزانية في البرازيل نيابة عن
السوق المشتركة للمخروط الجنوبي

السيدة جوانا شيلتون، نائب الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان
الاقتصادي

السيد روبنز ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد

*

*

*

بيانات ختامية من السيد روبنز ريكوبيرو والأمين العام للأونكتاد والسيد أليك إيرفين رئيس الأونكتاد
التاسع ووزير التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا^(١).

-٢٨- ووجه الأمين العام للأمم المتحدة السيد بطرس غالى رسالة مكتوبة إلى الجزء الرفيع المستوى من
مجلس التجارة والتنمية. وتم تعميم نص الرسالة في الوثيقة TD/B/43/L.3

الفصل الثاني

الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: إعادة النظر في استراتيجيات التنمية؛ بعض الدروس المستخلصة من التجربة الإنمائية في شرق آسيا

(البند ٣ من جدول الأعمال)

-٢٩ عرّضت الوثيقتان التاليتان على المجلس لنظره في البند ٣ من جدول الأعمال:

报 告 书 贸 易 和 发 展，1996 (UNCTAD/TDR/16)

报 告 书 贸 易 和 发 展，1996：概 观 (UNCTAD/TDR/16 (Overview))

ألف - كلمة السيد ريناتو روبيرو، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية

-٣٠ قال المدير العام لمنظمة التجارة العالمية إن أهداف التنمية الاقتصادية وتحرير التجارة هي أهداف متصلة في عالم يتزايد ترابطها. وقال إن طابع النظام التجاري العالمي قد تحول في شكله منذ الأربعينات. فقواعد منظمة التجارة العالمية تشمل اليوم المعايير والخدمات والملكية الفكرية والاستثمار المتصل بالتجارة وعدها كبيراً من الأنشطة الاقتصادية الأخرى. ويبلغ عدد أعضاء المنظمة الآن ١٢٥ بلداً تشكل البلدان النامية أو البلدان التي تمر بمرحلة التحول ٨٠ في المائة منها. وكان من نتيجة عولمة النشاط الاقتصادي والتكامل العميق أن تعزز بقوة طابع التجارة من حيث الترابط وتبادل الفوائد. فلم يعد المجتمع الدولي هو الذي يضع قواعد التفاعل بين اقتصادات وطنية منفصلة ولكن هذه القواعد تظهر الآن من خلال تشكيل اقتصاد عالمي وحيد، وينبغي أن يكون التركيز الأساسي على خدمة مصالح النظام التجاري ببرمه. والمصالح الاقتصادية الحقيقة هي مصالح عالمية بصورة متزايدة، ويتوقف الأمان الاقتصادي أكثر وأكثر على قوة الآخرين. ويتمثل أوضح مظاهر ذلك في تزايد دور البلدان النامية في النظام التجاري العالمي. فمن بين الأعضاء الـ ١٢٥ في منظمة التجارة العالمية ينتمي ٩٠ عضواً إلى العالم النامي كما أن ٣٠ بلداً من البلدان التي تقدمت للانضمام إلى المنظمة هي بلدان نامية أو اقتصادات في مرحلة التحول. ويتزايد نشاط البلدان النامية كأعضاء في تسيير النظام. ففي خلال الـ ١٨ شهراً الأخيرة جاء حوالي نصف طلبات إجراء المشاورات أو عقد الأفروقة في ظل منظمة التجارة العالمية من هذه البلدان، ويمثل ذلك زيادة كبيرة بالمقارنة بنصيتها البالغ ١٠ في المائة من المنازعات التي نظرتها الغات بين ١٩٨٠ و١٩٩٤. والقوة الاقتصادية النابعة عن المواد الخام هي الأساس الذي تستند إليه البلدان النامية في تزايد نفوذها في النظام التجاري العالمي: فهذه البلدان تمثل الآن حوالي ربع التجارة العالمية ويمكن أن يصل هذا الرقم، إذا استمرت الاتجاهات الحالية، إلى ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠ ثم يزيد عن النصف بحلول عام ٢٠٢٠.

٣١- وهكذا تغير نموذج التنمية الاقتصادية تغيراً شديداً. ففي حين كانت الفكرة القديمة هي أن الاقتصادات النامية تحتاج إلى الحماية، ولو مؤقتاً فقط، من التجارة الدولية والمنافسة أصبح من المعترف به الآن أن العكس هو الصحيح. فالتجارة المفتوحة تحفز على الابتكار والإبداع وتشجع التخصص وتحفظ تكاليف المدخلات. وما يحدث الآن هو أن المسلمات التقليدية القديمة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل خطراً على التنمية تنقلب رأساً على عقب. فقد أصبح الاستثمار الأجنبي يمثل الجهاز العصبي المركزي في الاقتصاد العالمي إذ أنه يستكمل المدخرات المحلية ويتجاوز نصيبه في توفير الروابط من خلال ضخ الاستثمار في الانتاج والوصول إلى شبكات التوزيع العالمية والسيطرة على التكنولوجيات الجارية التي يتوقف عليها الآن النمو المتواصل. والبلدان النامية هي التي يمكنها أن تستفيد أكثر من استفادة أي طرف آخر. وتتنافس جميع البلدان الآن على نفس الاستثمارات والأسوق والسبق الابتكاري. وبهذا المعنى فإن العولمة هي أحد العوامل الكبرى في تحقيق المساواة، وأخذت تختفي الخطوط الفاصلة بين العالم المتقدم والعالم النامي وعالم أقل البلدان نمواً.

٣٢- ونمو التجارة والانتاج يفيد جميع الأطراف. ففي عام ١٩٩٥ بلغت واردات أكبر عشرة بلدان نامية آسيوية ما يقرب من ٥٧٠ مليار دولار. ومن المقدر بحلول نهاية العقد التالي أن تشتري البلدان النامية ما يزيد عن ثلث صادرات البلدان الصناعية. وقد أصبحت الصادرات الآن أكثر أهمية عن ذي قبل من أجل توفير فرص العمل. وقد أدى طلب اقتصادات آسيا وأمريكا اللاتينية على الواردات إلى تخفيف هائل في آثار الانكماش في العالم المتقدم الذي لم يخسر أي فرص عمل؛ ولكن استمرار نمو البلدان النامية يتوقف بشدة على الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة. ورغم أن الاقتصادات النامية الكبرى قد بدأت تولّد طلبها الداخلي الخاص بها، وكثير منها قد نما بسرعة منذ عام ١٩٩٠ دون حافز الطلب في البلدان المتقدمة، فإنها لا زالت تعتمد على الوصول إلى الخدمات والاستثمار والتكنولوجيا المقدمة من البلدان المتقدمة.

٣٣- ومضى يقول إن نجاح أو فشل جميع البلدان يتوقف على نجاح أو فشل المجتمع العالمي ككل. وذكر انه حضر اجتماع السبعة الكبار في ليون حيث كانت محنّة أقل البلدان نمواً إحدى الأولويات وهناك أكد على الالتزام بأربع نقاط: التنفيذ الكامل والسرع لإعلان مراكش بشأن أقل البلدان نمواً؛ وتحسين وصول هذه البلدان إلى الأسواق بالعمل على إزالة جميع الحواجز التعرفية وغير التعرفية أمام صادراتها؛ والمساعدة على تحسين المناخ الاستثماري في هذه البلدان وخاصة بتقليل التلوّرات في ميدان نشاطها من خلال التفاوض في الوقت المناسب حول قواعد متعددة للأطراف للاستثمار؛ والمساعدة على بناء الطاقة البشرية والمؤسسية بتحسين فعالية وتنسيق التعاون التقني. وقال إنه سيواصل الالحاح على هذه الاقتراحات ويأمل أن تلقى هذه القضية المساعدة والتأييد في تقرير لجنة التجارة والتنمية التابعة للمنظمة إلى الاجتماع الوزاري للمنظمة في كانون الأول ديسمبر ١٩٩٦. ويجب استخدام كافة الأدوات المتاحة - التجارة والاستثمار والتكييف الهيكلي - لمعالجة مشكلة تهميش أقل البلدان نمواً؛ كما يجب زيادة التعاون بين منظمة التجارة العالمية ومختلف أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومنظمات بريتون وودز ومختلف الهيئات الإقليمية لكافلة استمرار تركيز موارد وخبرة المجتمع الدولي وتنسيقاتها وتوجيهها لمعالجة أكثر الاحتياجات العالمية الحاجة.

٣٤- وينبغي أن تؤدي البلدان النامية والمتقدمة على السواء دوراً إيجابياً في الاستعداد للاجتماع الوزاري في سنغافورة انطلاقاً من مصالح الجميع في تصميم القواعد والهيئات المشتركة لاقتصاد عالمي يشترك فيه الجميع. وأوضح الأمثلة على هذا المنطق الجديد في السياسة التجارية هو قضية الاستثمار. وهناك بالفعل

توافق في الآراء على أن قضايا التجارة والاستثمار تتصل اتصالاً وثيقاً في سياق العولمة وأن القضايا التي يشيرها هذا الاتصال تحتاج إلى مزيد من الدراسة. وقال إن أمانتي الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية تعاملان بالفعل بصورة وثيقة في تحليل قضايا الاستثمار. ويوضح هذا التعاون من التقارير الأخيرة الصادرة عن الأمانتين. وهناك إمكانية حقيقية في سنغافورة للتوصل إلى اتفاق بشأن الدولة الأكثر رعاية لإزالة كل أشكال التعريفة على عدد كبير من منتجات تكنولوجيا المعلومات بحلول عام ٢٠٠٠. وقال إن قيمة التجارة التي ينطوي عليها اتفاق لتقنيات المعلومات ستكون على الأقل ٤٠٠ مليار دولار وهو ما يزيد عن قيمة مجموع التجارة العالمية في المنتجات الزراعية. وستتيح سنغافورة أيضاً فرصاً شرحاً الاتجاه الذي تسير فيه عملية العولمة - وهي العملية التي تغير حياة الشعوب وتثير مناقشة حادة بشأن فرص العمل والدخل والمعايير الاجتماعية والبيئة - وكذلك فرصة بناء الجسور بين البلدان على النحو الذي يتطلبه الترابط بينها.

باء - المناقشة العامة

٣٥- افتتح مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية المناقشة بشأن هذا البند بكلمة لفت فيها الانتباه بصفة خاصة إلى القسم المكرس في تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٦، للدروس المستخلصة من تجربة شرق آسيا وتطبيقاتها على استراتيجيات التنمية.

٣٦- وأشار ممثل أيرلندا، وهو يتحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي، إلى أنه لا يوجد نموذج انتمائي آسيويوحيد حيث تتصف كل حالة بسماتها الخاصة. ولكن الآراء تتوافق على بعض السمات المشتركة في معظم الاقتصادات الناجحة إن لم نقل كلها. وتشمل هذه السمات الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي وارتفاع معدلات المدخرات المحلية والحصول على الوسائل المالية السليمة، مع إعطاء الأولوية العليا لتنمية الموارد البشرية (وخاصة ارتفاع نوعية التعليم الابتدائي والثانوي) ومعدلات الصرف التنافسية والاتجاه إلى التصدير وجود بيئه داعمة تشجع الأعمال الحرة وتسمح بالحوار المفتوح البناء بين الحكومة والقطاع الخاص في صدد الأهداف والسياسات كما تشمل التنظيم الحكومي الذي يوازن بين تعزيز التماسك وتوافق الآراء على الصعيد الاجتماعي من ناحية والمنافسة بين الأفراد والشركات من ناحية أخرى.

٣٧- وهناك تشابك كبير بين الإطار الكلاسيكي للتكييف الهيكلي والسمات المشتركة التي تم تحديدها في التجربة الآسيوية، فهي تشير إلى أن القطاع الخاص ينبغي أن يؤدي دوراً اقتصادياً مركزياً دون وجود بiero قراطية لا داعي لها أو قيود لا حاجة إليها على نشاط الأعمال التجارية؛ وينبغي أن توفر بيئه السياسة العامة استقراراً على صعيد الاستقرار الكلي ومعدلات صرف تنافسية وأن تدعم القطاع الخاص المتنافس على الصعيد الدولي وأن ترسم الخدمات العامة والهيكل الأساسي بالكتأة والفعالية وتقليل عجز الميزانية للسماح بتبعة المدخرات في أغراض الاستثمار وأن يعطي الإنفاق العام الأولوية لتنمية الموارد البشرية وأن توحى المؤسسات المالية بالثقة وتعرض أسعار فائدة حقيقة إيجابية وأن تناح لصناعات التصدير سبل الوصول اليسيير إلى المدخلات المستوردة وأن تكون أسواق الأيدي العاملة مرنة بالقدر الكافي.

٣٨- وقال إن الاتحاد الأوروبي يدعم بصورة عريضة أي نهج عام يراعي هذه الخطوط. والفرق الرئيسية بين نهج السياسة الآسيوية والنهج الذي يدعو إليه الاتحاد الأوروبي في تعاونه الاقتصادي تتصل بالحماية ضد الواردات وتدخل الحكومة في الإدارة وخاصة في صدد اختيار وتشجيع الصناعات الجديدة عن

طريق تدخل الدولة. وقد نجم عن الممارسة الأخيرة اختلافات كبيرة في مستويات النجاح سواء بين البلدان الآسيوية أو البلدان الأخرى بل وقد أدى في بعض الحالات إلى تقويض شديد لطاقة التمو.

٣٩- ولاحظ أنه في حين أن المستوى الأول للإقتصادات الصناعية الجديدة في آسيا كان مضطراً لتركيز اتجاه صادراته على أسواق البلدان الصناعية وحدها تقريباً إلا أن هناك الآن مجالاً لزيادة التجارة بين البلدان النامية. وبالمثل فهناك الآن مصادر بديلة كثيرة للحصول على الاستثمار الأجنبي للبلدان النامية بما فيها البلدان النامية الأكثر تقدماً. وعلق على ضرورة مساعدة كثير من البلدان النامية وخاصة أقل البلدان نمواً في تشجيع الصادرات فقال إن الاتحاد الأوروبي قد أحاط علمًا بالاقتراح الوارد في تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٦ لإنشاء دائرة للتسويق الدولي والمعلومات ولكن الاتحاد الأوروبي يرى أن هذه المساعدة ينبغي أن تجري على مستوى أقرب ما يمكن إلى الصناعة ذات الصلة وأن تستند إلى فهم تفصيلي للقدرات التصديرية. وقال إنه يرى أن هذه المهمة قد أصبحت شأناً هاماً بالفعل في مركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية كما تدرج في المساعدة الإنمائية الثانية.

٤٠- وأخيراً أعلن أن الاتحاد الأوروبي يرغب في أن يسجل اعتراضه على المقوله التي أوردها تقرير التجارة والتنمية بأن الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي سيكون عملية انكماشية.

٤١- وأكد المتحدث باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (كوبا) وهو يعلق على جهود الأمين العام الرامية إلى وضع عملية إعادة تشكيل هيكل الأمانة في صورتها النهائية، على الحاجة من الآن فصاعداً إلى تحقيق الاستقرار من أجل تمكين الأونكتاد من مواصلة أداء دور مفيد في التنمية العالمية.

٤٢- ولاحظ مع خيبة الأمل، بالاستناد إلى تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٦، أن النمو الاقتصادي العالمي في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ كان دون التوقعات، وأنه من المتوقع أن يظل كذلك في عام ١٩٩٦. وأشار إلى أن هذا النمو البطيء لل الاقتصاد العالمي، الذي يرجع بقدر كبير إلى السياسات الإنكمashية في البلدان المتقدمة، ولا سيما في أوروبا الغربية، يشكل تهديداً خطيراً للعولمة وله آثار سلبية على البلدان النامية. وقال إنه ينظر إلى الرأي الذي يسوقه التقرير ومفاده أن الآفاق الاقتصادية للجنوب هي الآن أكثر إشراقاً منها للشمال على أنه مفرط في التفاؤل، نظراً إلى أن النمو السريع في الجنوب ما زال قاصراً على عدد صغير من البلدان. وفي أمريكا اللاتينية بوجه خاص، فإن معدل النمو الإقليمي الذي يتبعه التقرير وقدره ٢,٥ في المائة ليس من شأنه أن يتيح تحقيق زيادة يعتد بها في الدخول الفردية في عام ١٩٩٦. بيد أن أحد العناصر الإيجابية هو أداء شيلي التي تمكنت من الحفاظ على معدلات نمو تضاهي مثيلاتها لبلدان شرق آسيا، مع الحفاظ في الوقت نفسه على استقرار الاقتصاد الكلي. وأشار إلى أنه يمكن إجراء دراسة حالة إفرادية عن شيلي وذلك في إطار لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة، من أجل إبراز الجوانب المفيدة من تجربة ذلك البلد التي يمكن تطبيقها على بلدان أخرى في المنطقة، ولا سيما في ميدان النهوض بالاستثمار.

٤٣- وأوضح أن مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي ترى أن توصية الأمانة بتحقيق زيادة في الإدخار والاستثمار المحليين وزيادة القدرة التنافسية للصادرات يصعب تنفيذها كثيراً في حالة البلدان النامية التي ما زالت تواجه حواجز حمائية في أسواق البلدان المتقدمة، والتي يعرقلها الفقر إلى التمويل الدولي بشروط معقولة. وفي الواقع، فإن التقرير يسلم بأن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة لا تفي إلا حفنة من البلدان، وبأن

معظم البلدان النامية تعتمد كما كانت دائمًا على التمويل الرسمي، بما في ذلك ائتمانات الصادرات. وقال إن مجموعته لذلك تقترح أن تقوم الأمانة بتحليل آليات الائتمان البديلة، وتحث البلدان المتقدمة على فهم احتياجات التمويل الخاصة بالجنوب.

٤٦- وأعرب عن الاتفاق مع التقرير على الحاجة الملحة إلى إصلاح الإطار التخطيطي والمؤسسي لسياسات التنمية في كثير من البلدان النامية. وفيما يخص قضية اقتباس نجاح جنوب شرق آسيا الذي تقاده الصادرات، قال إنه يرى أن كثيراً من السياسات التدخلية المطبقة في تلك المنطقة في الماضي ربما ليس من الممكن عملياً تطبيقها في حالة البلدان النامية الأخرى في ظل الوضع الدولي الراهن. وهذا يترك مسألة الاستراتيجية الإنمائية الصحيحة لهذه البلدان مسألة مفتوحة، فتوضع الخصائص القطرية والإقليمية في الحسبان. وقال إنه بينما يسلم بالأهمية المحورية لجهود السياسات الوطنية الهدافة إلى تحقيق تكيف الاقتصاد الكلي، فإنه يؤكد على الحاجة إلى توفير دعم دولي كافٍ. وقد نفذت بلدان كثيرة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريببي عمليات للتكييف الهيكلي وإصلاح اقتصاداتها، وأعادت تنظيم الشروط الأساسية اللازمة للوصول إلى الائتمانات الخارجية. ويطلب الأمر استكمال هذا الجهد الوطني المكلف والصعب من أجل التكيف تدابير دولية للدعم الاقتصادي والمالي من جانب المجتمع الدولي. ويلزم في هذه المرحلة تحديد العناصر الأساسية لهذا البعد الدولي الذي من شأنه أن يدعم عمليات الاصلاح التي تضطلع بها هذه البلدان. وعلاوة على ذلك، فإن النهوض بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، المنظم بصورة رئيسية حول عمليات التكامل الإقليمية ودون الإقليمية، إنما يتسم أيضاً بأهمية قصوى.

٤٥- وقال المتحدث باسم المجموعة الآسيوية والصين (باكستان) إنه في حين ان الترابط العالمي يشكل بالفعل حقيقة واقعة، فإن عملية العولمة تزيد من شدة هذا الترابط بتقريب الاقتصادات بعضها من بعض على نحو أوّلئك حتى مما هو قائم و يجعلها أكثر اعتماداً إحداها على الأخرى. وأوضح أن عملية العولمة ليست حميدة تماماً ولا ضارة تماماً. فهي تتيح فرصاً وتنطوي على تكاليف. ويتبع تحديد هذه الفرص واستغلالها بطريقة لا تصبح معها العولمة عملية يربح فيها الفائزون كل شيء، مما يوسع الفجوة بين أولئك القادرين على جني ثمار العولمة وأولئك الذين تخلفهم هذه العملية وراءها. وأضاف أنه يمكن التقليل إلى أدنى حد من التوترات البشرية والاجتماعية الهائلة المترتبة على العولمة عن طريق تنشيط النمو الاقتصادي المطرد، وخاصة في البلدان المصنعة الرئيسية. وقال إنه لذلك يلاحظ مع القلق استمرار الارتفاع البطيء في العالم المصنوع، وخاصة في أوروبا الغربية. وقد أسهمت السياسات الإنكمashية التي تأخذ بها البلدان المتقدمة في هذا الوضع.

٤٦- وأشار إلى أنه توجد قضيتان آخرتان تستحقان اهتماماً عاجلاً. أما الأولى فهي تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية الدولية. ولاحظ مع الارتكاب المبادرة التي اتخذها صندوق النقد الدولي لمواجهة هذه الحالة في المستقبل ولكنه رأى أن المقترن المطروح من جانب مجموعة الـ ٢٤ فيما يتعلق بالقيام على صعيد متعدد الأطراف بتنسيق ومراقبة سياسات الاقتصاد الكلي للبلدان المصنعة ينبغي إيلاؤها اهتماماً جدياً. وأما القضية الثانية فهي مشكلة الديون التي ما زالت تؤرق كثيراً من البلدان النامية. ومما يشجع في هذا الصدد المبادرة الأخيرة التي اتخذها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بدعم من مجموعة الدول الصناعية السبع الرئيسية ودائني نادي باريس. بيد أن هذه المبادرة هي دون توقعات البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من نواحٍ ثلاثة: فمعايير القدرة على تحمل الديون ما زالت تقيدية؛ والمرونة المناسبة مطلوبة في تحديد أهلية البلدان للاستفادة؛ كما ينبغي عرض إطار زمني أكثر واقعية فيما يتعلق بالأهلية للاستفادة.

٤٧- ومضى قائلاً إن النمو والتنمية المضطربتين اللذين تقدّم بهما الصادرات في بلدان شرق آسيا يتسمان بالأهمية البالغة لجهودها الإنمائية، وأنه يجري تعليق أهمية كبيرة على مسألة ما إذا كان يمكن للبلدان النامية الأخرى أن تكرر ذلك. وأوضح أن الكثريين في العالم النامي لم يرّضوا عن النهج الكلاسيكي الجديد الذي يأخذ به البنك الدولي في تقييمه لتجربة التنمية الآسيوية، وأن الأونكتاد قد قدم إسهاماً مفيداً في هذه المناقشة المستمرة. وأضاف أن تقرير التجارة والتنمية قد تجاوز الحجة التقليدية التي يطرحها البنك الدولي من نواحٍ شتى: أولاً، بالتأكيد على الحاجة إلى تحقيق تفاعل دينامي بين الصادرات والاستثمار؛ وثانياً، بإظهار أهمية تعبئة الموارد الطبيعية والعملة الوفيرة وغير الماهرة واستغلالهما بالكامل وبالقيام على نحو مستمر برفع مستوى الصناعات وبالارتقاء في السلم التكنولوجي؛ ثالثاً، بالإشارة إلى التحدّيات التي تواجه السياسات الحكومية التي تنطوي على أشكال جديدة من التدخل بغية دعم عملية إنمائية دينامية. بيد أن المناقشة المتعلقة بمعجزة شرقي آسيا لم تنته بعد، وما زالت توجد أسئلة كثيرة يتعين الإجابة عليها. وتتصل هذه الأسئلة بضعف وضع البلدان التي تعتمد على الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالدور الأكثر محدودية الذي يمكن أن تمارسه السياسات الحكومية الآن فطبّع تجربة شرقي آسيا التي هي إقليمية بشدة. وفيما يتعلق بهذه القضية الأخيرة، أشار إلى أن الاقتصادات الصناعية الجديدة يمكن أن تصبح مصدر الاستثمار الأجنبي المباشر كما يمكن أن تصبح هي الأسواق لمنتجات البلدان الأخرى الأقل نمواً. ولذلك فإنه حتّ الأونكتاد على دراسة هذا البعد من تجربة تنمية شرقي آسيا دراسة أكثر تعمقاً. وأخيراً، فإنه أعرب عن خيبة الأمل إزاء عدم مناقشة تقرير التجارة والتنمية للتأثير الفعلي للفرص التجارية الجديدة الناشئة عن اتفاقيات جولة أوروغواي على صادرات البلدان النامية، ودعا الأمانة إلى تخصيص فرع من تقرير العام القادم لهذا الجانب.

٤٨- وقال ممثل الهند إنه يرى أن دراسة تجربة نجاح البلدان النامية بشرقي آسيا في تقرير التجارة والتنمية لهذا العام هو أمر مفید بوجه خاص بالنظر إلى التغيرات السريعة التي حدثت مؤخراً في الاقتصاد الدولي. إذ يمكن تعلم دروس هامة من التجربة الآسيوية في مجالات مثل الاستثمار والإدخار، والبحث والتطوير، والسياسات الإقليمية. وأوضح أن الهند قد تمكنت، على أساس سياسة قوامها الإصلاح التدريجي، من تحقيق مستوى مرموق من نمو الناتج يفوق مستوى المنطقة الآسيوية ككل. ولكن الصورة العامة تشير الإحباط فيما يتعلق بالبلدان النامية التي تظل تواجه أوضاعاً خارجية صعبة وتقلصاً في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وعدم كفاية المساعدة الدولية المقدمة.

٤٩- وأضاف أنه يشتراك في الرأي القائل بأن اتفاقيات جولة أوروغواي تتيح فرصةً جديدة للبلدان النامية من ناحية، ولكنها تحد من استقلالها الذاتي فيما يتعلق بالسياسات من الناحية الأخرى؛ وأن بعض خيارات السياسات العامة التي استخدمتها بلدان شرق آسيا بنجاح لم يعد يتوفّر لها مقومات البقاء. ووجه الانتباه إلى الاستنتاج الوارد في تقرير التجارة والتنمية ومفاده أن النجاح الاقتصادي لبلدان شرق آسيا يرتكز على مزيج من تدخل السياسة العامة ومن قوى السوق يعمل على ضمان أن التراكم السريع في رؤوس الأموال والتقدم التكنولوجي يقابلها تقدم مناظر في نمو الصادرات وتنويعها. وفيما يتعلق بمناقشة السياسات الدولية في أعقاب جولة أوروغواي، قال إنه يرى أن الميل المتنامي إلى التركيز على العولمة قد صرف الحكومات والمنظمات الدولية عن توجيه اهتمام كافٍ لقضايا التنمية على صعيد البلدان.

٥٠- ومضى قائلاً إنه بينما يسلم بأهمية قيام البلدان النامية بتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب، فإنه يعرب عن القلق إزاء الاستخدامات الحمائية للقواعد القائمة للنظام التجاري المتعدد الأطراف، وخاصة

المحاولة المبذولة من جانب بعض البلدان المتقدمة لكي تدرج في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية قضايا جديدة ليست لها صلة مباشرة بالتجارة. فالنظام التجاري المتعدد الأطراف لن يخدم على أفضل نحو بالدخول في قضايا ليست لها صلة بالتجارة مثل الاستثمار، والمعايير المطبقة في مجال العمالة، وسياسة المنافسة، والمشتريات الحكومية، والهجرة، والفساد. وبإضافة إلى ذلك، أعرب عن اعتقاده بأن أي تحرير إضافي للتجارة الدولية ينبغي أن يعطي الأسبقية لمصالح البلدان النامية. وفي الواقع فإنه ينبغي رفض أي ترتيب أو نظام يزيد من حدة أوجه التباين العالمي القائمة.

٥١- وهذا ممثل البروبيج الأولكتاد على الطريقة المبتكرة التي أُجريت بها المناقشات المتعلقة بالترابط والاستثمار أثناء الدورة الراهنة لمجلس التجارة والتنمية، بما تنطوي عليه من دور نشط للقطاع الخاص والمجتمع المدني في أعمال الأولكتاد. وهذا النهج، النابع من المقررات المتخذة في ميدراند، يمكن أن يفيد كنموذج للعمليات الحكومية الدولية في المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وأوضح أن الأولكتاد قد أعيد إنشاؤه في ميدراند كمنظمة مهمة سياسياً ومناسبة اقتصادياً تتولى المسؤلية عن قضايا التنمية الرئيسية التي لا تتناولها هيئات الأمم المتحدة الأخرى. وهذا الزخم الجديد قد أعطى الأولكتاد متمنساً، ولكن قدرته على تنفيذ المقررات المتخذة من جانب الدول الأعضاء يجب البرهنة عليها على أساس مستمر وينبغي طمأنة الأمانة على أنها تحظى بدعم الدول الأعضاء في هذا المسعى. وقال إن المسائل المتعلقة بأقل البلدان نمواً تتسم بأهمية محورية، وإن حكومته ستعتبر الأولكتاد مسؤولاً عن التزامه تجاه أقل البلدان نمواً. وأوضح أنه ينبغي تناول هذه المسائل باعتبارها قضية متعددة القطاعات في أنشطة الأولكتاد.

٥٢- وأعرب عن اعتقاده بأنه يتبع على الأمين العام للأونكتاد أن يتناول على وجه الإلحاح مسألة تحسين قدرة الأولكتاد على ربط تحليل التكامل والعلومة بتنفيذ السياسات، أي تحقيق تعاقب تحليل السياسات، ووضع السياسات على الصعيد القطري، والمساعدة التقنية. وأوضح أن بلده مستعد للدخول في حوار مع الأولكتاد بشأن زيادة الدعم لأنشطة التعاون التقني، شريطة أن تكون هذه الأنشطة مركزة وأن توضع إجراءات التخطيط المتفق عليها موضع التطوير. وينبغي ألا تؤدي عملية إعادة تشكيل هيكل الأمانة إلى تقويض أنشطتها في مجال التعاون التقني؛ بل ينبغي مواصلة هذه الأنشطة على أساس مبادئ توجيهية مشتركة كما ينبغي تنسيقها في وحدة مرکزية بالأمانة. وأضاف أن اختتام عملية الإصلاح في الأولكتاد بنجاح يتسم بالأهمية لمنظومة الأمم المتحدة ككل، وأنه يشارك الأمين العام للأونكتاد قلقه إزاء عدم المعرفة في نيويورك حول عملية الإصلاح الجارية في المنظمات القائمة في جنيف.

٥٣- وفيما يخص القضايا المتناولة في إطار البند ٣ من جدول الأعمال، قال إنه يرى أن كلّاً من المبادئ الاقتصادية للعلومة وسياسات هذه العولمة تتسمان بالتعقيد وأن التحدي الذي يواجه واضعي السياسات هو تقييم شتى الاحتياجات والمطالب، مع ضمان أن يكون التقدم الاقتصادي في الوقت نفسه مستداماً من الناحية السياسية والبيئية، وأن يضع في الحسبان مصالح السكان برمتهم.

٥٤- وقال ممثل الصين إن استمرار نشر تقرير التجارة والتنمية لا بد منه لفهم وتقييم الحالة الاقتصادية العالمية وكذلك لأداء الولايات المنوطه بالأونكتاد. وفي حين أن عدداً من البلدان النامية الواقعة في حالة التخلف تسلك تدريجياً الطريق المؤدية إلى البعد الاقتصادي، فإن الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ككل ما زالت تتسع. فما زالت معظم البلدان النامية تعاني من المعوقات الشديدة التي تنطوي عليها

البيئة الخارجية غير المؤاتية وذلك في مضمار جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تواجه أيضاً خطر تهميشها.

٥٥- وأضاف أنه يتفق مع الجزم الوارد في التقرير بأن الصادرات المتوجهة إلى البلدان المتقدمة والاستثمارات الواردة منها قد شكلت قوة دافعة هامة وراء النمو الاقتصادي لشرق آسيا، الذي يتسم في الحقبة الأخيرة بأنه أقوى معدلات النمو في العالم. ويمكن للبلدان المتقدمة أن تكشف هذه العمليات، فتعطي رحماً جديداً للتنمية الاقتصادية للبلدان النامية. بيد أنه يوجد اتجاه يؤسف له نحو تكثيف الحمائية في البلدان المتقدمة الرئيسية، في ذات الوقت الذي تقوم فيه البلدان النامية بزيادة افتتاح اقتصاداتها. ومن شأن هذا الاتجاه أن يضر بمصالح البلدان النامية ولكنه سيضر في خاتمة المطاف بمصالح البلدان المتقدمة كذلك. ولا يمكن إيجاد حلول للمشاكل الجديدة إلا بتعزيز التبادل والتعاون على أساس المساواة والمنافع المتبادلة.

٥٦- واستطرد قائلاً إن من اللازم أن يقوم كل بلد بصياغة سياسات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لأوضاعه الوطنية. ويجب التسليم بالفارق في مستويات التنمية الاقتصادية بغية عدم إجبار البلدان النامية على أن تجاري بشكل جامد البلدان المتقدمة في عملية تحرير التجارة والاستثمار. ويتسنم تراث بعض البلدان النامية من حيث الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة بأنه بعيد المدى.

٥٧- وأشار إلى أن العلاقات الدولية المتزايدة التعقيد الناتجة عن عولمة الاقتصاد العالمي قد أسفرت عن زيادة الحاجة إلى أطر متعددة الأطراف. وأوضح أن الدعوة التي وجهت إلى الأمين العام للأمم المتحدة والرؤساء التنفيذيين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية لحضور قمة الدول الصناعية السبع الرئيسية هو خطوة أولى يرحب بها في هذا الاتجاه. وأعرب عن سروره للاحظة أن مؤتمر التجارة والتمويل فيما بين الجنوب والجنوب، الذي سيُعقد في كوستاريكا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ سيوجه الانتباه إلى أهمية التعاون بين الجنوب والجنوب وسيقوم بوضع استراتيجيات وبرامج عمل جديدة.

٥٨- وقال إن الصين، بمواصلتها سياسة الإصلاح وتحقيق افتتاح اقتصادها على العالم الخارجي، قد حافظت على معدلات نمو اقتصادي ممتازة، من المتوقع أن تصل إلى ١٠ في المائة في عام ١٩٩٦، ومن المتوقع أن يكون التضخم أقل من ١٠ في المائة. كذلك فإن هذا العام قد شهد "انطلاق" الخطة الخمسية التاسعة والإطار الموضوعي الطويل الأجل لعام ٢٠١٠. أما الأهداف الموضوعة فتشمل زيادة الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد لعام ١٩٨٠ في المتوسط بمقدار أربعة أمثال وذلك بحلول عام ٢٠٠٠، ومضاعفة الناتج القومي الإجمالي لذلك العام الأخير بحلول عام ٢٠١٠، وتطوير اقتصاد سوقي اشتراكي أكثر كمالاً. ولكن على الرغم من أن جهود الصين خلال فترة الخمسة عشرة عاماً القادمة قد تزيد من تعزيز القوة الإجمالية للبلد، فإنها ستبقى مع ذلك بلداً نامياً. وأوضح أن الصين مستعدة للاشتراك مع البلدان الأخرى في جهود مشتركة ترمي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وإلى الإسهام في تعزيز السلم والاستقرار والتنمية.

٥٩- وقال المتحدث باسم المجموعة الأفريقية (المغرب) إنه من الصعب الشعور بالتناول إزاء إمكانيات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة الأفريقية وذلك بالنظر إلى الصافي السلبي للتدفقات المالية الخارجية التي شهدتها المنطقة. أما التحسن الطفيف في أسعار السلع في عام ١٩٩٥ فقد قابله في الغالب عاملان مترابطان هما: النقص في فرص الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية وكبر حجم مدفوعات خدمة الديون. وقد زاد هاتين المشكلتين تعقيداً عدم استقرار أسواق القطع الأجنبي. وفي معرض وصف سمات

خارجية وداخلية منتقاة من سمات الحالة الاقتصادية في إفريقيا، قال إن حصة البلدان الأفريقية في الانتاج العالمي والتجارة العالمية وصلت انخفاضها. وإضافة إلى مواجهة المشاكل المتصلة بعدم الاستقرار وأحوال الطقس، تأثرت الحالة الاقتصادية في العديد من البلدان الأفريقية بضعف الانتاجية، والصعوبات التي تعرّض الإدارة، وعدم تنوع الصادرات، والتعرّض لمخاطر البيئة الاقتصادية الدولية. وعلاوة على ذلك، فإن حصة إفريقيا من الاستثمار الأجنبي المباشر لا تزال ضئيلة ولا يزال يتعمّن اتخاذ تدابير جريئة لمعالجة مشكلة ديون البلدان الأفريقية. وكانت المبادرة الأخيرة في موضوع الديون موضع ترحاب بالغ، إلا أنه من المؤسف أنه لم يمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تمويلها. وأعرب عن اقتناعه بوجود ضرورة وحاجة ملحة إلى اتخاذ تدابير تتسم بمزيد من الجرأة لحل مشكلة الديون التي تشكّل عقبة رئيسية في طريق التنمية في بلدان إفريقية عديدة.

٦٠- وأشار إلى اهتمام المجموعة الأفريقية بالاستنتاج الذي توصل إليه تقرير التجارة والتنمية والذي يفيد بأن السمات الرئيسية لنموذج التنمية في شرق آسيا يمكن تكراره في بلدان أخرى شريطة ألا يقفل الشمال أبواب أسواقه. أما التعاون بين بلدان الجنوب فيمكنه أن يساعد في التعويض عن النقص في فرص الوصول إلى أسواق التصدير في الشمال وعن تدني معدل النمو في البلدان النامية. وبينما بذلك كل جهد لمساعدة البلدان الأفريقية في استخلاص الدروس من التجربة الانمائية في شرق آسيا، وهذه مهمة يملّك الأونكتاد أهمية كاملة للاضطلاع بها.

٦١- وأشار ممثل اثيوبيا على التغطية الواسعة لمسألة الديون في تقرير التجارة والتنمية، وشكر الأونكتاد على ما يقدمه من مساعدة تقنية في المفاوضات المتعلقة بالديون وبقصد تركيب برنامج الحاسوب لإدارة الديون. ورحب أيضاً بالجهود الحاربة التي يضطلع بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لوضع حل لبعض الديون الذي ترزح تحته البلدان الفقيرة، بما فيها إثيوبيا، كما رحب بمبادرة الأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا التي تقوم على المبدأ القائل بأن المسؤولية الرئيسية في عكس اتجاه الفقر تقع على كاهل البلدان الأفريقية. وفيما وأشار إلى أن التحليل الوارد في تقرير التجارة والتنمية للدروس المستخلصة من تجربة شرق آسيا يغطي دور الصناعة تغطية واسعة، ذكر أن التحول في قطاع الزراعة في المرحلة الأولى من مراحل التنمية الاقتصادية في اليابان قدم أيضاً دروساً هامة لأفريقيا بوجه عام ولإثيوبيا بوجه خاص باعتبارها بلداً تغلب فيه الزراعة.

٦٢- ورأى أن العقبة الرئيسية في وجه النمو الاقتصادي السريع في إفريقيا هي القيد المتمثل في جانب العرض. فرفع مستوى الهياكل الأساسية المادية وتطوير الموارد البشرية هما من التدابير الهامة للتخفيف من شدة هذا القيد في جانب الطلب، ويمكن للأونكتاد أن يقوم بدور حيوي في تنفيذ هذه التدابير. وعلى الرغم من التقدم المحرز في مجال العولمة، إلا أن التمويل الخارجي لا يزال يشكل قيداً حاسماً بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً. وبالتالي لا بد من إيلاء بالغ الأهمية لإدخال تحسينات بارزة على تدفق الاستثمار وغيره من الموارد. وهذا مجال آخر يوجد فيه دور للأونكتاد.

٦٣- وقال ممثل بيلاروس إن إيجاد مُنَاخ مُؤات للنمو والتنمية المستدامة هو أمر ينبغي حدوثه في الدرجة الأولى على الصعيد القطري، وذلك تمشياً مع فكرة ميدراند الثالثة بأنه ينبغي للبلدان أن تتحمّل المسؤولية الرئيسية في نموها. غير أنه بالنظر إلى تزايد الترابط فإن العمليات الاقتصادية الداخلية تتأثر أكثر فأكثر

بالظروف الخارجية. وبالتالي فإن إيجاد مَنَاخ خارجي مؤات للنمو والتنمية يُعتبر بندًا أساسياً في بنود جدول أعمال المجتمع العالمي، بما فيه المنظمات الدولية مثل الأونكتاد.

٦٤- وقال إن تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٦ أظهر أن الاقتصاد العالمي ينمو نمواً متفاوتاً. فبعض البلدان يحقق نجاحاً كبيراً في التنمية بينما لا يزال بعضها الآخر يبحث عن مخرج من أزماته. أما بيلاروس فهي من الفئة الثانية. أما البرنامج الذي اعتمد مؤخراً وعنوانه "برنامج بيلاروس للتنمية الاجتماعية والاقتصادية حتى عام ٢٠٠٠" فيوضح في اعتباره الجوانب الإيجابية والسلبية للحالة الاقتصادية الراهنة ويوجز سبّل التغلب على الصعوبات الحالية. أما تدابير تثبيت الاستقرار الاقتصادي في البلاد فقد بدأت تؤتي ثمارها: فقد بدأت تخرج من الهبوط الاقتصادي كما بدأت معدلات التضخم بالانخفاض انتفاضاً حاداً. وتعتمد الحكومة الآن تطوير صادرات حديثة تستند إلى سياسات استثمارية جذابة. كما تعتمد البلدان الانضمام إلى الترتيبات التجارية المتعددة الأطراف.

٦٥- وفيما رأى أن التجربة الإنمائية في البلدان حديثة التصنيع في شرق آسيا لا يمكن محاكاتها فعلاً، إلا أنه رأى أن من الممكن أن تستخلص من تلك التجربة العديد من الدروس المفيدة لبلدان أخرى. ولذلك فإن بيلاروس مهتمة اهتماماً خاصاً بالتجربة الناجحة في بلدان الطوق الأول الآسيوية في تطوير انتاج يقوم على كثافة الأساليب العلمية وفي تحسين كفاءة انتاجها من حيث الطاقة والمواد. وقال إن بلاده لا تزال بحاجة إلى التغلب على العديد من الصعوبات المتصلة بنقص الموارد الطبيعية، وبضرورة تقليل حجم انتاج المواد والطاقة، وبضرورة احتذاب الاستثمار الأجنبي، وبالعوامل التي تعرقل الجهود الرامية إلى تقليل نسبة البطالة.

٦٦- وعلق ممثل سويسرا تعليقاً إيجابياً على نوعية تقرير التجارة والتنمية لهذه السنة رغم اعتراضه على إدراج بعض الموضوعات فيه مثل موضوع ديون البلدان النامية الذي تم التقليل من أهميته في سلّم الأولويات الجديدة للأونكتاد والمتفق عليها في الأونكتاد التاسع. وعلاوة على ذلك، لم يتطرق مع التحليل القائل بأن ضعف النمو وارتفاع نسبة البطالة في أوروبا ناجم عن سياسات ضريبية متشددة حسب، وبأنه ينبغي التعويض عن آثارها باتباع سياسة تقديرية أقل تشديداً. والسلطات السويسرية على اقتناع بأن اتباع سياسة ضريبية ونقدية سلية وحده يمكن أن يضمن استقرار الاقتصاد الكلي الذي يشكل أساس النمو الدائم. إن مشكلة البطالة في أوروبا ناجمة عن أوجه عدم المرونة الهيكلية في سوق العمل مما يعرقل تكيف الاقتصادات الأوروبية مع العولمة. وبالتالي فإن إصلاح سوق العمل إصلاحاً يزيد من مرونته يعتبر حلّاً أنساب لمشكلة البطالة في أوروبا.

٦٧- وانتقل إلى مسألة ما إذا كانت تجربة التصنيع والتنمية السريعة في شرق آسيا يمكن أن تكون نموذجاً لبلدان نامية أخرى، فلاحظ أن التقرير كان قد أظهر الدور الإيجابي لل الصادرات في تنمية بلدان شرق آسيا. فعادلات التصدير شكلت مصدراً هاماً لتمويل الاستثمار في تطوير الطاقات الانتاجية. وكان تحرير التجارة نتيجة لجولة أوروغواي عاماً أساسياً في تحسين فرص وصول البلدان النامية إلى أسواق البلدان الصناعية والبلدان النامية الأخرى. وينبغي للتحرير أن يشجع بعض البلدان على الأخذ بالتجربة الإيجابية للبلدان الآسيوية وعلى فتح أسواقها.

٦٨- وأعرب عن اقتناعه بأن قوانين السوق من شأنها أن تحدد بصورة آلية لمن يكون النصر في التنافس على المنتجات وأسواق التصدير، وأن هذه العملية من شأنها أن تعود بالفائدة على البلدان النامية. ونتيجة

لذلك، فإن الاقتراح القائل بإنشاء دائرة للتسويق والمعلومات في الأونكتاد بهدف توجيه البلدان النامية في اتجاه أسواق واحدة لا يعتبر اقتراحاً سليماً جداً. ورأى أن دور الحكومات هو إيجاد مُناخ مستقر على صعيدي الاقتصاد الكلي والسياسة، وإقامة إدارة مؤهلة وفعالة، وإيجاد إطار قانوني يحّبّ الاستثمار الخاص ويضمن التنمية القصوى للموارد البشرية. وقال إن مثال بلدان شرقي آسيا يظهر سلامة هذا المفهوم.

٦٩- وفي ختام كلمته عرض مرة أخرى الاقتراح الذي سبق أن قدمه وفده قبل عام واحد، والذي يفيد بأنه يتبع من أجل تحقيق أكبر أثر للموارد الضخمة التي تكرس لتقرير التجارة والتنمية أن يوزع التقرير بجميع اللغات الرسمية قبل شهرين، ويفضل قبل ثلاثة شهور، من موعد انعقاد دورة المجلس. وينبغي أن تتاح الفرصة لجميع الوفود وعواصم بلدانها لدراسة التقرير بلغات عملها، لكن ذلك ليس هو الحال بعد. وقال إن وفده يرى، فضلاً عن ذلك، أن المناقشة في المجلس سوف تكتسب عمقاً أكبر لو أن التقرير ركز بشكل أدق على موضوع واحد تحده الدول الأعضاء على نحو يستجيب بوضوح لاحتياجاتها وتوقعاتها. ولهذا الغرض ينبغي اختيار الموضوع قبل مناقشته بسنة واحدة على الأقل.

٧٠- وأعرب ممثل اليابان عن تقديره لمبادرة الأونكتاد إلى تناول الدروس المستخلصة من التجربة الانمائية لشرقي آسيا. وقال إن حكومته أيدت وسوف تواصل تأييد الأونكتاد في جهوده الرامية إلى استكشاف ما يقبل التطبيق من تجارب شرقي آسيا في مناطق أخرى، لا سيما في أفريقيا حيث هُمش العديد من أقل البلدان نمواً في عملية العولمة.

٧١- ولفت النظر إلى نقطتين رئيسيتين وردتا في تقرير التجارة والتنمية. أولاهما أن البلدان النامية ليست بالضرورة أكثر تضرراً في فترة ما بعد جولة أوروغواي مما كانت عليه قبلها. ومع أن بعض الخيارات من السياسة العامة التي كانت متاحة لبلدان شرقي آسيا لم تعد متماشية مع القواعد الدولية الحالية، إلا أن البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، منحت فرصة الاستفادة من وجود فترة انتقالية أطول. وعلاوة على ذلك، وفرّت جولة أوروغواي أيضاً فرصاً جديدة لهذه البلدان. أما النقطة الهامة الثانية فتتعلق بدور الطوق الأول من البلدان الحديثة التصنيع. فعن طريق توفير الأسواق والاستثمار لاقتصادات الطوق الثاني، لم تشجع بلدان هذا الطوق التعاون بين بلدان الجنوب فحسب بل عزّزت أيضاً الدينامية الإقليمية في شرقي آسيا. ويمكن أن يكون في ذلك دروساً لمناطق أخرى.

٧٢- أما جوانب التجربة الانمائية في شرقي آسيا التي حددتها الأونكتاد والتي لا تزال صالحة فتتضمن ما يلي: أولاً، يمكن تطوير الوفورات المحلية عن طريق الوفورات البريدية والوفورات التعاونية في البلدان التي لا يكون القطاع المالي فيها متطرّفاً تطبيقاً عالياً؛ ثانياً، يمكن للحكومة أن تستخدم هذه الوفورات في أغراض الاستثمار في صناعات المستقبل؛ ثالثاً، يمكن للحكومة أن تقوم بدور هام في بناء الطاقة البشرية والمؤسسية؛ رابعاً، العلاقة المناسبة بين القطاعين العام والخاص تنطوي على التعاون والانضباط؛ خامساً، كانت الزيادة الكبيرة في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى بلدان شرقي آسيا نتيجة لإدارة فعالة للسياسة العامة، بما في ذلك تخفيف القيود على القطع الأجنبي وتعزيز الشفافية بشأن قواعد الاستثمار؛ سادساً، لا بد للحكومة المحلية من إيلاء اهتمام خاص بتحسين الهياكل الأساسية المحلية، وهذه سياسة تلقى الدعم في المساعدة الانمائية الرسمية التي تقدمها اليابان. أما في حالات تطبيق الدروس المستخلصة من تجارب شرقي آسيا في مناطق أخرى لا تزال الهياكل المؤسسية فيها متخلفة فينبغي للحكومات أن تتبع

نهجاً تدريجياً ينطوي على القيام أولاً بنشر المعلومات، وتعزيز التدريب المهني والتكنولوجيا الصناعية بـلاً من السياسات المعقدة للغاية التي توفر حواجز لأنشطة اقتصادية معينة.

٧٣- وأعرب ممثل جمهورية إيران الإسلامية عن القلق من أن يكون تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي المتوقع في تقرير التجارة والتنمية انعكاساً لآثار عدم التكافؤ في فرص حصول البلدان النامية على القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر. غير أن هذه البلدان بذلك جهوداً كبيرة للتكيف بهدف مواجهة التحديات الجديدة وكان أداؤها مثيراً بصفة خاصة في التجارة الدولية. ومع أن أمانة الأونكتاد عالجت موضوع التنمية في شرق آسيا مرتين في تقرير التجارة والتنمية إلا أنه لا تزال هناك حاجة إلى تحليل ملموس للسوق التاريخي والاجتماعي - الاقتصادي الذي تطورت فيه النماذج التي اتبعتها بلدان تلك المنطقة. ومع أنه يمكن للبلدان النامية الأخرى أن تستفيد من بعض عناصر تلك التجربة إلا أن هناك حاجة إلى التكيف لا سيما بالنظر إلى كون القواعد الجديدة المتعددة الأطراف تركت مجالاً أضيق للبلدان النامية لتقديم الدعم لصناعات جديدة يتحمل أن تكون قادرة على البقاء.

٧٤- أما برامج الأونكتاد لدعم الديون في ينبغي لها أن تكون دينامية ومرنة، وأنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني تستحق الدعم. كما ينبغي توسيع نطاق مناقشة الأونكتاد لمسائل الاستثمار. أما الوفورات الناشئة عن إعادة تنظيم الأونكتاد فيمكن إعادةتها إلى التعاون التقني الذي ينبغي له أن يغطي أيضاً التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحفييف حدة الفقر. وهذا الموضوع الأخير يمكن إدراجها في تقرير التجارة والتنمية في المستقبل.

٧٥- وقال ممثل إندونيسيا إن بلدان شرق آسيا ومنها إندونيسيا تتمتع منذ أكثر من عقدين من الزمن بمعدلات نمو اقتصادي لم يسبق لها مثيل. أما اجتماع تطورات مؤاتية وإصلاحات مستمرة في السياسة المحلية فقد مكّن بلدان هذه المنطقة من تسجيل أداء قوي في النمو في السنوات الأخيرة. وقد أثّر انتهاء الانكمash في البلدان الصناعية تأثيراً إيجابياً على صادرات هذه المنطقة التي تلقت أيضاً تدفقاً ضخماً من الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات مالية خارجية أخرى رغم أن هذه التدفقات ظلت تتركز في عدد قليل من البلدان. وقد التزم معظم بلدان المنطقة بالتحرير وإلغاء الرقابة. غير أن إنجازها الملحوظ لا يمكن أن يُعزى إلى نموذج وحيد من نماذج التنمية الاقتصادية، وإنما يعكس استجابة عملية لدى صانعي السياسة لمجموعات محددة من المشاكل. ومع ذلك، يلاحظ وجود عدد من السمات المشتركة: فجميع اقتصاداتها هي من اقتصادات السوق التي تشجع المقاولة الخاصة؛ واعتمدت جميعها استراتيجية للتصنيع على أساس التصدير مصحوبة بسياسات حكيمة على صعيد الاقتصاد الكلي؛ واستفادت جميعها من حالة السلم والاستقرار النسبيين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٧٦- كانت تجربة إندونيسيا مثلاً على التحول السريع في المنطقة، فقبل ما يزيد على ربع قرن بقليل بلغت نسبة السكان المصنفين في فئة القراء ٦٠ في المائة، وتحول اقتصادها إلى اقتصاد يشهد معدل نمو سنوي يبلغ في المتوسط ٧ في المائة طوال ما يزيد على عقدين من الزمن، ولم يعد الفقر المطلق يؤثر الآن إلا على أقل من ١٤ في المائة من مجموع السكان. ومع ذلك فإن جدول أعمال إندونيسيا الإنمائي لم يكتمل بعد بأي شكل من الأشكال. فارتفاع معدلات النمو يؤدي بسرعة إلى إيجاد اقتصاد سوقى أقوى. وفي الوقت نفسه، بلغت البلاد مرحلة صعبة بصفة خاصة من مراحل التنمية تتطلب تحملًا كبيراً ودعاً من شركاء التنمية. ومن الواضح أن التحدي الذي يواجه الاقتصادات النامية في شرق آسيا يتمثل في المحافظة على

الдинامية التي تحقق طوال عقدين من الزمن. وهذا يشكل تحدياً هائلاً يمكن رغم ذلك مواجهته باللجوء إلى الاستراتيجيات نفسها التي أحدثت الدينامية الاقتصادية في المقام الأول.

٧٧- لاحظ ممثل منظمة الوحدة الأفريقية من قوادة تقرير التجارة والتنمية لهذا العام أن المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا يبلغ الآن حوالي ٣ في المائة، واقترب بهذه النتيجة تحسن في أسعار السلع الأساسية ولكن اقترب بها أيضاً استمرار انخفاض التدفقات الرأسمالية، الرسمية منها والخاصة. وقال إنه يشعر بالانزعاج إذ يجد أن البلدان الأفريقية التي سجلت أداءً طيباً ستحتاج مع ذلك إلى مواصلة معدل النمو الحالي لأكثر من عقد من الزمان لكي تستطيع إعادة الدخل للفرد إلى مستوياته منذ ٢٠ عاماً. وقال إن هذه الحالة تبعث على السخط إلى حد كبير وتتطلب جيلاً جديداً من برامج التكيف الهيكلي لمعالجة القضايا الاستراتيجية في التنمية الأفريقية بما في ذلك الهياكل الأساسية وبناء القدرات المؤسسية وما يتصل بها من مسائل الإمدادات، والتنوع، والتعاون الإقليمي، وتطوير الأسواق.

٧٨- وقال إن تجربة شرق آسيا تتيح اثنين من الدروس الرئيسية لتوليد وتسريع النمو في أفريقيا. فالدرس الأول يتعلق بالتنوع وتجهيز المنتجات من الموارد الطبيعية تتماشى مع خبرة "المستوى الثاني" من اقتصادات شرق آسيا الغنية بالموارد والتي تحولت إلى التصنيع مؤخراً، ويتعلق الدخل الثاني بدينامية النهج السوقية في التعامل مع التعاون الإقليمي حيث تستخدم التجارة والاستثمار كأدواتين لنقل السلع والتكنولوجيات الجديدة بين البلدان.

٧٩- وقال إنه يعتبر أن معايدة إنشاء الاتحاد الاقتصادي الأفريقي التي دخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٩٤ إطاراً ملائماً يمكن فيه للبلدان الأعضاء أن تعتنق اتجاهات جديدة لسياساتها الاقتصادية والأشكال الجديدة من التعاون. وهناك أيضاً حاجة إلى مواصلة الاهتمام بالضغط المالي الخارجية التي تواجهها أفريقيا. وقال إن توافق الآراء على ضرورة العمل المتضاد، والذي يتضح من الإعلان الأخير للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن مبادرة جديدة لتخفيض الديون، ينبغي أن يمتد ليشمل العمل لحفظ تدفقات الاستثمار. ونظراً للضغط المالي الخارجية الحادة وانخفاض مستويات المدخلات المحلية في معظم البلدان الأفريقية تقوم الحاجة العاجلة إلى تحسين طاقة هذه البلدان بجذب الاستثمار الأجنبي وفي الوقت نفسه لفت انتباه المستثمرين إلى الفرص الهائلة الموجودة في كل القطاعات الاقتصادية الكبرى، أي الموارد الطبيعية والصناعة الغذائية والصناعات التحويلية الأخرى والسياحة والخدمات الأخرى والبنية الأساسية. غير أنه قال فيما يتعلق بالفرق العاملة المقترحة المعنية بوضع معايدة متعددة الأطراف للاستثمار التابعة لمنظمة التجارة العالمية أنه يعتقد أن المسألة يجب أن تدرس بعناية قبل عرضها على منظمة التجارة العالمية - وهي هيئه تقرر القواعد - وفقاً للتوصية وراء التجارة والتكامل الاقتصادي الإقليمي والسياحة في أفريقيا في دورتهم المعقدة في شباط/فبراير ١٩٩٦.

٨٠- وقال ممثل سري لانكا إن الترابط لم يعد من المبادئ الأساسية للبلدان النامية وحدها إذ أن التغيرات الجذرية الحادثة من حيث اختراق الاقتصادات الوطنية وظهور مراكز القوة الاقتصادية المتعددة الأقطاب والثورة التكنولوجية الجديدة ستزيد من تعزيز الترابط. ولكن آثار الترابط على مشكلة الفقر المتصلة لا تحظى إلا بقليل من الاهتمام. فقد انشغل المجتمع الدولي بجوانب الاقتصاد الكلي في النمو الاقتصادي على افتراض أن الفوائد ستتناسب إلى الفقراء. ولكن عملية الانسياط هذه لم تكن كافية. وهناك سبب أساسي لأزمة التنمية وهو تقلص التمويل الخارجي وتدور البيئة الخارجية. وربما ساهمت السياسات غير الملائمة

للبلدان المدينة في أزمة الديون ولكن الانخفاض الناجم في الاستثمار والطاقة الاستيعابية خلق اختلالات في النظام التجاري وألقي عبئاً كبيراً على كاهل النظام المالي بأكمله. ويطلب الأمر نهجاً شاملًا لمعالجة هذه المشكلة.

٨١- وقال إن تجربة شرق آسيا قد أثبتت أن تحديث التكنولوجيات التقليدية مقترباً بالإصلاحات الاقتصادية لزيادة إنتاجية القطاع غير الرسمي يمكن أن يشجع الانتقال إلى اقتصاد السوق الحر. ولكن الأمر يستلزم عند ربط المناطق الريفية بالقطاع الحديث أن نذهب إلى ما هو أبعد من النهج التقليدي. وقال إن السعي وراء السياسات الاقتصادية السليمة هو الذي مكن بلدان شرق آسيا من تسجيل معدلات استثمارية في نطاق ٣٠ إلى ٣٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات سنوية للنمو الاقتصادي لا تقل عن ١٠ في المائة. والنمو المرتفع يعني وبالتالي ارتفاع مستويات العمالة انخفاض حاد في الفقر وجود موارد كبيرة للميزانية لاستثمارها في التعليم والصحة وفي الهياكل الأساسية المطلوبة. والقطاع الخاص هو المحرك الرئيسي للنمو مع اقتصار تدخل الدولة على المجالات التي لم يتمكن السوق من العمل فيها.

٨٢- وفي حين تتبع اقتصادات شرق آسيا سياسات عامة موجهة نحو الاعتماد الاقتصادي على الذات فإنها استفادت أيضاً من توسيع الأسواق. ومع اقتران الركود بالتضخم في السبعينيات فقدت هذه الأسواق حيويتها ولكنها ظلت توفر فرصاً هامة للمستوى الثاني الناشئ من الاقتصادات الصناعية الجديدة في شرق آسيا. وبالتالي فإن البيئة الاقتصادية والتجارية الدولية قد زادت من الصعوبة التي تواجهها البلدان الصغيرة مثل سري لانكا لمحاكاة تجربة شرق آسيا في النمو الموجه نحو التصدير. وبالتالي فإن التعاون الاقتصادي الإقليمي أمر حيوي إذا أرادت سري لانكا أن تحقق نمواً اقتصادياً سرياً.

٨٣- وقال ممثل المكسيك إنه أصبح من الواضح بعد الأونكتاد التاسع أن الأمر يتطلب الآن استراتيجية عالمية جديدة للتنمية مع مراعاة تزايد الاتجاهات نحو فقدان التوازن وعدم المساواة في الساحتين الوطنية والدولية معاً. وقال إن العولمة والتحرير لا يشكلان بحد ذاتهما علاجاً شاملًا لمشاكل التنمية وينبغي مواصلة تحليل هذين العنصرين لتمهيد الطريق لإجراءات منسقة على صعيد السياسة العامة في ميادين مثل التجارة والتكنولوجيا والفقير.

٨٤- وقال إن الدروس التي تستخلص من تجربة شرق آسيا تستحق مزيداً من التفكير نظراً لأن كثيراً من العوامل الخارجية التي مكنت هذه البلدان من التنمية السريعة لم تعد قائمة الآن. فاتفاقات جولة أوروغواي تمنع الآن كثيراً من السياسات التدخلية التي طبقتها شرق آسيا بنجاح. وفضلاً عن ذلك، فقد تجمعت عدة عوامل في البلدان الآسيوية مكنت من الانطلاق الاقتصادي الذي شهدته هذه البلدان في السنوات الأخيرة. ولا يمكن الآن تحقيق معدلات الإدخار والاستثمار التي سادت منذ بداية السبعينيات، والتي شكلت نسبة من الدخل القومي الإجمالي، لا في بلدان أمريكا اللاتينية والカリبي وحسب، ولكن أيضاً في الأغلبية العظمى من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - باستثناء نموذج اليابان البارز. وتتسم المنطقة الآسيوية بسمات ثقافية واقتصادية تختلف بشدة عن سمات بقية العالم. وإذا كان من الممكن تكرار نجاح النموذج الياباني في أماكن أخرى من آسيا - كما هو الحال على ما يبدو - فإن ذلك يرجع على وجه التحديد إلى أن البلدان الأخرى في المنطقة تشارك ذلك البلد في سمات ثقافية واقتصادية كثيرة. ولذلك ينبغي أن تؤخذ هذه الاختلافات في الاعتبار الكامل عند استخلاص الدروس من تجربة شرق آسيا من أجل وضع سياسات عامة في أماكن أخرى. وقال إن ملاحظاته لا تعني بأي حال من الأحوال التقليل من

تقرير التجارة والتنمية والتحليل الذي يرد فيه للتجارب الإنمائية الناجحة في شرق آسيا وهو تحليل قد يفيد البلدان الأقل تقدماً في القارة نفسها. ولكن الأمر الذي تهتم به كثيراً بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هو قيام الأونكتاد بدراسة جديدة تركز على التجارب الإنمائية الناجحة في منطقتها. وأخيراً ينبغي التأكيد على أنه إذا كان للتنمية في الجنوب أن تسير في اتجاه التصدير فلا بد من تحسين سبل الوصول إلى الأسواق في الشمال وخاصة في ميدان التخلص التدريجي من الحواجز غير التعريفية.

٨٥- وأعرب ممثل تايلند عن قلقه إزاء زيادة الفروق داخل المجتمع الدولي. فرغم أن اتفاقات جولة أوروغواي كانت نقطة تحول في النظام التجاري الدولي فإن جميع البلدان لا تستفيد من عملية العولمة والتحرر وهناك خطر زيادة تهميش بعض البلدان. وفي الوقت نفسه فإنه يشعر بالتشجيع إزاء تحسن أداء النمو في بعض البلدان النامية وزيادة ديناميتها في التجارة العالمية ولكن المشكلة الآن هي كيف يمكن مواصلة هذا الأداء وإدخال جميع البلدان النامية في هذا الأداء. وقال إن استخلاص الدروس من تجربة بلدان شرق آسيا أمر مفيد في هذا الصدد. وقد كان تقرير التجارة والتنمية محقاً في ملاحظة أن التدخل الحكومي والقوى السوقية يستكمel كل منهما الآخر في هذه البلدان. ولكن، وكما يحدث في كل قصص النجاح، حدثت أخطاء يمكن أن نتعلم منها أيضاً. وتحتاج البلدان النامية على وجه الخصوص إلى أن تنظر إلى الجانب النوعي في التنمية بدلاً من الاقتصاد في اهتمامها على النمو الاقتصادي الكمي. فمواصلة التقدم الاقتصادي يتطلب سياسات لتخفيض الفقر وحماية البيئة واتخاذ تدابير لكافلة التوزيع المنصف للدخل وتنمية الموارد البشرية. وفي هذا الصدد لفت الانتباه إلى الأولويات التي وضعها بلده في خطته الوطنية الثامنة. ولكن الإجراءات والسياسات المحلية لا تكفي لإدامة أداء بلده الاقتصادي ولا بد من التعاون الاقتصادي الإقليمي لتمكين بلده من المنافسة في عالم يزداد تنافساً. وقال إنه من المخطط أن يتم تعزيز منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بحلول عام ٢٠٠٣. وسوف تطلق هذه المنطقة إمكانيات البلدان الأخرى في الميزة التنافسية لجنوب شرق آسيا. وبالإضافة إلى ذلك فإن بلدان الرابطة تسعى لتشجيع بلدان أخرى في المنطقة للاشتراك في التنمية النشطة من خلال روابط البنية الأساسية وأنشطة التعاون على الصعيد دون الإقليمي.

٨٦- وتحدث ممثل كوريا فحدد المكونات الحاسمة التالية في التجربة الإنمائية في شرق آسيا: الاستقرار السياسي والاقتصادي، الذي لا يمكن كفالته تماماً إلا بنظام حكم سليم في البلد؛ والاتجاه نحو التصدير وتشجيع التصدير؛ وترابط رأس المال الممول محلياً ومن الخارج على السواء؛ ورفع مستوى التكنولوجيا الجديدة واستيرادها وتطوير مهارات التسويق في الخارج؛ والتوازن في تطوير المشاريع؛ وتنمية الموارد البشرية على صعيد العمال المهرة والتعليم المتقدم على السواء. وقال إن التجارة والاستثمار يشكلان حجر الزاوية في كل الجهود الموجهة نحو التنمية القابلة للاستدامة. واتفق مع التحليل الوارد في تقرير التجارة والتنمية بأن الدولة في معظم بلدان شرق آسيا توفر عنصراً ضرورياً يستكمل السوق وفي بعض الأحيان يمارس تأثيراً تصحيحياً على السوق. فهي جمهورية كوريا تولدت القوة الدافعة للتنمية داخلياً ولكن ينبغي أيضاً الاعتراف بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة فعالة بصورة مذهلة لتوفير الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية. فقد أتاحت الاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة متكاملة تشمل نقل التكنولوجيا ورفع مستوى الإنتاج والمهارات الإدارية وتدريب الأيدي العاملة وترويج التجارة. ولكن ينبغي كما جاء في التقرير استكمال القدرات التكنولوجية المحلية بنهج انتقائي في التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

-٨٧- وقال إن النطاق المتاح لاتباع سياسات موجهة نحو التصدير قد اتسع بسبب التغيرات الأخيرة في البيئة الاقتصادية العالمية. فالعلومة والتحرير والتقنيات التكنولوجية وسهولة حركة عوامل الإنتاج واقتصادات الحجم الكبير كلها عوامل تتيح مصادر ممكنة للنمو نتيجة اتباع هذه السياسات في حين أن اختتام جولة أوروغواي زاد من ضمان فرص الوصول أمام الصادرات. ولكن العولمة تهدد أيضاً بزيادة تهميش بعض البلدان النامية. وينبغي تشجيع تقاسم الخبرات بين البلدان النامية للعمل على وصول هذه الفوائد إلى جميع البلدان، وسوف تواصل جمهورية كوريا مساعدة البلدان النامية لتحقيق هذه الغاية.

-٨٨- ومع تأييد مثل الاتحاد الروسي لمشاركة الأونكتاد بنشاط أكبر في قضيتي العولمة والتحرير، فقد علّق أهمية خاصة على الأنشطة التي تستهدف التغلب على خطر تهميش أقل البلدان نمواً وتستهدف تيسير ادماج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بعمق أكبر في الاقتصاد العالمي. وقد أصبحت التجارة الدولية، بالتحرير والعولمة، عاملاً متزايد الأهمية في النمو الاقتصادي الذي لا يمكن أن تتحقق إمكانياته بالكامل إلا بتحسين سبل الوصول إلى الأسواق، ومواصلة إزالة الحاجز الحمائي إذا اقتضى الأمر. وقد أتاح المستوى المتحقق من افتتاح الاقتصاد الروسي للاتحاد الروسي في الوقت الحاضر المشاركة في التجارة العالمية على قدم المساواة مع المشاركين الآخرين. ومع ذلك، لا تزال العناصر التمييزية المتبقية في السياسات التجارية للكبرى الأمم التجارية إزاء الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية مثيرة للقلق ولا يحوز قبولها في عالم يتسم بالتحرير والعولمة. وأكد على واقعية قرار الجمعية العامة ٩٥/٥٠ الذي أكد أهمية ادماج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ادماجاً كاملاً في الاقتصاد العالمي، وبالتالي توسيع ولاية الأونكتاد في هذا المجال، بما في ذلك المساعدة التقنية التي تقدم لهذه البلدان بشأن انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

-٨٩- وقال إن الاتحاد الروسي في سبيله إلى إنشاء اقتصاد سوقي تنافسي. فسياساته لثبتت الاقتصاد الكلي وتهيئة ظروف النمو قد بدأت تؤتي ثمارها. فال معدل الشهري للتضخم قد انخفض إلى ١,٩ في المائة، في الوقت الذي توقف فيه هبوط الانتاج الصناعي. وهناك أيضاً دلائل على نمو الدخل الحقيقي، ويزداد حالياً تعزيز النظام القانوني. وبلغ النمو السنوي للتجارة الخارجية ١٠ في المائة بعد الغاء تعرفنات التصدير واستصدار التراخيص. وتعرفنات الاستيراد هي الأداة الوحيدة المتبقية للبلد لتنظيم التجارة. وحصة الواردات في تجارة التجزئة، وهي من المؤشرات المهمة لافتتاح الاقتصاد، قد تجاوزت ٥٠ في المائة. وقد دعم الاتحاد الروسي تطوير عمليات التكامل مع بلدان كومونولث الدول المستقلة وعمل على تعزيز التجارة والتعاون الاقتصادي مع بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

-٩٠- وأيد التحليل الوارد في تقرير التجارة والتنمية بشأن أهمية الدور الرقابي للدولة، بما في ذلك القضاء على تشوّهات السوق. وشارك في الرأي المعرّب عنه في "التقرير" ومفاده أن تموذج التنمية في شرق آسيا هو ظاهرة تتفق مع قوى السوق. وفيما يتعلق بسياسة التصنيع، أشار إلى أن إعادة التفكير في دور مؤسسات الدولة في هذه العملية تكتسب أهمية عملية بالنسبة لبلده. وقال إن من المستحب أن تتم دراسة تجربة التنمية في شرق آسيا وإمكانيات تطبيقها في بلدان أخرى في السياق الأكثر تفصيلاً للعلومة والتحرير في فترة ما بعد جولة أوروغواي. واقتراح مواصلة دراسة هذا الموضوع، بما في ذلك تأثيره على الإقليمية وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

-٩١- وأشار ممثل كوبا إلى عدم كفاية أو، عملياً، عدم وجود حلول اقتصادية كافية للمشكلات الهيكلية التي تعاني منها البلدان النامية والإبطاء معدل تزايد التهميش. وكثيرة هي الاستنتاجات الواردة في تقرير التجارة

والتنمية التي لا تترك مجالاً كبيراً للتفاؤل. فقد كان النمو الاقتصادي العالمي بطيئاً، ولم يظهر في الأفق حل هيكلية شامل، وظللت الديون الخارجية للبلدان النامية تتضاعف. وكانت المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الإنمائية إلى العالم النامي أدت بكثير مما كانت عليه منذ ١٥ عاماً رغم تضاعف عدد السكان في هذه الأثناء. ولم تظهر في أي مكان المعجزات الاقتصادية التي تنبأ بها علماء الاقتصاد من المدرسة الليبرالية الجديدة في الشهادات وظل تركيز الثروة والانقسام بين الشمال والجنوب قائماً على أشد هما.

٩٢- وقال إن الاقتصاد الكوبي يشهد الآن انتعاشاً نتيجة لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية ولكن بالاقتراض مع سياسة اجتماعية رغم وجود عقبات مثبتة. وبعد الأزمة الشديدة الناجمة عن انهيار الشركاء التجاريين الرئيسيين لكوبا، وعودة الحصار الاقتصادي والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة، مما أسفر عن هبوط الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣٤% في المائة بين ١٩٨٩ و١٩٩٣، أخذ الاقتصاد ينمو مرة أخرى في عام ١٩٩٤. بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي ٢,٥% في المائة في عام ١٩٩٥، و ٩,٦% في المائة خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦. ومن المتوقع حصر عجز الميزانية عند نسبة ٢,٥% في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تعزز البيزو الكوبي في الآونة الأخيرة. وتحولت معظم المؤسسات الزراعية إلى تعاونيات. ومن المتوقع أن يزور البلد مليون سائح في عام ١٩٩٦، وستصل حصائر السياحة من النقد الأجنبي إلى نحو ٤٠% في المائة من مجموع هذه الحصائر. وتحقق هذه النتائج دون أن تحدث بطالة جماعية أو تخفيضات في الخدمات الاجتماعية الأساسية.

٩٣- وقال إن تشجيع الاستثمار الأجنبي يشكل مبدأً رئيسياً في استراتيجية الإصلاح في كوبا. وقد تم حتى الآن عقد ثمانية عشر اتفاقاً دولياً متبايناً للاستثمار، وهناك ٢٥ اتفاقاً آخر إما في مرحلة الدراسة أو التفاوض. ويتم تنفيذ تدابير جديدة تتبع حواجز لإنشاء مناطق اقتصادية حرة ومبادرات صناعية. ويزاول الآن اثنى عشر مصرفاً أجنبياً عملها في كوبا إلى جانب ٦٦٠ مشروعًا أجنبياً. وتعلم كوبا مع ذلك أن حالتها لا تزال صعبة. وقد أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية في الآونة الأخيرة قانون هيلمز - بيرتون لوقف تدفق الاستثمار الأجنبي المتنامي إلى كوبا. وهذا مثال واضح على سياسة التصرف من جانب واحد ومحاولة لمد الولاية القضائية خارج حدود الدولة. وقد أدان المجتمع الدولي هذا القانون بشدة لكونه يمثل تحدياً للنظام التجاري المتعدد الأطراف ولا يتماشى مع العديد من المواد المنصوص عليها في اتفاق منظمة التجارة العالمية.

٩٤- وأبدت ممثلة كندا اهتماماً كبيراً بما ورد في تقرير التجارة والتنمية من مناقشة لتجارب التنمية في شرق آسيا، ولكنها رأت مع ذلك أن الظروف الخاصة بكل بلد تقضي بتنوع صياغة السياسات العامة بما يتماشى وتنميتها. وهناك مع ذلك عناصر مشتركة في تجارب البلدان التي حققت نجاحاً في الآونة الأخيرة مثل وجود بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي، واطار قانوني ملائم، وإدارة سليمة، وتركيز على التجارة. ورأت مع ذلك أن التقرير قد شدد أكثر من اللازم على قضايا لا تشكل نقطة مركزية في المجالات التي كان يمكن للأونكتاد أن يمارس فيها تأثيراً كبيراً، في مجال التنمية. وفي حين أن ذلك قد يرجع إلى انعقاد الأونكتاد التاسع منذ وقت قريب إلى حد ما مما جعل بعض الدراسات التحليلية سابقة لانعقاد المؤتمر، فإنها تتطلع إلى أن يرد النهج الأكثر تركيزاً المتمثل في جدول الأعمال الذي اتفق عليه في الأونكتاد التاسع في تقرير التجارة والتنمية للعام القادم.

٩٥- وهنأت ممثلة استراليا الأمانة على تحليلها للعوامل التي أسهمت في تحقيق النمو الدينامي في شرق آسيا ولاحظت أن تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٦ قد أشار إلى الدور الهام الذي لعبه التوسيع السريع في

صادرات المصانع كثيفة الاعتماد على اليد العاملة إلى كبرى البلدان المتقدمة في تحقيق نمو اقتصادات المنطقة. وفي رأيها أن تكرار هذه الاستراتيجية سيكون أمراً صعباً للبلدان الجزرية في المحيط الهادئ وغيرها من البلدان النامية التي تفتقر إلى قاعدة صناعية متطورة، وأن تشجيع تصدير سلع أساسية أخرى يتم انتقاها على أساس الميزة المقارنة يمكن أن يكون أكثر ملائمة للاستراتيجية الانمائية لهذه البلدان. وقد كان التعزيز المتبادل للروابط الأقليمية القائمة في مجال التجارة والاستثمار، وهو موضوع ربما لم يهتم التقرير به بالقدر الكافي، من السمات البارزة في النمو الذي حققه بلدان شرق آسيا بنجاح، وإن كان ينبغي التساؤل عن مدى جواز تكرار هذه العوامل في أماكن أخرى. ويلزم النظر أيضاً في العوامل غير الاقتصادية التي كان لها تأثير هام على نجاح أو فشل استراتيجيات التنمية. فقد كانت الأوضاع الاجتماعية السائدة مثل ذات أهمية رئيسية، شأنها شأن درجة تلبية الحكومات لاحتياجات الأساسية في مجالات الصحة، والتعليم، وامداد المياه، والاصحاح والاسكان. وقد أكدت دراسات أخرى، مثل دراسة البنك الدولي المعروفة معجزة شرق آسيا East Asian Miracle ، ضخامة الاستثمارات العامة التي قامت بها بلدان شرق آسيا في مجال الصحة والتعليم والتي كانت أساسية في بناء قاعدة متينة للموارد البشرية.

٩٦- وقال ممثل صندوق النقد الدولي إنه حدث في الآونة الأخيرة تقدم كبير فيما يتعلق بالاستقرار والنمو العالميين. وإن الأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية مرخصة بوجه عام والآفاق المرتقبة مؤاتية. وأوشك كثير من البلدان الصناعية على تحقيق استقرار فعلي في الأسعار. واستمر النمو القوى في البلدان النامية رغم تفاوت توزيعه بين المناطق. وبيعت أداء أفريقيا على التشجيع حيث يتوقع أن يبلغ النمو في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ أعلى مستوياته منذ عقدين. وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، يتوقع أن يستقر النشاط في عام ١٩٩٦ بعد فترة هبوط دامت خمس سنوات. واستمر نمو حجم التجارة العالمية في الوقت الذي تقدم فيه تحرير التجارة والتحرير المالي. ونهضت أيضاً تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية، وتم تحريك أسعار صرف العملات الرئيسية لتتماشى بدرجة أكبر مع الأساس الاقتصادية.

٩٧- وبعدهما اثنى على المناقشة الواردة في تقرير التجارة والتنمية لحالة الدين الخارجية للبلدان النامية، قدم استعراضاً مستوفياً للمبادرة التي يجري اتخاذها في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فيما يتعلق بحالة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية. وقال إن اللجنتين المؤقتة والانمائية قد أيدتا بالكامل اقتراحات مدير إدارة صندوق النقد الدولي ورئيس البنك الدولي، وحثتا المؤسستين على تنفيذها بسرعة. وحددت الاقتراحات الدور الذي ينبغي أن تقوم به مختلف العناصر الفاعلة - البلدان المديونة، والدائنوون الثنائيون في نادي باريس والبلدان غير الأعضاء في نادي باريس، والدائنوون التجاريين، والدائنوون المتعددو الأطراف، بما في ذلك الصندوق والبنك.

٩٨- وبالإشارة إلى المناقشة التي وردت في التقرير بقصد العوامل التي تؤثر على التدفقات الرأسمالية الدولية وعلى السياسات القائمة في هذا المجال، قال إن تدابير رقابة الصرف تأخذ أشكالاً مثل القيود المفروضة على العمليات الإنمائية بين المقيمين وغير المقيمين وعلى وصول غير المقيمين إلى الأسواق المالية المحلية، وصحّيّ أن هذه التدابير يمكن أن تؤثر على اجمالي حجم حركات رأس المال وعلى تخصيص رأس المال بين حواجز الأوراق المالية والاستثمارات المباشرة، الا أن الأونكتاد أفرط في تقدير فائدة هذه التدابير في حصر دخول رؤوس الأموال. فليس هناك ما يوضح أن تدابير الرقابة هذه قد نجحت في حصر نمو السيولة. وينبغي على أي حال أن تقوم التعديلات الملائمة في السياسة العامة بدور رئيسي لتأييد استخدام تدابير الرقابة هذه استخداماً مؤقتاً. واستثمارات غير المقيمين في حواجز الأوراق المالية التي

ارتفعت بسرعة في كثير من البلدان يمكن أن تكون شديدة التقلب. ومن المفيد تعين دور عوامل الاقتصاد الكلي لتفسير هذه التدفقات ومعرفة مدى احتمال عكس اتجاهها. ودخول رؤوس الأموال يمكن أن يزيد أيضاً العبء على عاتق النظام المصرفي المحلي وأن يسفر عن زيادة هشاشةه وبذلك يؤدي إلى ضرورة تعزيز الأطر التنظيمي للمصارف. وتزايد أهمية القضايا المتعلقة بسياسات حساب رأس المال بالنسبة للعديد من الهيئات الدولية. وسيواصل صندوق النقد الدولي تحليله لتدفقات رأس المال ودراسة التعديلات التي يمكن ادخالها على مواد الصندوق.

٩٩- وقال ممثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة إن إطار السياسة الاقتصادية قد حظي بقدر كبير من العناية في مناقشة تجارب التنمية التي حققتها بلدان شرق آسيا بنجاح حتى الآن، بينما أُهملت فيها العوامل المؤسسية والعوامل الاجتماعية - السياسية التي تؤثر على استجابة العناصر الاقتصادية للسياسات والحوافز الحكومية. وتتوقف فعالية السياسات الاقتصادية أيضاً على التفاعل بين الحكومة والمجتمع المدني، ويعكس التفاوت في هذه الفعالية بين البلدان درجة تنميتها وهياكلها الاجتماعية. ولهذا السبب، لم تتحقق برامج التكيف الهيكلي المتوقعة في أفريقيا وفي أماكن أخرى. فقد كانت هذه البرامج قائمة على افتراض خاطئ بوجود أسواق متقدمة بالفعل في هذه البلدان المنخفضة الدخل.

١٠٠- وقال إن الديمقراطية قد جاءت في وقت متاخر في بعض بلدان شرق آسيا وانه تم قمع حقوق الإنسان الأساسية وحقوق نقابات العمال. وإذا كان هذا الاستبداد على الجبهة السياسية أمراً لا ينبغي تكراره في بلدان نامية أخرى، فقد بينت تجربة شرق آسيا الدور الإيجابي الذي يمكن للحكومات أن تلعبه في مجال التنمية لا بإتاحة بيئة سلية للاقتصاد الكلي وحسب وإنما أيضاً باتباع سياسات توفر أهمية ملائمة للزراعة والخدمات الاجتماعية الأساسية، ولإنشاء نظم مالية فعالة وآمنة. فالتعليم والتدريب قد أسهما في هذه البلدان في تعزيز انتاجية الاستثمار، ويسير نقل التكنولوجيات الأجنبية المتقدمة، وبناء إدارة تتسم بالكفاءة. وقال إن الاستقرار شرط أساسي رئيسي لأي نوع من الاستثمارات الطويلة الأجل وانه ينبغي تحقيقه مع ذلك عن طريق الديمقراطية التي تتيح ضمانات أكثر موثوقية للمساءلة والمسؤولية والاهتمام برفاه الشعب. وإن توزيع الدخل بقدر أكبر من المساواة من شأنه أن يسهم هو الآخر في زيادة سرعة النمو. فإذا أريد للاستثمار الأجنبي المباشر أن يولد فوائد دائمة، يجب ربطه بأوثق نحو ممكناً بالاقتصاد المحلي. ولا يكفي عند وضع استراتيجيات ملائمة للتنمية أن تراعي ظروف البلدان المحددة وحسب، بل يلزم أيضاً مراعاة اختلاف البيئة الاقتصادية الدولية اليوم بما كانت عليه منذ ثلاثين عاماً.

١٠١- وقال ممثل شبكة العالم الثالث إنه يوافق إلى حد كبير على الاتجاه العام والاستنتاجات الشاملة التي خلص إليها التحليل الوارد في تقرير التجارة والتنمية بصدق تجربة التنمية في شرق آسيا وأمكانية تطبيقها على بلدان أخرى، وانه يشكك مع ذلك في تمعن البلدان النامية بالقدر الكافي من الاستقلال في مجال السياسة العامة في الحقبة اللاحقة لجولة أوروغواي للاستفادة من فوائد العولمة لتحقيق تنمية فعالة. وفي هذا الصدد، أشارت التقييمات لنتائج جولة أوروغواي التي أجريت في حلقة دراسيةنظمتها شبكة العالم الثالث في الآونة الأخيرة إلى أن اتفاق منظمة التجارة العالمية يفتقر إلى التوازن والتناسق من حيث أن الفوائد التي ستعود على البلدان النامية من النظام التجاري الجديد لا تزال غير مؤكدة في حين أن التكاليف التي ستتحملها تكاليف فورية. وأن الجمهور ينظر إلى العولمة على أنها تولد مزيداً من الثروة لعدد محدود من الأفراد في عدد صغير من البلدان والتهميش للغالبية العظمى في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وهذا أمر يؤدي

إلى اثارة نشر عدم الانصاف على نطاق واسع - وهو أمر غير مقبول سياسياً واجتماعياً - داخل المجتمعات وفيما بين البلدان. ويمكن للعلوم أن تتيح فوائد للبلدان التي حققت ادماجها في الاقتصاد العالمي ولكن فقط بشرط تصحيح عدم تناسق قواعد اللعبة في مجالات التجارة والنقد والتمويل. والآن نكتاد في أفضل مركز لتحليل أثر العولمة تحليلًا موضوعيًّا نظراً لأن اهتمامه ينصب على التنمية الاقتصادية.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

١٠٢- يرد الإجراء الذي اتخذه المجلس بشأن البند ٣ من جدول الأعمال في الوثيقة (Vol.I) TD/B/43/12 الفرع أولاً - باء.

الفصل الثالث

برنامج العمل للتنمية لصالح أقل البلدان نمواً

(أ) استعراض تنفيذ برنامج العمل للتنمية لصالح أقل البلدان نمواً

(ب) إسهام الأونكتاد في أعمال المنظمات الدولية المختصة في مجال تنفيذ قرار الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي المتعلقة بالتدابير المقررة لصالح أقل البلدان نمواً عن طريق مساعدة هذه البلدان التي هي أعضاء في منظمة التجارة العالمية على الاستفادة القصوى من التدابير الخاصة والتفاضلية المنصوص عليها في اتفاقات جولة أوروغواي

(البند ٤ من جدول الأعمال)

١٠٣ عرضت على المجلس، عند نظره في البند ٤ من جدول الأعمال، الوثائق التاليتان:

"تقرير أقل البلدان نمواً، ١٩٩٦
تقرير أقل البلدان نمواً، ١٩٩٦: إضافة"
(TD/B/42(2)/11-UNCTAD/LDC(1996) and Add.1)

"تقرير الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتنمية لصالح أقل البلدان نمواً" (TD/B/LDC/GR/8)

النظر في اللجنة الأولى للدورة

١٠٤ الرئيس (جمهورية إيران الإسلامية) قال إن الأمين العام للأونكتاد لاحظ، في النظرة العامة التي ضمنها أقل البلدان نمواً تقرير ١٩٩٦ أن أقل البلدان نمواً، من حيث هي مجموعة، لم توفق في مجال التنمية الاقتصادية على مدى العقود الفائتتين، رغم ما حققته بعض آحاد البلدان من تقدم لا يستهان به. وأن تهميش عدد هام من أقل البلدان نمواً إزاء الاتجاه السائد في الاقتصاد العالمي تعكس طائفنة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الهامة. وقد كانت للعلوم والتكنولوجيا آثارهما العميقية في أقل البلدان نمواً من حيث مركزها في الاقتصاد العالمي وآفاق التنمية فيها وطبيعة سياساتها الاقتصادية. ولا يلاحظ بقلق جدي أن تدفق الموارد إلى أقل البلدان نمواً من أهم شركائها في التنمية قد انخفض إلى ٧٪ في المائة عام ١٩٩٤ بعد أن كان ٩٪ في المائة عام ١٩٩٠ - أي أقل من نصف المستويات المستهدفة من المعونة والالتزامات التي

حدّدت في مؤتمر باريس. ومن شأن مثل هذا الانخفاض في الموارد المتداقة أن يقوّض بشكل خطير الجهود الإنمائية التي تبذلها أقل البلدان نمواً وقدرتها على اجتذاب أشكال أخرى من التمويل الإنمائي. وأن الأونكتاد التاسع دعا إلى المسارعة في تنفيذ جملة الأهداف المتفق عليها المتعلقة بالمعونة وأو الالتزامات المعقدة في إطار برنامج العمل. وأعرب عن الأمل في أن تسمم مداولات مجلس التجارة والتنمية في تحقيق مثل هذا الهدف.

١٠٥ - وأضاف أن عبء الديون الخارجية الثقيل الذي تتحمّله أقل البلدان نمواً يتطلّب اتخاذ إجراءات عاجلة للحد بشكل جوهري من حجم الديون القائمة. ويلزم توخي نهج شامل ومتخاّف فيّه الجهود. وهذه هي الروح التي تجعل المبادرة المتعددة الأطراف المتعلقة بتحفيظ الدين التي اتخذتها مؤخرًا مؤسسات بريتون وودز تطويراً محل ترحيب.

١٠٦ - وأشار الرئيس إلى الوثيقة التي تشكّل إضافة إلى "أقل البلدان نمواً تقرير ١٩٩٦" والتي تتناول القضية المهمة المتمثلة في دعم قدرة أقل البلدان نمواً على الاشتراك في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وتعيّن برامج محددة يمكن أن تخفّف من عبء التكيف الاقتصادي الذي تتحمّله أقل البلدان نمواً. وقال إنه يتطلّع إلى إجراء مناقشة مفيدة حول هذه القضية ويأمل بأن تسفر عن مساهمات في الوقت المناسب في المبادرة المطروحة حالياً على منظمة التجارة العالمية والتي ستُعرض على الاجتماع الوزاري في سنغافورة.

١٠٧ - وقال الموظف المسؤول، مكتب المنسق الخاص لشؤون أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية إن اقتصادات أقل البلدان نمواً، كما بيّن في "أقل البلدان نمواً تقرير ١٩٩٦" وبعد سنوات عديدة ركّد فيها دخل الفرد في بعض أقل البلدان نمواً وانخفض في البعض الآخر، شهدت تحسناً متواضعاً في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ حيث قدّر أن الناتج المحلي الإجمالي نما بمعدل متوسطه ٣ في المائة. وأبرز تحسن في الأداء الاقتصادي حدث في البلدان الأفريقية الأقل نمواً حيث قدّر أن نمو الناتج المحلي الإجمالي التراكمي قد ازداد فبلغ ٢,٢ في المائة عام ١٩٩٥ مقارنة بمعدل نمو متوسطه السنوي ٠,٦ في المائة أثناء الفترة ١٩٩٤-١٩٩٠. وأشار إلى تدفقات الموارد الخارجية فقال إن حصة أقل البلدان نمواً من المساعدة الإنمائية الرسمية على صعيد الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية قد انخفض إلى ٠,٧ في المائة عام ١٩٩٤ بعد أن كان ٠,٩ في المائة عام ١٩٩٠ - أي ما يقل عن نصف مستويات المعونة المستهدفة والالتزامات التي حددت في مؤتمر باريس علماً بأن عدد البلدان المانحة التي بلغت هذه المستويات المستهدفة يقل عن عددها في عام ١٩٩٠. ويظل الغموض الشديد يكتنف أفق المعونة المحتمل. وقد أوصى التقرير بسبعين عامين للعمل في هذا الصدد: يتعلق أحدهما بإيلاء الأولوية بشكل أوضح إلى أقل البلدان نمواً في برامج المعونة التي تقدمها الجهات المانحة ويمثل الثاني في إدامة التدفقات المتعددة الأطراف من المعونة إلى أقل البلدان نمواً.

١٠٨ - ومضى يقول إن عبء الديون الخارجية يبقى مرتفعاً ارتفاعاً غير عادي بالنسبة لمعظم أقل البلدان نمواً. ففي أواخر عام ١٩٩٤ بلغ مجموع ديونها القائمة ما مقداره ١٢٨ مليار دولار، وهذا يشكل ما يقرب من ٧١ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي مجتمعة. وحجم الدين القائم بالنسبة لقرابة نصف أقل البلدان نمواً يصل إلى ناتجها المحلي الإجمالي أو يفوقه. وأشار إلى المبادرات الثنائية والمتحدة الأطراف المتعلقة بالديون والصادرة مؤخرًا فقال إن من المحتمل أن يفيد عدد من أقل البلدان نمواً من المبادرات هذه.

١٠٩- ومضى يقول إن ضرورة مساعدة أقل البلدان نمواً على مواجهة التحديات التي تولدها اتفاقات جولة أوروغواي تم التسليم بها في الاجتماع الوزاري المعقود في مراكش. كما كانت حاجة أقل البلدان نمواً إلى المساعدة الشغل الشاغل لعدد من المنظمات والمحافل من قبيل استعراض منتصف المدة الشامل لبرنامج العمل، والأونكتاد التاسع ومنظمة التجارة العالمية. والامتيازات التي منحتها أقل البلدان نمواً بفضل شروط وتدابير المعاملة الخاصة والتفاضلية لصالحها هي أدوات واضحة الأهمية والضرورة لتيسير اندماجها ولكنها لا تتصدى بما فيه الكفاية للمشكلة الكبرى التي تواجهها أقل البلدان نمواً على صعيد النظام التجاري المتعدد الأطراف الجديد ألا وهي الافتقار إلى القدرة على انتاج سلع وخدمات تقليدية وغير تقليدية قادرة على المنافسة في الأسواق التصديرية والمحلية على حد سواء وهو افتقار مصدره ضعفها الهيكلي.

١١٠- ولكي تتمكن أقل البلدان نمواً من أن تجني الفائدة التامة المحتملة من اتفاقات جولة أوروغواي يتوجب اتخاذ إجراءات ملموسة وإيجابية موجهة إلى مجالين عاميين اثنين هما: تدابير تستهدف التغلب، أو على الأقل إدخال تحسين، على الضعف الهيكلي الذي تشكو منه أقل البلدان نمواً بغية تعزيز أدائها في مجال التجارة، والتنفيذ الفعال لاتفاقات جولة أوروغواي والتنفيذ السريع للأحكام الخاصة والتفاضلية و"المقررات المتعلقة بالتدابير لصالح أقل البلدان نمواً" والنظر في مزيد من جوانب المعاملة الخاصة والتفاضلية.

١١١- ومضى يقول إن على أقل البلدان نمواً تكثيف جهودها الرامية للتغلب على نواحي ضعفها الهيكلي فضلاً عن موافقة تنفيذ إصلاحات السياسة التجارية. ومن القضايا الأخرى الواجب التصدي لها على المستوى الوطني تنمية الموارد البشرية وبناء القدرة التكنولوجية وتحسين انتاجية وفعالية الزراعة.

١١٢- وأشار إلى برامج التعاون التقني على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف الازمة لتكامل الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً والممكن أن تُضمّن في إطار قصير وطويل الأجل. وعناصر هذه البرامج صيغت في بالإضافة التي وضعت لـ"أقل البلدان نمواً تقرير ١٩٩٦". ويؤدي الأونكتاد، بالتعاون مع مؤسسات أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف، دوراً حاسماً في تسهيل اندماج أقل البلدان نمواً في النظام التجاري المتعدد الأطراف عن طريق برامج التعاون التقني المشتركة. وذكر بعض الأنشطة والبرامج الجاري بالفعل تنفيذها في هذا الصدد.

١١٣- وقال المتحدث باسم أقل البلدان نمواً (بنغلاديش) إن أقل البلدان نمواً تواجه مشاكل واسعة النطاق نتيجة مجموعة من العوامل المحلية والخارجية. وقد سُلم المجتمع الدولي بهذه المشاكل وبالتدابير الازمة لمعالجتها. وشدد على أن أقل البلدان نمواً تقوم، من ناحيتها، بتنفيذ إصلاحات اقتصادية - اجتماعية وسياسية واسعة النطاق. وتتبع سياسات اقتصادية كلية تستهدف تخفيف الفقر وتسريع النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وبالرغم من هذه السياسات ظلت أقل البلدان نمواً ضعيفة من الناحية الاقتصادية وتواجه خطر المزيد من التهميش على نحو ما يعكسه أقل البلدان نمواً تقرير ١٩٩٦.

١١٤- واسترسل يقول إن الحاجة تدعو إلى معاضدة المساعي التي تبذلها أقل البلدان نمواً بتدابير دعم دولية. وهذا أمر يتمشى مع مبادئ المسؤولية المشتركة وتنمية الشراكة من أجل تسريع نمو وتنمية أقل البلدان نمواً. ولتمكن أقل البلدان نمواً من التصدي للتحديات التي تواجهه في أعقاب جولة أوروغواي وتيسير اندماجها في النظام التجاري العالمي من الضرورة بمكان أن يَنْفَذْ تنفيذاً تاماً وسريعاً الإعلان الوزاري

الصادر في مراكش نصاً وروحاً، والمجتمع الدولي والمؤسسات المتعددة الأطراف بما فيها الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز مدعوة وبالتالي إلى أن تقدم المساعدة لتكامل الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً. وعدد الكثير من التدابير الواجب التفكير في اتخاذها بما فيها التقىيم السليم للمكاسب والخسائر الناجمة عن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي والالتزام بالتطبيق الداعم والمرن للقواعد لفائدة أقل البلدان نمواً، وتقسي إمكانات تعزيز وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق، ومراجعة وترشيد إجراءات الإبلاغ لتمكين أقل البلدان نمواً من الوفاء بالتزاماتها وفقاً للمعاملة الداعمة لأقل البلدان نمواً في جميع المفاوضات التي تعقد مستقبلاً في نطاق اتفاقات جولة أوروغواي، وتقديم المساعدة التقنية الكافية إلى أقل البلدان نمواً في شكل خدمات يسديها خبراء استشاريون وبعثات استشارية وتسهيلات تدريبية وتدابير خاصة لتخفييف المشاكل التي تعاني منها البلدان غير الساحلية.

١١٥- وأشار إلى اعتماد أقل البلدان نمواً على المساعدة الإنمائية الرسمية فقال إن تقص هذه المساعدة إلى ٠,٠٧ في المائة عام ١٩٩٤ بعد أن كانت ٠,٠٩ عام ١٩٩٢ مسألة تثير بالغ قلق أقل البلدان نمواً. وأعرب عما تکنه أقل البلدان نمواً من تقدير عميق للبلدان التي بلغت المستويات المستهدفة من المساعدة الإنمائية الرسمية أو تجاوزتها فقال إنه يأمل في أن يتحقق مستقبلاً هدف المساعدة الإنمائية الرسمية المتمثل في ٥,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة إلى أقل البلدان نمواً. ودعا إلى كفاية وحسن توقيت التمويل الذي تقدمه المؤسسات والمنظمات المالية المتعددة الأطراف وهو تمويل يشكل جزءاً لا يُستهان به من التمويل الخارجي لأقل البلدان نمواً والن هو المبتكرة من أجل الزيادة في التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً.

١١٦- وقال إن ما اتخذ من إجراءات لتخفييف الدين أثبت حتى الآن عدم كفايته للحد من التبعات الملقة على عاتق أقل البلدان نمواً إلى المستوى الممكن تحمله. ومن شأن التخفيف بشكل ملحوظ من عبء الديون الملقى على عاتق أقل البلدان نمواً أن يتطلب مزيداً من التدابير الحازمة والفعالة الواجب أن تتخذها البلدان المانحة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. ودعاها إلى النظر في اعتماد التدابير العلاجية المناسبة بما فيها إلغاء ديون أقل البلدان النامية كافة بقطع النظر عن مستوى مديونيتها. وناشد البلدان المتقدمة التعاون في سبيل النهوض بالتعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية عن طريق المشاريع الثلاثية الأطراف المشتركة.

١١٧- وخلص إلى القول إن من الأهمية بمكان أن يُزود الأونكتاد، وهو مركز التنسيق على المستوى العالمي لرصد ومتابعة واستعراض تنفيذ برنامج العمل، بما يلزم من قدرة وموارد لرصد حصيلة استعراض منتصف المدة الشامل فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات لصالح أقل البلدان نمواً التي اعتمدتها المؤتمرات العالمية الرئيسية الأخرى. وقال إنه يأمل في أن لا تؤدي إعادة هيكلة الأونكتاد إلى الحد من قدرته وموارده على معالجة المسائل المتعلقة بأقل البلدان نمواً بطريقة شاملة وفعالة.

١١٨- وأشار مثل أثيوبيا إلى ما قامت بتنفيذ أقل البلدان نمواً من إصلاحات واسعة النطاق وشاملة في المجال الاقتصادي وعلى صعيد وضع السياسات من أجل الحد من الاختلالات الاقتصادية الكلية في اقتصاداتها. بيد أن العديد من القيود المفروضة على هذه البلدان والتحديات التي تواجهها هي قيود وتحديات هيكلية وليس من السهل التغلب عليها في أجل قصير. فعلى أثر فترة طويلة من التدني المستمر في نمو الناتج المحلي الإجمالي وتردي دخل الفرد تحسّن أداء أقل البلدان نمواً في مجال النمو تحسناً

متواضعاً عام ١٩٩٥ وتفيد التنبؤات استمرار تحسنها عام ١٩٩٦. ومن أبرز السمات ما يتمثل في التحسن الملحوظ في أداء البلدان الأفريقية الأقل نمواً. وعلى حين ساعدت أسعار السلع الأساسية على ارتفاع مستوى حصائل الصادرات ووفرت منشطاً مهماً للنمو في العديد من أقل البلدان نمواً كان الشاغل هو أن مثل هذه التحسينات في معدلات التبادل التجاري قد تكون مؤقتة ليس إلا.

١١٩- ومضى يقول إن أقل البلدان نمواً قلقة من جراء تقلص مستوى المعونة ودعا شركاءها في التنمية إلى الزيادة الملحوظة في مستوى الموارد المالية الخارجية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً تمثياً مع الالتزامات المعقودة في برنامج العمل وأثناء استعراض منتصف المدة الشامل. وقال إن أصعب مشكلة تواجه أقل البلدان نمواً هي الديون الخارجية. وبالرغم من أن بعضها من تدابير تخفيف الدين قد اتخذ إلا أن مستوى الدين القائم وخدمته أعادا بشدة جهود هذه البلدان الإنمائية. وينبغي للبلدان الدائنة ولمؤسسات بريتون وودز أن تتخذ إجراءات عاجلة وفعالة لتخفيض مشاكل الدين أقل البلدان نمواً.

١٢٠- وعلق على الحالة الاقتصادية السائدة في إثيوبيا فقال إن إصلاحات تُنفَذ من أجل الانتقال بالاقتصاد من اقتصاد مخطط مركزياً إلى اقتصاد سوقي ومن أجل تثبيت الاقتصاد الكلي والتكييف الهيكلي وذلك بعد سنوات عديدة من الأداء الاقتصادي السيء. وقد أثبتت هذه الإصلاحات بنتائج مشجعة حيث ثبت الناتج المحلي الإجمالي بمعدل بلغ ما متوسطه ٦,٥ في المائة أثناء الفترة ١٩٩٥-١٩٩٢ بعد عقود من الركود والتدحرج.

١٢١- وشدد على وجوب أن تحظى الإصلاحات التي تقوم بها أقل البلدان نمواً في مجال السياسة الاقتصادية بدعم من المجتمع الدولي لتجنب مخاطر تهميش هذه الدول. وأردف أن الأولياد يضطلع بدور فريد بوصفه مركز التنسيق على المستوى العالمي لتنفيذ برنامج العمل للتحسينات لصالح أقل البلدان نمواً. ورحب بإنشاء الصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً معرجاً عن الأمل في أن يبدأ تشغيله في أقرب وقت ممكن.

١٢٢- وقال ممثل السودان إنه بالرغم من الإصلاحات السياسية والاقتصادية البالغة الأثر التي أجرتها أقل البلدان نمواً في سياق برامج التكيف الهيكلي لا يرى حتى الآن تغيير حاسم للاتجاه المتمثل في التردي الاجتماعي والاقتصادي في هذه البلدان. وقد زادت الإشكالية الإنمائية المطروحة في هذه البلدان ازدادت تعقيداً من جراء عملية العولمة والتحرير المتتسارعة. وحث البلدان المانحة على المسارعة بتنفيذ المجموعة المتفق عليها من بنود المساعدة المستهدفة والالتزامات كما هي محددة في برنامج العمل وكما أعاد تأكيدها استعراض منتصف المدة الشامل. وناشد شركاء أقل البلدان نمواً في التنمية اتخاذ تدابير عملية لترجمة التشديد الذي أولاه رؤساء دول وحكومات مجموعة البلدان الصناعية الكبرى السبعة إلى عمل ملموس ومبكر بغية تزويد أقل البلدان نمواً بحجم متزايد بشكل ملموس من المساعدة الإنمائية الرسمية.

١٢٣- ولاحظ باهتمام بالغ المبادرة الأخيرة المتعددة الأطراف بشأن تخفيف الدين التي اتخذتها مؤسسات بريتون وودز. وأضاف أن فعالية المبادرة ستتوقف بشكل حاسم على طبيعة معايير الأهلية، وأن من المهم أن تشمل هذه المبادرة جميع أقل البلدان نمواً المنكوبة بالدين. وينبغي أن يكون تخفيف الدين كبيراً بما فيه الكفاية للعودة بخدمة ديون هذه البلدان النامية إلى مستويات يمكن تحملها. ودعا كل البلدان الدائنة إلى أن تلغى كلية الديون الرسمية الثنائية المستحقة على أقل البلدان نمواً برمتها.

١٤٣- وشدد على الحاجة إلى اتخاذ تدابير ملموسة من أجل التنفيذ الكامل وال سريع لإعلان مراكش لصالح أقل البلدان نمواً. وقال إن على الأونكتاد أن يواصل عمله المتمثل في أن يتبع عن كثب تنفيذ الالتزامات المعقدة بموجب اتفاقيات جولة أوروغواي لصالح أقل البلدان نمواً، وتحليل وقع الجولة في كل اقتصادات أقل البلدان نمواً وتقديم مقترنات تعنى بسبل ووسائل تنفيذ الالتزامات المعقدة لصالحها. كما ينبغي للأونكتاد أن يوفر المساعدة التقنية لهذه البلدان لدعم قدراتها التفاوضية وقدرتها على تنفيذ ما تم خصته عنه جولة أوروغواي من نتائج وجندي فوائد هذه الجولة. وفي هذا الصدد دعا إلى تعزيز مكتب المنسق الخاص لشؤون أقل البلدان نمواً لتمكينه من التنسيق الكفء للعمل القطاعي لصالح أقل البلدان نمواً ورصد تنفيذ برنامج العمل. كما رحب بإنشاء الصندوق الاستثماري لصالح أقل البلدان نمواً الذي ينبغي أن يبدأ تشغيله في أقرب وقت ممكن. وحث البلدان المانحة على أن تسهم بمساهمة في هذا الصندوق.

١٤٤- وتحدد ممثل ايسلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فقال إن أقل البلدان نمواً تقرير ١٩٩٦ جاء شاهداً على ثراء مصدر التحليلات والمعلومات المتاحة لأمانة الأونكتاد. وقال إن الاتحاد الأوروبي يولي أهمية كبيرة لاستعراض تنفيذ برنامج العمل وإنه يتطلع إلى المساهمة في المناقشة الجارية بشأن هذه القضية. ويرى الاتحاد الأوروبي أن من الأهمية بمكان التركيز على حالة واحتياجات أقل البلدان نمواً، وهو ينشد النتائج العملية التوجّه. ويرحب الاتحاد الأوروبي بشكل خاص بحقيقة أن الأونكتاد التاسع دعا إلى إيلاء الأولوية لأقل البلدان نمواً في ضمamar العمل الذي يضطلع به الأونكتاد والمتحصل بالمساعدة التقنية ووضع السياسات الموضوعية. وإنه يأمل أن تشير حصيلة مداولات المجلس إلى سبيل العمل الذي سيُنجذب في السنة القادمة وأن تعكس كفاءة عمل الأونكتاد الجديد الذي أنشأته الدول الأعضاء.

١٤٥- وقال ممثل اليابان إن زيادة ادماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي تمثل مسألة من أهم المسائل التي تتبعها في إطار عملية الاقتصاد العالمي وتحريره. وينبغي النهوض بالتنمية من خلال اعتماد نهج شامل تدرج في إطار الموارد والارادة السياسية للمناخين التقليديين والجدد على السواء، بما في ذلك الموارد المحلية الإضافية الجديدة للبلدان المتقدمة. وأثنى على تقرير أقل البلدان نمواً لعام ١٩٩٦ لتابعه نهجاً يتمسّ بدرجة عالية من الإعلام والتثقيف فيما يتصل برصد الاتجاهات على صعيد الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نمواً، ولما تضمنه من تقييم مقارن تحليلي فيما يتعلق بالبلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء. وأشار إلى أن التقرير يؤكّد بصفة خاصة على أهمية حل مشكلة القيود التي تواجه أقل البلدان نمواً في جانب العرض وذلك من أجل إدماجها في الاقتصاد العالمي. وشدد على ضرورة إجراء تحليلات أكمل للتجارب الناجحة لأقل البلدان نمواً التي سجلت نمواً قوياً من زاوية تخفيف أو إزالة القيود في جانب العرض. واقتراح إمكان تكثيف التعاون بين الجنوب والجنوب كوسيلة إضافية ممكنة لترويج الصادرات لصالح البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نمواً. وأشار إلى إطار التعاون بين الجنوب والجنوب باعتباره إحدى الوسائل الهامة لإدماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي. وقال إن اليابان عازمة على تقديم دعم نشط لهذا النوع من التعاون.

١٤٦- وأضاف قائلاً إنه وإن كان الحجم الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية من جميع البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية قد أخذ في الانخفاض في الآونة الأخيرة، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من اليابان إلى أقل البلدان نمواً في عام ١٩٩٥ قد زادت بنسبة ٩,٣ في المائة مقارنة بمستواها في عام ١٩٩٤. وأوضح أن اليابان تسلّم بأهمية إنشاء الصندوق الاستثماري لصالح أقل البلدان نمواً

في الأونكتاد وأنها ستساهم في المخططات الملموسة لهذا الصندوق. وأوصى بأن تشتمل أنشطته على تعزيز التعاون بين الجنوب وأقل البلدان نمواً.

١٢٨- وذكر ممثل النرويج بأن الأونكتاد التاسع قرر أن تكون حالة أقل البلدان نمواً مسألة من المسائل ذات الأولوية في عمل المنظمة. وأوضح أنه في وقت تتقاضس فيه الموارد المتاحة لمنظمة الأمم المتحدة وأغراض التنمية، من الأهمية بمكان أن توجه الجهود نحو أقل البلدان نمواً. وقال إن الدور الخاص الذي يؤديه الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً في إطار النظام المشترك بين الوكالات يستند إلى المسؤولية التي يضطلع بها الأونكتاد عن رصد تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً. وهذه مهمة يؤديها الأونكتاد أداءً حسناً. ويظل التقرير السنوي عن أقل البلدان نمواً يشكل وثيقة مرجعية متقدمة البحث وبالغة الأهمية بالنسبة للمنظمات والأفراد الذين يتسمون بالمعلومات عن الحالة الاقتصادية الراهنة لأقل البلدان نمواً. وقال إن الوحدة المكلفة بإنتاج هذا التقرير تستحق التقدير على ما أنجزته من عمل. وأشار إلى أن الحكومة النرويجية قد أجرت استعراضاً رئيسياً للسياسات العامة إزاء التنمية خلال السنوات القليلة الأخيرة. وقد عرضت في السنة الماضية ورقة بيضاء صادرة عن الحكومة بعنوان "عالم يتغير" وهي موضع تقييم شامل من قبل البرلمان. وللختّص بعض سياسات حكومته التي قد تكون وثيقة الصلة بالمناقشة، وهي تشمل ما يلي:

(أ) ستواصل النرويج تقديم مساهمة كبيرة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية تزيد كثيراً عن الرقم المستهدف وقدره ٠,٧٪ في المائة. ووفقاً لاقتراح الميزانية الذي عرض على البرلمان في الأسبوع الماضي، اقتربت النرويج زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة تبلغ نحو ٠,٤٪ في المائة في عام ١٩٩٧؛ وسيتم تعزيز التوجه العام للسياسات الإنمائية للنرويج نحو السياسات والبرامج والمشاريع ذات الصلة بالفقر. وستواصل النرويج الوفاء بالتزاماتها ببلوغ الأرقام المستهدفة المحددة في برنامج عمل باريس بتوجيهه ما نسبته ٢٪ في المائة على الأقل من إجمالي ناتجها الوطني كمساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نمواً.

(ب) ستواصل النرويج بذل جهود أخرى لضمان توجيه الموارد المخصصة للتنمية نحو البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها، أي من خلال تنفيذ مبدأ ٢٠/٢٠؛ كما ستواصل دعم ترتيبات السفر التي من شأنها أن تمكّن ممثلي أقل البلدان نمواً من المشاركة في أعمال الأونكتاد. وهي تنتظر من المانحين الآخرين تقديم المزيد من الدعم في هذا الصدد؛ وتدعم النرويج بقوة الجهود الرامية إلى إدماج أقل البلدان نمواً إدماجاً مباشراً في الاقتصاد العالمي، أي من خلال النظام التجاري العالمي. وقد استحدثت صندوقاً خاصاً بمنظمة التجارة العالمية من أجل دعم زيادة التنفيذ والمشاركة من قبل أقل البلدان نمواً. وشجعت منظمة التجارة العالمية على التعاون الوثيق مع الأونكتاد ومركز التجارة الدولية في هذا الخصوص؛ وستقترح النرويج على البرلمان إنشاء صندوق نرويجي للاستثمارات في البلدان النامية. وسيتمثل الهدف من ذلك في دعم تنمية المشاريع، وهو أمر سيكون مهماً بصفة خاصة بالنسبة للبلدان الأفريقية من بين أقل البلدان نمواً.

١٢٩- ورأى أن المحك الحقيقي لإعادة تنظيم أمانة الأونكتاد يمكن في درجة إدماج قضايا أقل البلدان نمواً في الشعب الأربع الجديدة التابعة للأمانة. فهذا هو المجال الذي يتعيّن أن تتم فيه ترجمة العمل التحليلي القائم الذي يؤديه الأونكتاد إلى صياغة للسياسات. وفضلاً عن ذلك، فإن للجنة الجديدة المعنية بالاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك وظيفة بالغة الأهمية تمثل في استقصاء الكيفية التي يمكن بها تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقل البلدان نمواً، ومساعدة هذه البلدان على وضع سياسات وبرامج تفضي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية.

١٣٠ - وقال ممثل ايرلندا الذي تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي إن خطر تهميش أقل البلدان نمواً كان وسيظل محور اهتمام بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وأوضح أن المشاكل الخاصة التي تعانيها أقل البلدان نمواً يجب أن تحتل مكانة رئيسية في جميع أنشطة الأونكتاد ويجب أن تعالج في جميع المناقشات وليس في إطار المجلس فحسب. وقال إن الاتحاد الأوروبي يحث الأمانة على الشروع في أقرب وقت ممكن في تعميق تحليها للقضايا الرئيسية التي تواجه أقل البلدان نمواً. وينبغي لمجلس التجارة والتنمية أن يطلب من اللجان في أدائها لمهمها إيلاء اهتمام خاص للمشاكل التي تواجه أقل البلدان نمواً. وينبغي لقارير اللجان التي ستقدم إلى مجلس التجارة والتنمية في السنة القادمة أن ترکّز، كلما أمكن، على المسائل ذات الصلة المباشرة بأقل البلدان نمواً.

١٣١ - وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يقدم حالياً نحو نصف المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية إلى أقل البلدان نمواً. وضمن مجموع المساعدة المقدمة من الاتحاد الأوروبي، أسهمت الجماعة الأوروبية بصفتها هذه بنحو ١,٣٥ مليار دولار في شكل مساعدة إنمائية رسمية، مما يجعل منها أحد أكبر فرادى المساهمين بالمعونة لصالح أقل البلدان نمواً. وأوضح أن الاختتام الناجح في عام ١٩٩٥ للمفاوضات المتعلقة باستعراض منتصف المدة لاتفاقية لومي الرابعة لصالح البلدان الشريكة من مجموعة بلدان إفريقيا والカリبي والمحيط الهادئ، ومن بينها ٢٩ بلداً من أقل البلدان نمواً، حيث أُجريت زيادة في التمويل بنسبة ٢٢ في المائة مقارنة بفترة السنوات الخمس السابقة، إنما يعني أنه يمكن لهذه البلدان أن تتطلع إلى زيادة في التدفقات من الاتحاد الأوروبي على مدى السنوات الخمس التالية.

١٣٢ - ورحب بالآداء المحسن الذي تشهده حالياً صادرات أقل البلدان نمواً. وقال إن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الرئيسي لأقل البلدان نمواً حيث يستورد منها ما يزيد عن ثلث صادراتها ويوفر نحو ثلاثة أربع أسواق صادراتها التفضيلية. ومن المهم بحث أسباب الانخفاض في صادرات أقل البلدان نمواً والنظر في نهج السياسة العامة التي يمكن أن تسهم في تحسين القدرة التنافسية لأقل البلدان نمواً بوصفها منتجة للسلع الأساسية وقلب اتجاه الانخفاض في حصتها السوقية.

١٣٣ - وتتابع قائلاً إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً قد شهدت اتجاههاً متضاد على الرغم من انخفاض نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية ككل. ويتبعين على الأونكتاد أن يستقصي بمزيد من التعمق الأسباب التي تكمن خلف استمرار المركز المترافق لأقل البلدان نمواً فيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن يبحث بمزيد من التفصيل التدابير الازمة لعكس هذا الاتجاه معتمداً في ذلك على تجربة الجزء الرفيع المستوى من دورة هذه السنة.

١٣٤ - وقال إن الاتحاد الأوروبي قد اتى بنشاط النهج اللازم للاستجابة لمشاكل ديون أقل البلدان نمواً حسبما دعا إليه استعراض منتصف المدة الشامل. وقد رحب الاتحاد الأوروبي بالنتائج الناجحة التي أسفر عنها اجتماع لجنة التنمية واللجنة المؤقتة التابعين للبنك الدولي وصادق النقد الدولي حيث تم وضع إطار للعمل لحل مشاكل ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية. ومما لا شك فيه أن هذا سيحقق فوائد كبيرة للكثير من أقل البلدان نمواً على مدى العقد القادم. وقال إنه يتطلع إلى وضع هذا الإطار موضع التنفيذ على وجه السرعة.

١٣٥- وقال ممثل بوقان إنه على الرغم من أن الكثير قد قيل بالفعل عن ضرورة مساعدة أقل البلدان نمواً للحيلولة دون زيادة تهميشها، فإن هذا الالتزام المعلن لم تقابله إجراءات ملموسة. وإذا ما أُريد المحافظة على الإجراءات المتخذة على المستوى الوطني وتحقيق النتائج المرجوة منها، فلا بد أن توفر تدابير دولية داعمة بروح حقيقة من الشراكة من أجل التنمية. وأعرب عن أمله في أن يؤدي الصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً إلى تعزيز أنشطة الأونكتاد لصالح هذه البلدان. وأوضح أن فعالية وتأثير هذا الصندوق سيتوقفان إلى حد بعيد على توفير الموارد المالية اللازمة له، وحيث جميع المانحين على المساهمة بمساواة. وقال إن الأونكتاد هو المحفل الوحيد الذي تتعالج فيه القضايا ذات الصلة بأقل البلدان نمواً معالجة شاملة. وأعرب عن أمله بأن يكون الكيان المعنى بقضاياها أقل البلدان نمواً داخل أمانة الأونكتاد مهياً على نحو كافٍ لتمكينه من الأداء الفعال للمهام التي أُسندت إليه في ميدراند. وفي هذا الصدد، قال إنه يتطلع إلى الإقرار السريع لتعيين المنسق الخاص ويأمل أن يتم بتعيينه صياغة استراتيجيات مركزة وموضوعية تعالج الاحتياجات والمشاكل المحددة لأقل البلدان نمواً.

١٣٦- ودعا الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في سنغافورة إلى اعتماد خطة عمل شاملة لصالح أقل البلدان نمواً تتضمن تدابير ملموسة في مجالات اتاحة فرص الوصول إلى الأسواق، والاستثمار الأجنبي المباشر، وبناء القدرات، ووضع إعلان/مقررات اجتماع مراكش الوزاري موضع التنفيذ.

١٣٧- وقال ممثل الصين إن دورة المجلس الحالية تمثل أول فرصة لاستعراض تنفيذ السياسات والتدابير التي اتخذت في اجتماع استعراض منتصف المدة الشامل لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات ولا سيما وقد التزم المجتمع الدولي بمساعدة أقل البلدان نمواً في الاندماج على نحو أفضل في الاقتصاد العالمي وفي النظام التجاري الدولي. وقال إن الأداء الإنمائي لأقل البلدان نمواً في النصف الأول من العقد قد تختلف إلى حد بعيد عن تحقيق أهداف برنامج العمل. ولاحظ انخفاض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً في عام ١٩٩٥ ودعا إلى زيادتها. وفي معرض إشارته إلى مشاكل الدين الخارجية لأقل البلدان نمواً، قال إنه قد تم إحراز قدر كبير من التقدم ولكن المجتمع الدولي ما زال بعيداً عن تلبية احتياجات هذه البلدان، ودعا إلى اتخاذ تدابير عاجلة للتغلب على هذه المشكلة. وشدد على ضرورة زيادة قدرة إمكانات أقل البلدان نمواً لتحسين مشاركتها في التجارة الدولية وفي حل مشاكلها في المرحلة الانتقالية. وينبغي معاملة أقل البلدان نمواً معاملة خاصة وتفضيلية وفقاً لقواعد وأنظمة اتفاقيات جولة أوروغواي. وفي معرض تعليقه على تقرير أقل البلدان نمواً لعام ١٩٩٦، قال إن هذا التقرير يستحق دراسة متعمقة من قبل أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين وإنه ينبغي اتخاذ التدابير المناسبة على أساس ما تضمنه التقرير من استنتاجات وتوصيات.

١٣٨- وقال ممثل الجماعة الأوروبيّة إنه ينبغي للأونكتاد أن يولي أولوية أعلى لأقل البلدان نمواً في أنشطة مساعدته التقنية وفي عمله التحليلي بشأن المسائل التجارية. ويمكن لأمانة الأونكتاد أن تقوم في الوقت المناسب بإجراء عملية جرد لما تم انجازه في هذا المجال لتنفيذ برنامج عمل باريس والنتائج التي أسفر عنها استعراض منتصف المدة الشامل.

١٣٩- وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يشكل أكبر سوق الصادرات لأقل البلدان نمواً حيث استورد ما نسبته ٣٤,٥ في المائة من صادرات هذه البلدان في عام ١٩٩٤. كما أن الاتحاد الأوروبي يوفر الجزء الأعظم من أسواق الصادرات التفضيلية لأقل البلدان نمواً، وذلك من خلال اتفاقية لومي لصالح ٣٩ بلداً من بين ٤٨

بلداً من أقل البلدان نمواً ومن خلال مخطط نظام الأفضليات المعمم الذي تم تبنيه - بالنسبة لأقل البلدان نمواً - والذي تم تحسينه إلى حد كبير لصالح البلدان التسعة الأخرى. وأوضح أن هذه المخططات توفر إمكانية غير محدودة للوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، وهذه الامكانية تشمل تقريباً جميع السلع غير الزراعية والعديد من المنتجات الزراعية معفاة من الرسوم الجمركية كما توفر امكانية الوصول بدرجة تفضيلية عالية بالنسبة للمنتجات الزراعية. ويمكن للبلدان الأخرى أن تمن المزيد من المعاملة التفضيلية ل الصادرات أقل البلدان نمواً.

١٤٠ - وأضاف قائلاً إن اتفاقية لومي التي تم تبنيها مؤخراً تمنح امكانية الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي. كما أنها توفر المزيد من الاهتمام لمجال تنمية التجارة البالغ الأهمية. وقال إن الاتحاد الأوروبي ومجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ملتزمان بتخصيص موارد كافية لتوسيع تجارة منطقة أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وفي هذا السياق، ينبغي إيلاء اهتمام لتنمية القطاع الخاص، ولاعتماد سياسات اقتصادية ملائمة، وتطوير الهياكل الأساسية، وتحسين نظم الاستيراد والنقل والخدمات اللازمة لل الصادرات.

١٤١ - وهنا الأونكتاد على مساهماته ومشاركته في عمل لجنة التجارة والتنمية واللجنة الفرعية المعنية بأقل البلدان نمواً التابعين لمنظمة التجارة العالمية وعلى علاقات التعاون والتنسيق التي تنشأ عن ذلك ولا سيما فيما يتعلق بالمساعدة التقنية. وأشار إلى أن نتائج هذه الاستعراضات تدل على أنه قد تم إحراز تقدم في معظم المجالات التي يشملها القرار ولكن ينبغي مواصلة التفكير في الأعمال الأخرى التي يمكن إنجازها.

١٤٢ - وقال إنه يعتبر أنه ينبغي مواصلة بذل المزيد من الجهد لأغراض السياسات التفضيلية والتحرير لصالح أقل البلدان نمواً في إطار متعدد الأطراف بغية إتاحة فرص تصديرية مستقرة طويلة الأجل. ولا ينبغي أن تقتصر المشاركة والمساهمة في هذه العملية على الاقتصادات الصناعية وحدها بل ينبغي أن تشمل أيضاً البلدان النامية الأكثر تقدماً، وذلك من خلال اتخاذ تدابير ترمي إلى تيسير امكانية وصول أقل البلدان نمواً إلى أسواقها.

١٤٣ - وقال ممثل بنغلاديش إنه حدث في السنوات الأخيرة تحول كبير في السياسة الحكومية. فاستعرض بالتدريج عن استراتيجية تصنيع بدائل الواردات الضيقة والموجهة إلى الداخل ببرنامج واسع لتصنيع الصادرات الموجهة إلى الخارج يعتمد على المنتجات الخاصة. وأدى ذلك إلى انخفاض مستويات حماية الصناعة المحلية وإلى تيسير وصول المستوردين إلى المواد الخام الصناعية. وكانت خصخصة الكثير من المؤسسات المملوكة للدولة وتخفيض تدخل الدولة تدريجياً في تسويق المدخلات الزراعية وزيادة الدور الهام الذي تقوم به قوى السوق في تحديد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية هي الملامح البارزة لهذه السياسة الاقتصادية الجديدة.

١٤٤ - بيد أن الانفتاح الاقتصادي الذي صاحبه تحرير التجارة كجزء من عملية تنفيذ قرارات جولة أوروغواي وأحكام منظمة التجارة العالمية كان سبباً في زيادة احتلال ميزان المدفوعات وما نتج عن ذلك من آثار على أسعار الصرف والتنمية. وأدى انخفاض أسعار الصرف إلى زيادة الواردات بينما أحاطت بالتنمية الاقتصادية وال الصادرات عقبات كثيرة لعدة أسباب منها عوامل خارجية تشمل السياسة التقيدية لبلدان أخرى مقترنة ببطء وانخفاض تدفقات الأموال الخاصة والرسمية معاً.

١٤٥- وقال إن بنغلاديش اتبعت سياسة استثمارية متحركة للغاية تسمح بطرح مائة في المائة من الأسهم للاستثمار الأجنبي، مع تقديم ضمادات لإعادة الأرباح إلى الوطن. ويجوز للقطاع الخاص أيضاً إنشاء مناطق خاصة لتجهيز الصادرات. ورغم جميع هذه الخطوات، كان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مخيماً للأعمال. وقد أضاف بياناً للاتجاهات الحديثة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات في بنغلاديش.

١٤٦- وقال فيما يتعلق بآثار العولمة إن العولمة تنطوي على تهديد ضمني بتهميش أقل البلدان نمواً. وحذر من المحاولات التي تبذل لإدخال مواضيع جديدة مثل معايير العمل، وسياسة المنافسة، والمعايير البيئية، واتفاقات الاستثمار، إلخ في نطاق منظمة التجارة العالمية بما قد يرتبه ذلك من إجراءات المعاملة بالمثل. فستؤدي محاولة إضافة مثل هذه المسائل غير التجارية إلى قواعد منظمة التجارة العالمية إلى تقييد التجارة العالمية وقد تؤدي إلى ظهور نزعة الحماية.

١٤٧- وناشد البلدان المتقدمة والبلدان التي تملك مستويات انمائية تفوق مستويات أقل البلدان نمواً على تأدية دورها في "المسؤولية المشتركة" لتخفيض مشاكل أقل البلدان نمواً، بما في ذلك وقف ازدياد تدهور الحالة الاجتماعية - الاقتصادية ل لهذه البلدان وإعادة تشغيل نموها وتعجيله، وهو الالتزام الذي تكرر كثيراً في المناقشات التي جرت في باريس، ومراكش، ولیون، ونيويورك.

١٤٨- وقال ممثل الاتحاد الروسي إن بلده يعتبر برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للخمسينيات استراتيجية دولية متقدماً عليها لحل مشكلة من المشاكل العالمية للإنسانية، وأن الاتحاد الروسي يؤيد تماماً جميع التوصيات الحاسمة لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ البرنامج كما يؤيد التوصيات ذات الصلة للأونكتاد التاسع وقمة ليون. ورغم الصعوبات الهائلة للفترة الانتقالية فإنه سيواصل التعاون مع أقل البلدان نمواً. وسيواصل الاتحاد الروسي، مثلاً، الاستيراد من أقل البلدان نمواً على أساس الاعفاء من الرسوم والضرائب، وتقديم المساعدة التقنية في التعدين، وفي تطوير صناعات النفط والغاز، ومرافق الموانئ، إلخ.

١٤٩- وقد قام الاتحاد الروسي خلال السنتين أو السنوات الثلاث الماضية بتنشيط علاقاته الاقتصادية مع أقل البلدان نمواً، وسعى إلى إقامة أشكال جديدة من العلاقات المفيدة للجانبين معها. وأكد أهمية إعادة تنشيط اللجان الحكومية الدولية الثنائية بين الاتحاد الروسي وأقل البلدان نمواً في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي فضلاً عن زيادة الاتصالات بين الغرفة التجارية والصناعية الروسية والهيئات المقابلة لها في بعض أقل البلدان نمواً. وقال إن الاتحاد الروسي في وضع يسمح له بتقديم المساعدة لأقل البلدان نمواً في عدد كبير من مجالات السلع والخدمات عند الاقتضاء.

١٥٠- وقال إنه يرى أن مديوبيه أقل البلدان نمواً من العوامل التي تحول دون زيادة التعاون معها. وفي هذا الصدد، تتبع حكومته باهتمام كبير الجهود التي يبذلها نادي باريس والمبادرة المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتخفييف ديون أشد البلدان فقراً. وتويد حكومته تماماً الجهود التي يبذلها الأونكتاد لتحقيق التنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً. وترحب، من حيث المبدأ، ب فكرة إنشاء صندوق استثماري لأقل البلدان نمواً كما ترحب أيضاً بقرار إنشاء مكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية. ويهمم الاتحاد الروسي بصفة خاصة بهذه المبادرة لأن عدداً كبيراً من أقل البلدان نمواً هم من الشركاء الاقتصاديين التقليديين لروسيا، ولأن بعض البلدان غير الساحلية من الأعضاء في كومدولت

الدول المستقلة. وسيواصل الاتحاد الروسي تأييد قضية أقل البلدان نمواً في الأونكتاد وفي جميع المحافل الدولية.

١٥١- وقال ممثل سويسرا إن الأونكتاد أصبح بعد الأونكتاد التاسع في وضع يسمح له بالتأثير بوجه حاسم على مساعدة أقل البلدان نمواً في الجهود التي تبذلها للتوصل إلى التنمية المستدامة وللإندماج في الاقتصاد والنظام التجاري العالمي. ولقد اتفق في ميدراند على ضرورة أن تركز الأنشطة المقبلة للأونكتاد على احتياجات أقل البلدان نمواً. وستكون الخطوة الهامة التالية هي ضمان ترجمة هذا الاتفاق إلى أعمال مفيدة.

١٥٢- واستعرض التحسينات التي حدثت مؤخراً في الحالة الاقتصادية الشاملة لأقل البلدان نمواً، والانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية وآفاقها الفاحضة، وأمام هذه الخلفية فإن من المهم أن تزيد البلدان المانحة تحسين نوعية تعاونها من خلال نهج يحركه الطلب، ومن خلال التنسيق على كل المستويات. ومن المهم بالمثل أن تنضم البلدان النامية المتقدمة إلى الدول الصناعية في دعمها لأقل البلدان نمواً. وأشار إلى أهمية مبادرة الديون التي اتخذت مؤخراً لصالح البلدان الفقيرة والمثقلة بالديون، التي ستحسن فرص تنمية أقل البلدان نمواً وتحفيض الفقر. وهو يرى أن هذه المبادرة وإعلان مجموعة السبع، وزيادة رأس المال المؤسسة الإنمائية الدولية بيد أن المجتمع الدولي يدرك الوضع الصعب الذي تواجهه أقل البلدان نمواً.

١٥٣- وأشار أيضاً إلى المجالات التالية لمزيد من العمل في أقل البلدان نمواً: تنوع التجارة، والتعاون الاقتصادي، ومنع المنازعات. وينبغي أن تولي الإجراءات الوطنية التي تتخذها أقل البلدان نمواً الأولوية لصلاح السياسة التجارية، وتنمية الموارد البشرية، وبناء القدرة في مجال التكنولوجيا.

١٥٤- وقال فيما يتعلق بالدور المُقبل للأونكتاد في دعم أقل البلدان نمواً إن وفده مقتنع بأن التمييز الذي ورد في إضافة تقرير أقل البلدان نمواً لعام ١٩٩٦ بين "مجموعة الاحتياجات التي تتسم بالأولوية" على أساس قصير الأجل والمساعدة الطويلة الأجل في مجال الدعم المتصل بالتجارة لأقل البلدان نمواً يعتبر مناسباً. وفي رأيه أنه ينبغي تنفيذ التدابير المرتقبة في الفتنة الأولى أساساً عن طريق برامج التعاون التقني لمنظمة التجارة العالمية وبرامج الأونكتاد المتعلقة بـ "النقطاط التجارية". وقال فيما يتعلق بفتنة المساعدة المالية والتقنية الطويلة الأجل، فإن من الممكن أن يقدم البرنامج التقني للأونكتاد مساهمة أساسية في مجال التعاون الاقتصادي وتشجيع التجارة. بيد أنه يلزم لتحقيق ذلك أن يزيد نصيب أقل البلدان نمواً في برنامج التعاون التقني للأونكتاد بدرجة كبيرة. فلقد انخفض هذا النصيب من ٤٢ في المائة في عام ١٩٨٩ إلى ٢٨ في المائة في عام ١٩٩٥. وبعدما تعهد الأونكتاد في مؤتمر الأونكتاد التاسع بتركيز أنشطته، في المقام الأول، على احتياجات أقل البلدان نمواً، سيلزم أن يزيد نصيب أقل البلدان نمواً في برنامجه للتعاون التقني لكي يحافظ بالثقة التي اكتسبها في ميدراند. وأبرز أهمية التنسيق بين المنظمات المعنية في تقديم الدعم لأقل البلدان نمواً.

١٥٥- وفي هذا السياق قال إن سويسرا تؤيد تنفيذ البرامج القطرية. وهي تقوم حالياً باستعراض نظام أفضلياتها المعتمم. وبموجب النظام الجديد، ستستفيد المنتجات من جميع البلدان النامية، ولا سيما من أقل البلدان نمواً، من تحسن كبير في الوصول إلى الأسواق. وقال إن السلطات السويسرية ستقدم للبلدان المستفيدة معلومات مستوفاة عن نظام الأفضليات المعتمد المنقح بعد اعتماده في بداية عام ١٩٩٦.

١٥٦- ودعا الأونكتاد إلى تحليل الآثار المترتبة على تنفيذ جولة أوروغواي على البلدان النامية ولا سيما على أقل البلدان نمواً بدقة. وقال إنه يمكن للأونكتاد أن يؤدي أيضاً دوراً هاماً في مساعدة أقل البلدان نمواً في الاشتراك في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وفيما يتعلق بالمساعدة قصيرة الأجل قال إن بوسع منظمة التجارة العالمية أن تلعب دوراً هاماً بتوسيع برنامج مساعداتها التقنية ليشمل احتياجات أقل البلدان نمواً، وبوجه خاص لتحسين معرفتها بقواعد التجارة متعددة الأطراف وإجراءات عمل منظمة التجارة العالمية ومفاوضاتها، وبالمساعدة على تنفيذ الالتزامات في نظام التجارة متعدد الأطراف والاستفادة الكاملة من أحکامه، بما في ذلك الاستخدام الفعال لآلية تسوية المنازعات

الإجراء الذي اتخذه المجلس

١٥٧- يرد الإجراء الذي اتخذه المجلس بشأن البند ٤ من جدول الأعمال في الوثيقة TD/B/43/12، المجلد الأول، القسم الأول - "جيم".

الفصل الرابع

إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات، ودور الأونكتاد في تنفيذ المبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بافريقيا

(البند ٥ من جدول الأعمال)

١٥٨- عرضت على المجلس عند نظره في البند ٥ من جدول الأعمال الوثيقة التالية:

تقرير من أمانة الأونكتاد (TD/B/43/6)

النظر أثناء اللجنة الأولى للدورة

١٥٩- قدم الموظف المسؤول عن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والبرامج الخاصة ملخصاً موجزاً لآخر الاتجاهات والتطورات في الأداء الاقتصادي والاجتماعي للبلدان الأفريقية. والقارة الأفريقية متaramية الأطراف ولذلك لا تصدق عليها كل التعميمات التي تطلق على جميع بلدانها، والواقع أن بعض البلدان الأفريقية ماضية قدماً في إجراء الإصلاحات الاقتصادية وتبدى إمارات التقدم. والسؤال المطروح على هذه البلدان هو مدى استدامة مثل هذا التقدم. في حين أن عمليات الإصلاح في بلدان أخرى أصعب. حيث يواجه بعض البلدان مشاكل اجتماعية واقتصادية كبيرة من بينها عمليات الانتقال السياسي والمؤسسي الشاقة التي يتطلبتها الأداء الاقتصادي الحسن.

١٦٠- وأعرب عن الأمل في أن يكشف المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى توفير المساعدة للبلدان الأفريقية. وقال إن الموارد اللازمة لعملية الانتقال الاقتصادي والاجتماعي في افريقيا لا يمكن أن تأتي من السكان الأفارقة وحدهم - لأن معظمهم مهشون ويحيون حياة الكفاف - بل ينبغي أن تأتي أيضاً من الحكومات والمؤسسات المصرية والمالية المتعددة الأطراف. وهدف الأونكتاد في المقام الأول هو التأكيد من أن مثل هذه المساعدة تمنح في سياق من النمو والتنمية المستدامين والمنصفين والمفترضين بسياسة سلية ومساعدة تقنية. وسوف يؤدي الأونكتاد هو الآخر دوره كاملاً في عملية تنفيذ المبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بافريقيا وخاصة في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية عموماً.

١٦١- وفي ختام كلمته قال إن أهم المهام التي اضطلع بها البرنامج الخاص هي التنفيذ الكفء لمختلف البرامج وحملة الأنشطة التي سبق أن عينها المجلس ولا سيما في مجالات التكامل والتعاون الاقتصادي بين والنهوض بالاستثمار والتنمية المستدامة.

١٦٢- وقال المتحدث باسم **المجموعة الأفريقية** (نيجيريا) إن أفريقيا قارة تحقق بها الأزمات الاقتصادية والاجتماعية رغم مواردها الطبيعية الوفيرة وكل ما يبذل من جهود من أجل التنمية. وأضاف أن شتى البرامج الخاصة التي شرعت فيها المنظمات الدولية لم تحدث أي أثر ملموس. وما زالت القارة تعاني من تدني

الاقتصاد و هبوط دخل الفرد وتدهور الأحوال الاجتماعية. وأدى المعدل السنوي العالي لنمو السكان إلى تفاقم الوضع.

١٦٣- وفي محاولة لوقف أو قلب هذا الوضع، اتبعت بلدان أفريقية كثيرة إصلاحات اقتصادية لأكثر من عقد من الزمان. واستهدفت هذه الإصلاحات تصحيح الاختلالات الاقتصادية الأساسية ودعم تطوير القطاع الخاص. ومع ذلك، لم تتبلور المكاسب المنتظرة مثل زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا. وبالرغم من كل هذه النكسات، تبذل البلدان الأفريقية أقصى جهودها لتنمية واستغلال الموارد البشرية بفعالية، وتسخير مواردها الطبيعية الضخمة، وحشد الموارد المالية والأجنبية معاً من أجل التنمية، ودعم التعاون والتكمال على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

١٦٤- وذكر أن وضع برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينيات كان المقصود به في المقام الأول تركيز الاهتمام على الاحتياجات الإنمائية للبلدان الأفريقية من أجل توفير إجراءات في الوقت المناسب داعمة تتفق وأولويات أفريقيا وتشتت الدعم السياسي المطلوب ضماناً لاتخاذ إجراء في الوقت المناسب لإزالة بعض العقبات أمام التنمية في أفريقيا، ومع ذلك لم يتحقق هدف برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينيات.

١٦٥- ومن دواعي القلق بصفة خاصة أن دين أفريقيا بلغ ٣١٧ مليار دولار أمريكي. وأقر بأن الدائنين عالجووا مشكلة الدين إلى حد ما عن طريق ترتيبات ثنائية تساهليه وتقديم الدعم لمrfق إعادة الشراء بالمؤسسة الإنمائية الدولية واعتماد شروط نابولي. غير أن الدين الخارجي يظل يشكل قيداً رئيسياً على تنمية أفريقيا.

١٦٦- وقد حالت الهياكل الاقتصادية لأفريقيا دون حدوث تقدم واندماج سلسرين في الاقتصاد العالمي. كما ظلت أفريقيا عاجزة عن جذب مستويات كافية من الاستثمار الأجنبي المباشر. ودعا الأونكتاد إلى تنفيذ برنامج الأنشطة الذي سبق أن حدد المجلس لتعزيز الاستثمار. وفضلاً عن ذلك، فإن ثمة حاجة إلى تيسير تنمية الهياكل الأساسية المادية. فقد كان الدعم السياسي الدولي المنتظر الذي يستطيع تشجيع تدفق الاستثمار والتدفقات المالية مخيماً للأعمال. ودعا المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لتوفير المساعدة لأfricania في مجالات: فرص الوصول إلى الأسواق؛ تنوع السلع الأساسية؛ الاستثمار الأجنبي المباشر؛ تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ التكامل الإقليمي؛ تطوير التكنولوجيا المناسبة فضلاً عن تنمية الهياكل الأساسية. ودعا إلى شكل جديد للمشاركة في التنمية يركز أكثر على السياسات والبرامج وعلى تنمية القدرات المحلية.

١٦٧- وتحدثت ممثلة أيرلندا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، فأكملت التزام الاتحاد الأوروبي بتنمية أفريقيا. وقالت إن البرنامج الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينيات ساعد على تعزيز الوعي السياسي بوضع أفريقيا الخاص. وأضافت أن المبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بأفريقيا هي وسيلة يمكن عن طريقها الأخذ بنهج منسق لتنفيذ أهداف برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينيات. وأن التحدي الرئيسي الماثل هو دمج الاقتصادات الأفريقية، وخاصة اقتصادات أقل البلدان نمواً، في النظام التجاري العالمي، في ظل خلفية هبط فيها نصيب التجارة العالمية لأشد البلدان فقراً هبوطاً محسوساً في الأعوام الأخيرة.

١٦٨- وأشارت إلى أن اتفاقية لومي تكفل حرية وصول جميع المنتجات الصناعية ومعظم المنتجات الزراعية التي منشأها الدول الأفريقية الأعضاء إلى سوق الاتحاد الأوروبي. كما منحت اتفاقية لومي الرابعة امتيازات للمنتجات الزراعية وقواعد منشأ أفضل للمنتجات الصناعية. وأضافت أن بلدان الاتحاد الأوروبي تقر بأن تدابير تخفيف أعباء الديون هي جزء أساسي لأية استراتيجية تستهدف استعادة الحيوية الاقتصادية لأشد البلدان فقراً والبلدان المثقلة بعبء الديون.

١٦٩- وفيما يتعلق بالمبادرة الخاصة المتعلقة بأفريقيا، رحبت بتركيز المبادرة وتنسيقها وتعزيزها لفعالية عمل وكالات الأمم المتحدة في أفريقيا. كما رحبت بالمشاركة الوثيقة لمؤسسات بريتون وودز ومصرف التنمية الأفريقي. ويوافق الاتحاد الأوروبي بشدة على تركيز المبادرة الخاصة على دعم قدرات التنفيذ للبلدان الأفريقية في القطاعات الاجتماعية وتلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها. غير أنه من المهم الإقرار بأن هناك مشاريع ومبادرات كثيرة تشجعها الحكومات الوطنية بدعم من مجتمع المانحين، موجودة بالفعل في أفريقيا. وينبغي أن توضع هذه المشاريع والمبادرات في الاعتبار عند وضع البرامج على الصعيد القطري. وينبغي أن يكون هناك فهم كامل لاحتياجات القطاعات وأولوياتها وقدراتها واحترام ملكية الحكومات المتلقية لبرامجها الإنمائية.

١٧٠- ودعت الأونكتاد إلى تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية في علاج الأسباب الإدارية والإجرائية لتكليف النقل والصفقات التي ما زالت عالية جداً والمرتبطة بالتجارة الداخلية والخارجية في أفريقيا. ويمكن للأونكتاد أيضاً أن يساعد في تدعيم قدرة البلدان النامية على إدارة الأسواق التي دخلت حديثاً ميدان المنافسة في مجالات النقل والاتصالات وتوريد خدمات المرافق العامة لكي يمكن لهذه البلدان الاستفادة إلى أقصى حد من الفرص التي تتاح لها نتيجة إدخال تكنولوجيات جديدة وشخصية شركاتها شبه الحكومية وتحرير أسواقها.

١٧١- واختتمت كلمتها قائلة إن الاتحاد الأوروبي يريد أن يعمل بروح شراكة حقيقية مع البلدان الأفريقية وكذلك مع البلدان الأخرى المتقدمة والحديثة التصنيع، بغية التوصل إلى تحقيق التركيز والترابط في طريقة تصدい المجتمع الدولي لهذه القضايا.

١٧٢- وقال ممثل الصين إن هذه هي أول فرصة لكي يستعرض المجلس، بعد انعقاد الأونكتاد التاسع، التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينيات. لقد أحرز برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينيات والمبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بأفريقيا بعض التقدم، وحققت بعض البلدان تقدماً في مجالات أساسية. غير أنه ما زال يتطلب صنع الكثير لوضع البلدان الأفريقية على مسار التنمية المستدامة. لقد تقلص نصيب أفريقيا في الانتاج العالمي وفي التجارة أيضاً. وعلى الأونكتاد أن يكشف جهوده لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينيات والمبادرة الخاصة المتعلقة بأفريقيا. وتعلق الصين أهمية كبيرة على الروابط الاقتصادية مع أفريقيا وقدمت المساعدة إلى أفريقيا بوسائل شتى. وستظل الصين تسعى إلى ترتيبات تعاونية متباينة الفائدة مع البلدان الأفريقية. وستشجع الشركات الصينية على التعاون مع أفريقيا. وأعرب عن تفاؤله من أن تحقق الجهد الكبير التي تبذلها أفريقيا نتائج ايجابية وأن تكفل مستقبلاً زاهراً للقاراء.

١٧٣- ولاحظ ممثل اليابان أن أفريقيا تواجه وضعاً اقتصادياً واجتماعياً مستمراً التدهور. وهذا لا يعزى فقط إلى المشاكل الاقتصادية بل أيضاً إلى كوارث طبيعية وكوارث من صنع الإنسان مثل الجفاف والمجاعة والنزاع المدني الواسع النطاق وعدم الاستقرار السياسي في مناطق شتى بالقارة. غير أنه أشار إلى حدوث بعض جوانب النجاح، وخاصة في الجنوب الأفريقي حيث حققت بعض البلدان المصالحة الوطنية والتحول الديمقراطي.

١٧٤- وقد اتخذت حكومة اليابان عدة مبادرات لصالح البلدان الأفريقية. فهناك أولاً مؤتمر طوكيو المعنى بالتنمية الدولية الذي عُقد في ١٩٩٣ والذي أعاد تأكيد أن التنمية الأفريقية تشكل أولوية عالمية وأنه من المهم أن يوضع في قلب التنمية الأفريقية استراتيجيات الاعتماد على النفس، بما في ذلك حسن الإدارة والإصلاحات في الميادين السياسي والاقتصادي معاً. وتلا هذا المؤتمر م Howell آسيا - أفريقيا الذي عُقد في ١٩٩٤ في اندونيسيا، وحلقات عمل إقليمية عقدت في زمبابوي في ١٩٩٥ وفي كوت ديفوار في ١٩٩٦ بغية تيسير الجهود لنقل بعض الخبرات والدروس المفيدة المكتسبة أثناء عملية التنمية الآسيوية. كما نظمت اليابان عدة حلقات دراسية دولية في طوكيو بشأن استراتيجيات التنمية الجديدة.

١٧٥- وفيما يتعلق بالمبادرات المقبلة، وجهت اليابان في الأونكتاد التاسع بياناً واضحاً بشأن الأنشطة المقبلة. إن مؤتمر طوكيو الثاني المعنى بالتنمية الدولية سيُعقد في عام ١٩٩٨. كما قررت اليابان تنفيذ سلسلة من البرامج لمساعدة أفريقيا في جهودها في مجال التنمية البشرية، بما في ذلك البرامج في ميادين الصحة والتعليم. ودعا المجتمع الدولي إلى بذل جهود خاصة لصالح أفريقيا في مجالات الصحة وتدعم المشاريع الخاصة والتعاون بين بلدان الجنوب. وقال إن حكومته على استعداد لتقديم المساعدة لقطاع الصحة. وفيما يتعلق بتطوير القطاع الخاص، تسهم اليابان بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ دولار أمريكي في مشروع يسعى إلى بحث محاكاة تجربة شرق آسيا في أفريقيا. كما تسهم اليابان بمبلغ ٤٥٠٠٠ دولار في التعاون التقني في قطاع السلع الأساسية، وتحصص مبلغ ٢ مليون دولار أمريكي من مساهمتها في الصندوق الياباني لتنمية الموارد البشرية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب.

١٧٦- واختتم حديثه بالإعراب عن أمله في إمكانية تعيين الطرق والوسائل الكفيلة بتنفيذ المبادئ والمعايير الواردة في برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات عن طريق بذل جهود مشتركة في هذا الصدد.

١٧٧- وقال ممثل جمهورية إيران الإسلامية إنه جرت مناقشة مفيدة ومثمرة للوضع الأفريقي ولبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات في الجلسة غير الرسمية التي نظمها الرئيس. وأحاط علماً بالاهتمام بمداخلة الوفد الياباني الذي قدم إشارات محددة لما فعلته حكومة اليابان لصالح البلدان الأفريقية. وقال إن وفده يأمل، في فترة ما بعد الأونكتاد التاسع، أن يضطلع المزيد من أعضاء مجتمع المانحين بأنشطة مماثلة لفائدة البلدان الأفريقية.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

١٧٨- يرد الإجراء الذي اتخذه المجلس بشأن البند ٥ من جدول الأعمال في الوثيقة TD/B/43/12 (المجلد الأول)، القسم الأول " DAL".

الفصل الخامس

استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد

(البند ٦ من جدول الأعمال)

١٧٩- كان معرفضاً على اللجنة الثانية للدورة، من أجل نظرها في هذا البند، الوثيقة التالية:

استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد - تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد (TD/B/43/7).

النظر في اللجنة الثانية للدورة

١٨٠- قال ممثل أمانة الأونكتاد، في معرض تقديم هذا البند، إن هذه هي أول مرة يضطلع فيها المجلس نفسه بإجراء الاستعراض المنظم للتعاون التقني، وأن هذا يمثل تسلیماً بالأهمية التي منحت لهذه المسألة في الأونكتاد التاسع. وقد ظل مستوى نفقات التعاون التقني الذي يتولاه الأونكتاد ثابتاً على وجه التقرير خلال السنوات القلائل الماضية، ومن المتوقع أن يستمر ذلك حتى نهاية عام ١٩٩٧. وقد حدث انخفاض في تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع حدوث زيادة منتظرة في أموال الصناديق الاستئمانية. أما نسبة الإنفاق المخصصة لأقل البلدان نمواً فقد انخفضت، في حين زادت النسبة المخصصة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. واقتراح أن تركز المناقشة على القضايا الناشئة عن الأونكتاد التاسع (الفصلان الثالث والرابع من الوثيقة TD/B/43/7)، وليس على استعراض البرامج ببرنامجاً ببرنامجاً، وهو أمر يمكن أن يتناوله الفريق العامل المعنى بالخطط المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية بطريقة تحدّد فيما بعد.

١٨١- ولاحظ ممثل المجموعة الأفريقية (المغرب) بقلق، أنه قد حدث خلال السنوات الأربع الماضية انخفاض في النصيب الذي يعود على أقل البلدان نمواً وعلى أفريقيا من التعاون التقني. وفي حين أن هذه الحالة لا ترجع إلى إجراء متعمد من جانب الأمانة، فإن هذه الأمانة ينبغي أن تتخذ مزيداً من الخطوات النشطة للتخفيف من هذه التطورات السلبية. وأضاف أن المجموعة الأفريقية لاحظت أيضاً الانخفاض في تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفريقيا، وكذلك العدد الصغير نسبياً للمشاريع القطرية كشيءٍ متميز عن المشاريع الإقليمية، وأن هذه المجموعة ترى في هذا الصدد أن المشاريع القطرية لها تأثير مباشر وملموس بقدر أكبر.

١٨٢- ومضى قائلاً إنه بينما ترحب المجموعة الأفريقية بالزيادة في النصيب المخصص من التعاون التقني للهيئات الأساسية للخدمات وللبناء في التجارة، وكذلك بالاتجاهات الإيجابية المستمرة في مجال الترابط العالمي، بما في ذلك إدارة الديون، فإن المجموعة يساورها القلق إزاء ضعف البرامج المتعلقة بالسلع الأساسية، والعلم والتكنولوجيا، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وقال إنه ينبغي أن تحظى أيضاً سياسة الاستثمار والمنافسة باهتمام خاص.

١٨٣- ومضى قائلاً إن مجموعته تقدر البرنامج المتكامل في أفريقيا المضطلع به في إطار متابعة جولة أوروغواي والمشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية. وينبغي في هذا الصدد، وفي سياق التعاون فيما بين المنظمات، عدم السماح للخوف من الازدواج بأن يخنق المبادرات، وينبغي أن يسعى التنسيق إلى تحقيق التكامل مع تحذيب الشلل في الوقت نفسه.

١٨٤- وقال، فيما يتعلق بتقييم المشاريع، إنه يوجد تأييد للرغبة في تحديد أرقام مستهدفة محددة عند صياغة مشروع ما. وفيما يتعلق بتبعة الموارد، فإن الزيادة في التمويل المقدم من اللجنة الأوروبية والمساهمين الآخرين إلى الصناديق الاستئمانية أمر مرحب به، ولكن الانخفاض في دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو أمر يبعث على القلق. ويؤمل أن يوقف هذا الهبوط وأن تتحقق شفافية وكفاية التمويل المطلوب بهما في الفقرتين ٩٥ و٩٦ من وثيقة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية".

١٨٥- وأوضح أن المجموعة الأفريقية تعلق أهمية خاصة على ضمان الترابط بين العمل التحليلي الذي يقوم به الأونكتاد وأنشطته التنفيذية. وينبغي تحرير هذه الأنشطة حسب الأولويات المحددة من جانب الأونكتاد التاسع والأالية الحكومية الدولية، كما ينبغي تخصيص جزء من الميزانية العادلة للأنشطة التنفيذية بفائدة ضمان إمكانية التنبؤ بها. وفيما يخص خطط الثلاث سنوات، فإن مشكلة الموارد يمكن حلها باستخدام أرقام التخطيط الإرشادية الثلاثية السنوات، بينما يمكن تقدير الطلب عن طريق استخدام استبيانات ترسل إلى المستفيدين وعن طريق بعثات لتقدير الاحتياجات. وختاماً، أعلن عن تأييد المجموعة الأفريقية لعرض الأمين العام المتعلق بالصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً. ومن شأن وجود التزام من جانب المانحين وجامعة الدول الأعضاء وفقاً لإمكانياتها أن يسمح للصندوق الاستئماني بتحقيق أهدافه.

١٨٦- وقال ممثل مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (الأرجنتين)، إن التعاون التقني أمر عالمي بطبيعته ويجب أن يفيد جميع البلدان النامية، على أن توضع في الحسبان الأولوية المعطاة لبرامج معينة، مثل البرامج المعنية بأقل البلدان نمواً. وقال إن مجموعته تعرب في هذا الصدد عن قلقها من أن نصيب نفقات التعاون التقني في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي - شأنه في ذلك شأن نصيب آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا - قد انخفض خلال السنوات ١٩٩٢-١٩٩٥، في حين أن نصيب المصروفات في أوروبا قد ازداد أكثر من اثنين عشرة مرة. وأوضح أن بلدان منطقته تحتاج إلى التعاون التقني أكثر من أي وقت مضى بغية الاستعداد لعملية العولمة والإفادة منها.

١٨٧- وأعلن تأييد مجموعته لأنشطة التعاون التقني التي يتولاها الأونكتاد، وخاصة الأنشطة المتعلقة بنظام إدارة الديون والتحليل المالي لها، وبرنامج تنظيم المشاريع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ٢١ (EMPRETEC)، والنظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية. وينبغي مواصلة هذه البرامج كما ينبغي تمويلها من الميزانية العادلة لإعطائهما أساساً راسخاً في الأمانة.

١٨٨- واستطرد قائلاً إنه من أجل الحصول على صورة كاملة للحالة فيما يتعلق بموارد التعاون التقني في أمانة الأونكتاد، ولكي يتسعني ايجاد وضع يمكن فيه تقديم مزيد من الاقتراحات بشأن سياسة وتنفيذ التعاون التقني، فإن مجموعته تطلب معلومات من الأمانة عما يلي: عدد الموظفين (من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة) الذين سيُخصصون لبرامج التعاون التقني، إلى جانب أسمائهم ودرجاتهم؛ والموظفين الذين تُدفع رواتبهم من الميزانية العادلة؛ والموظفين الذي تُدفع رواتبهم من الموارد الخارجية عن الميزانية؛ ومدى إعادة

توزيع النفقات العامة على الشعبة التي تضطلع بالبرنامج المعنى؛ وعدد الخبراء استشاري التعاون التقني وأسلوب تمويلهم.

١٨٩- وختاماً، أوضح تأييد مجموعته لبرنامج الكفاءة في التجارة. وقال إن من شأن شبكة النقاط التجارية العالمية أن تساعد البلدان النامية على تدعيم اشتراكها في التجارة الدولية واكتساب امكانية وصول أكبر إلى المعلومات المتصلة بالتجارة.

١٩٠- وأعرب ممثل المجموعة الآسيوية (الفلبين)، عنأسفه لأن الجدول الزمني لم يسمح للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية بالاجتماع لإجراء استعراض دقيق لأنشطة التعاون التقني التي يتولاها الأونكتاد. فهذه الأنشطة، كما ذكر في الأونكتاد التاسع، هي تكملة لا بد منها للعمل التحليلي والتدابري الذي يقوم به الأونكتاد. ومن بين الأنشطة التي تحظى بتقدير خاص النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية، وبرنامج التدريب البحري (ترینمار)، ونظام إدارة الديون والتحليل المالي لها، وبرنامج الاستثمار الأجنبي، وبرنامج تنظيم المشاريع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونظام تحليل ومعلومات التجارة (TRAINS). وأوضح أن الحلقات الدراسية وحلقات العمل المعقدة بشأن متابعة جولة أوروغواي كانت لها بدورها قيمة خاصة.

١٩١- وأضاف أن الأونكتاد التاسع قد اتخذ مقررات هامة فيما يتعلق بالتعاون التقني، وأن هذه المقررات تحتاج إلى تنفيذ. وعلى الرغم من أن أيّاً من البرامج المتداولة في عام ١٩٩٥ لا يخرج عن نطاق الألوبيات المحددة في ميدانه، فإن بعض المجالات المحددة كألوبيات - مثل تنويع السلع الأساسية والقضايا المتصلة بالبيئة التجارية العالمية الجديدة - هي مجالات تكاد لا تتناولها البرامج الراهنة.

١٩٢- وأشار إلى أن الانخفاض في تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أمر يبعث على الانزعاج. ففي حين أن زيادة مساهمات البلدان والوكالات المقدمة إلى الصناديق الاستئمانية هي أمر يستحق التقدير، فإن هذه المساهمات تعني زيادة العمل الإداري كما أنها تؤثر على توزيع النفقات، مثلاً فيما بين المناطق المختلفة. ويجب إتاحة مزيد من الموارد لدعم التعاون التقني الذي يتولاه الأونكتاد، كما يجب إقناع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن التنمية البشرية المستدامة يمكن النهوض بها عن طريق زيادة التجارة والاستثمار. وأعرب عنأمل المجموعة الآسيوية في إنشاء الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً في أقرب وقت ممكن، وقال إنها تناشد البلدان المانحة أن تسهم في الصندوق بسخاء. وينبغي تشجيع البلدان المانحة على إرسال خبراء معاوين إلى الأونكتاد، ومن بينهم خبراء معينون من البلدان النامية.

١٩٣- ومضى قائلاً إن برامج ومشاريع التعاون التقني ينبغي أن تكون لها أهداف ذات وجهة عملية وينبغي تقييمها من حيث تأثيرها على عملية بناء القدرات. كذلك ينبغي أن يعزز الأونكتاد تعاونه مع المؤسسات الدولية الأخرى بغية تحقيق تضافر جهود أكبر وتجنب الازدواج.

١٩٤- وينبغي تدعيم الروابط بين التعاون التقني وتحليل السياسات. وسيكون للجان دور هام تؤديه في ضمان فعالية ومناسبة التعاون التقني. أما الترتيبات المتعلقة بوضع خطة إرشادية للتعاون التقني فيمكن أن تنظر فيها الفرقة العاملة في إطار بحثها للميزانية البرنامجية. ويمكن أن يبدأ التحضير للخطة المتقدمة الثلاثية السنوات للتعاون التقني في بادئ الأمر ببيان للأولويات. وختاماً، قال إن تعزيز برنامج التعاون التقني سيبرهن على أهمية الأونكتاد فيتناول المشاكل العملية للتجارة والتنمية.

١٩٥- وقال ممثل الصين إن التعاون التقني الذي يتولاه الأونكتاد يسهم بشكل نشط في تنمية البلدان النامية. بيد أن الطلب المتزايد على التعاون لا يمكن تلبيته بسبب الافتقار إلى الموارد المالية. ولاحظ بوجه خاص الانخفاض في موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتاحة للأونكتاد، ودعا المانحين والمنظمات الدولية إلى مواصلة وزيادة الدعم المالي المقدم منها.

١٩٦- ولاحظ الزيادة في نصيب الأنشطة المضطلع بها في البلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نمواً، واقتراح إيلاء أولوية عليا لطلبات البلدان النامية وتحقيق توازن أكثر ملاءمة بين المناطق. وينبغي أن تُنفذ بالكامل الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في الفقرة ٩٥ من وثيقة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية". وبالنظر إلى أن القضايا قد أصبحت متعددة القطاعات على نحو متزايد في سياق العولمة والتحرير، فإنه ينبغي للأونكتاد أن يكشف تعاونه مع المنظمات الدولية الأخرى، وخاصة منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية.

١٩٧- وقال إن الصين تعرب عن تقديرها للأونكتاد لتعاونه التقني، الذي أدى دوراً هاماً في إصلاحات بلده وفي افتتاحه وتنميته الاقتصادية. فالتعاون التقني هو إحدى المسؤوليات الرئيسية للأونكتاد، وينبغي تعزيزه وتحسينه. وأعرب عن اعتقاده بأن جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ستقدم الدعم المناسب في هذا الصدد.

١٩٨- وهنأت ممثلة الجزائر الأونكتاد على برنامجه للتعاون التقني في البلدان العربية. وقالت إن بلداتها قد استفادت من البرنامج وتلّمّ منه الكثير. ومن الواضح أن تعدد المسائل التي تتناولها منظمة التجارة العالمية، والتي كثيراً ما وضعت البلدان النامية في وضع صعب، سيولد حتماً طلبات للمساعدة التقنية من البلدان النامية التي ترغب في التوصل إلى فهم أفضل لنتائج جولة أوروغواي وتنفيذها، وما يتربّط عليها من التزامات. ومن ثم فإن من الضروري توسيع التعاون فيما بين المنظمات، وزيادة التضافر بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. لأن هذا سيسهل اندماج البلدان النامية في نظام التجارة العالمي، الذي لا يمثل فحسب أحد الأهداف الرئيسية للأونكتاد التاسع بل يمثل كذلك هدفاً متفقاً عليه دولياً. ومن هنا لا بد من إتاحة الموارد الكافية، ويجب أن يعزز الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية تعاونهما في هذا المجال الخاص.

١٩٩- وقال ممثل رومانيا إن الوثائق المعروضة على اللجنة تبين كلاً من نطاق وأهمية أنشطة التعاون التقني التي اضطلع بها في السنوات الأخيرة، ولا سيما في عام ١٩٩٥. وأضاف أن بلاده تعرف عن تقديرها لما تلقته من الأونكتاد من مساعدة تقنية في مجالات مثل حساب الرسوم الجمركية بالحاسب الآلي، وإدارة الديون العامة، والتدريب على النقل البحري، والاستخدام الأفضل لنظام الأفضليات المعمم. وخلال الزيارة الناجحة للغاية التي قام بها أمين عام الأونكتاد لرومانيا أكدت السلطات الرومانية الأهمية التي توليها لتكثيف ما تلقته من مساعدة تقنية من الأونكتاد، وبوجه خاص من خلال برامج التدريب من أجل التجارة والتدريب

البحري والاستثمار الأجنبي والنظام المتقدم للبيانات المتعلقة بالبضائع والنظام الآلي للبيانات الجمركية وبرنامج النقاط التجارية. وتستحق زيادة إسهام اللجنة الأوروبية في مثل هذه البرامج التقدير. وأخيراً فإن وفده يمكن أن يوافق على الاقتراحات الواردة في الوثيقة TD/B/43/7. وينبغي أن يكون الهدف هو زيادة تعزيز أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد عن طريق الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٤٠٠- يرد الإجراء الذي اتخذه المجلس بشأن البند ٦ من جدول الأعمال في الوثيقة TD/B/43/12 (المجلد الأول) القسم الأول، "هاء".

الفصل السادس

المسائل التي تتطلب إجراءً من المجلس في إطار متابعة الدورة التاسعة للمؤتمر، والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة^(٢)

(البند ٧ من جدول الأعمال)

تحسين اشتراك خبراء البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد، بما في ذلك مسألة تمويل هذا الاشتراك

(البند ٧ (ب))

٤٠١- كان معروضاً على المجلس، من أجل نظر هذا البند، الوثيقة التالية:

"تحسين اشتراك خبراء البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد، بما في ذلك مسألة تمويل هذا الاشتراك" (TD/B/43/CRP.3).

النظر في اللجنة الثانية للدورة

٤٠٢- قال ممثل أمانة الأونكتاد، في معرض تقديم هذا البند، إن مسألة اشتراك خبراء البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد قد ناقشها مكتب مجلس التجارة والتنمية في المشاورات التي عُقدت مؤخراً. وعملاً بالمقترن الذي اتخذ في المشاورات، قامت أمانة الأونكتاد بإعداد ورقة غرف اجتماعات تحدد بصورة اجمالية الآراء المعرف عنها في المشاورات وتبيّن الخيارات المتاحة في هذا الصدد (TD/B/43/CRP.3).

جلسات غير رسمية

٤٠٣- واصلت اللجنة الثانية للدورة نظرها في هذا البند في جلسات غير رسمية.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة الثانية للدورة

٤٠٤- أقرت لجنة الدورة في جلستها الختامية (المغلقة) بتاريخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ مشروع استنتاجاتها المتفق عليها (TD/B/43/SC.2/L.4) وأوصت بأن يعتمد مجلس التجارة والتنمية هذه الاستنتاجات.

٤٠٥- وقدم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بياناً ب موقفه من الاستنتاجات المتفق عليها^(٣).

٤٠٦- وقال المتحدث باسم المجموعة الأفريقية (المغرب) إن الاستنتاجات المتفق عليها لا تعكس كلية موقف البلدان النامية، وخاصة البلدان الأفريقية، لكن مجموعته قررت قبولها بروح المرونة وتوافق الآراء.

٤٠٧- وقال المتحدث باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريببي (كوبا) إن مجموعته ليست راضية تماماً عن الاستنتاجات المتفق عليها لكنها تعتبرها خطوة إلى الأمام.

٤٠٨- وقال المتحدث باسم المجموعة الآسيوية (باكستان) إن مجموعته بدورها ليست راضية بالكامل عن الاستنتاجات المتفق عليها، وأنها تأمل أن تراعي في المستقبل الروح البناءة التي تجلت في مناقشات لجنة الدورة، وأن يلبي الصندوق الاستئماني احتياجات البلدان النامية.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٤٠٩- يرد الإجراء الذي اتخذه المجلس بشأن البند ٧(ب) من جدول الأعمال في الوثيقة TD/B/43/12 (المجلد الأول)، القسم الأول، "واو" (ب).

الفصل السابع

مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية

(البند ٨ من جدول الأعمال)

(أ) التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي التاسع والعشرون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

٤١٠- كان أمام المجلس، عند النظر في البند الفرعى (أ)، تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن دورتها التاسعة والعشرين (A/51/17)، المعقودة في نيويورك في الفترة من ٢٨ أيار/مايو إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، وقد عُمِّمَ هذا التقرير على المجلس وصدر تحت مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B/43/3).

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٤١١- أخذ المجلس علماً، في جلسته ٨٨٠ المعقدة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بتقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن دورتها التاسعة والعشرين (A/51/17).

(ب) تقرير الفريق الاستشاري المشتركة المعنى بمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته التاسعة والعشرين

٤١٢- كان معروضاً على المجلس، عند النظر في البند الفرعى (ب)، تقرير الفريق الاستشاري المشتركة المعنى بمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته التاسعة والعشرين المعقدة في جنيف في الفترة من ١٥ إلى ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ (ITC/AG(XXIX)/157)، الذي تم تعميمه على المجلس وصدر تحت مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B/43/4).

٤١٣- وقدم نائب رئيس الفريق الاستشاري المشتركة (أوروغواي) التقرير فقال إن الفريق قد أعاد بشدة تأكيد وثاقة صلة ولاية منظمة التجارة العالمية بالموضوع وأهميتها في البيئة التجارية اليوم، وإنه يؤيد كلياً مواصلة المدير التنفيذي للجهود من أجل تحسين فعالية المنظمة، وبشكل خاص من خلال الاصلاح المؤسسي وتوثيق العلاقات مع هيئاتها الرئيسية. وأضاف أنه أعرب عن التقدير لأنشطة التعاون التقني التي قام بها مركز التجارة الدولية في عام ١٩٩٥ والتي أرتيت أنها تميز بالواقعية وتتجه إلى تحقيق النتائج، و تستجيب لاحتياجات البلدان؛ وكذلك احتياجات واحتمالات تشجيع التجارة وتنمية الصادرات. وقال إن الفريق رحب أيضاً بمبادرة مركز التجارة الدولية الرامية إلى وضع بيان بشأن رسالة المركز وأعرب عن تأييده الكامل لصياغة استراتيجية مركز التجارة الدولية، وتحديد خدماته الأساسية، وقيمه، وأسلوب العمل. وأضاف أن الفريق قد أحاط علماً أيضاً بمساهمة مركز التجارة الدولية في خطة الأمم المتحدة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠١-١٩٩٨. وقال إن الفريق إذ يشير إلى تأييده للاقتراح الرامي إلى إنشاء صندوق استثماري عالمي في دورته الثامنة والعشرين يعرب عن ارتياحه لإنشاء الصندوق الاستثماري العالمي ولسير لجنته الاستشارية الفعال.

٤-٢١٤- واختتم حديثه قائلاً إن ممثلي الحكومات قد أعلنا في الدورة التاسعة والعشرين سيراً على ممارسة كل عام، تبرعات طوعية مؤكدة أو محتملة لمركز التجارة الدولية. وأعرب، باسم الفريق، عن امتنانه لحكومات كل من ألمانيا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، والصين، وفنلندا، وكندا، والنرويج، والهند، وهولندا، واليابان، على هذا الدعم.

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٤-٢١٥- أخذ المجلس علماً، في جلسته ٨٨٠ المعقدة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بتقرير الفريق الاستشاري المشترك المعنى بمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته التاسعة والعشرين (ITC/AG(XXIX)/157).

الفصل الثامن

مسائل أخرى

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

ألف - استعراض سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات

(البند ١٠ (أ))

٢١٦ - كان معرضاً على اللجنة الثانية للدورة، من أجل نظرها في هذا البند الفرعى، الوثيقة التالية: "استعراض سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات - مذكرة من أمانة الأونكتاد" (TD/B/43/CRP.4).

النظر في اللجنة الثانية للدورة

٢١٧ - قال ممثل أمانة الأونكتاد، في معرض تقديم هذا البند الفرعى، إن استعراض المجلس لسياسة الأونكتاد في مجال المنشورات يُضطلع به عملاً بالفقرة ٧(١٠) من وثيقة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" (TD/377). وبإضافة إلى استعراض المجلس، فإن الجمعية العامة ستجري استعراضاً لسياسة الأمانة العامة للأمم المتحدة ككل في مجال المنشورات في دورتها الحادية والخمسين، كما أنه يجري النظر حالياً في قضية المنشورات في إطار استعراض الكفاءة على صعيد الأمانة العامة الذي أصدر به الأمين العام للأمم المتحدة تكليفاً في وقت سابق من هذا العام.

٢١٨ - وكما هو موضح في الوثيقة TD/B/43/CRP.4، أنشأ الأمين العام للأونكتاد فرقاً عاملة تُعنى بالمنشورات للنظر في كل جانب من جوانب سياسة الأونكتاد وممارسته في مجال المنشورات. وبالنظر إلى أن الفرقة العاملة ستحتاج إلى بعض الوقت لإتمام أعمالها ونظرًا إلى أنها لن تتمكن على أي حال من أن تفعل ذلك قبل أن تُكمل الجمعية العامة استعراضها هي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، فإنها ستقدم تقريرًا إلى الأمين العام للأونكتاد في آذار/مارس ١٩٩٧. ولذلك ينبغي النظر إلى الاستعراض الراهن الذي يجريه المجلس على أنه نقطة البداية في عملية، ويؤمل أن يقدم المجلس الإرشاد إلى الأمانة وأن يقر النهج المحدد إجمالاً في الوثيقة TD/B/43/CRP.4.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٢١٩ - يرد الإجراء الذي اتخذه المجلس بشأن البند ١٠(أ) من جدول الأعمال في الوثيقة TD/B/43/12. (المجلد الأول)، القسم الأول "حاء".

باء - مسألة التنسيق والتعاون بين الأونكتاد والمنظمات الدولية ذات الصلة

(البند ١٠(ب))

٤٢٠- قال ممثل أمانة الأونكتاد، في معرض تقديم هذا البند، إن الأمين العام للأونكتاد يعلق أعلى أولوية على قضية التنسيق والتعاون مع المنظمات الأخرى، وإن المبادئ الإرشادية التي يقوم عليها هذا التعاون هي تجنب الإزدواج وتحقيق تضافر الجهود. وأوضح أن الأمين العام يتبع نهجاً ينطلق من القمة إلى القاعدة ومن القاعدة إلى القمة على السواء، وينطوي على عقد اجتماعات منتظمة على مستوى رؤساء الوكالات وعلى الاتصال المستمر على مستوى العمل. ومحصلة ذلك هي وجود مستوى مرتفع من التعاون والثقة.

٤٢١- وأضاف أن الأمانة أرادت، وهي تزود المجلس بالمعلومات المتعلقة بتعاون الأونكتاد مع المنظمات الدولية الأخرى، أن تتحقق توازنًا بين الشمولية من ناحية ومدى الصلة بالموضوع والأهمية من الناحية الأخرى. وينبغي الإشارة بوجه خاص إلى التعاون الذي يقوم به الأونكتاد على أساس منتظم مع البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والصندوق المشترك للسلع الأساسية والنفrou المختصة الأخرى بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وخاصة اللجان الإقليمية. وقد تحقق قدر كبير بالفعل، ولكن ما زال يتطلب بطبيعة الحال القيام بالكثير.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة الثانية للدورة

٤٢٢- قررت لجنة الدورة تأجيل النظر في هذا البند الفرعى بسبب تأخر تقديم الوثائق ذات الصلة أثناء الدورة.

٤٢٣- وأعرب ممثل المملكة المتحدة عن خيبة أمل وفده لعدم قيام الأمانة بإنتاج الوثائق المطلوبة، فقد كان جدول أعمال دورة المجلس معروفاً منذ فترة من الوقت، ومن ثم فإن من الصعب فهم لماذا لم تعد الوثائق وفقاً لذلك.

٤٢٤- وقال المتحدث باسم المجموعة الأفريقية (المغرب) إن مجموعته كانت تود أن تتمكن من مناقشة كل بنود جدول الأعمال، وأنها اعتمدت في الواقع طلب إدراج بنود أخرى ذات أهمية كبيرة لأفريقيا وللبلدان النامية عموماً في جدول الأعمال، لكنها امتنعت عن ذلك نظراً لعدد البنود الموجودة بالفعل فيه، ومن ثم فإن عدم إمكان النظر في كل البنود المطروحة بسبب عدم إعداد الوثائق أمر يثير قلقاً شديداً.

٤٢٥- وأبدى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية قلقه لأن وثائق البند الفرعى المعنى لم تكن متاحة، وقال إن الوفود ظلت تسعى إلى معلومات عن هذه المسألة طيلة سنة، وان مسألة إصدار الوثائق في الوقت المناسب مسألة تستحق الاهتمام.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٤٢٦- يرد الإجراء الذي اتخذه المجلس بشأن البند ١٠(ب) من جدول الأعمال في الوثيقة TD/B/43/12 (المجلد الأول)، القسم الأول "حاء".

الفصل التاسع

البيانات التي ألقىت في الجلسة العامة الختامية المعقدة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

٢٢٧ - أُعلن المتحدث باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والカリبي (كوبا) عن تقديره للمجلس على الطريقة التي صرَّف بها أعمال دورته الجارية بوحي من روح المؤتمر الذي عقد في ميدراند، وأعرب عن أمله أن يستوحى الأونكتاد من هذه الروح وأن يستمد منها التشجيع في عمله المقبل. وقال إن ما اعتمدته المجلس من مقررات ومن استنتاجات متفق عليها، فضلاً عما قدمه رؤساؤه من عروض موجزة، كانت بمثابة خطوة إلى الأمام في تنفيذ ما تم التوصل إليه من اتفاقات في الأونكتاد التاسع وأرسست الأساس لـأداء هذه المؤسسة لأعمالها بمزيد من الدynamique. وقال إن الأمل يحدو مجموعته في أن تسعى الأمانة، فيما تضطلع به من أعمال متابعة، إلى إضفاء ما يلزم من الحيوية والفعالية على هذه الولايات الجديدة المسندة إليها. وما زال هناك قدر كبير من العمل يتطلب إنجازه لدعم هذه القضية من حيث المهام المسندة إلى اللجان واجتماعات الخبراء، حيث أن التحدي الرئيسي الماثل أمامها هو وضع نهج عملي أمثل يمكن المجتمع الدولي من معالجة مشكلة التنمية في اقتصاد عالمي شامل وتزويد الأونكتاد بأدوات تتصف بالكفاءة والحداثة من أجل مساعدة البلدان النامية على مواجهة هذا التحدي.

٢٢٨ - ودعا الأمانة إلى أن تضع في اعتبارها، في جميع جوانب عملها، الحالة الحرجة السائدة في تلك البلدان من أمريكا اللاتينية والカリبي التي تتصف اقتصاداتها بالضعف الهيكلي وقابلية التعرض للمخاطر، وخاصة في تنفيذ برامج التعاون التقني، وبغية تمكين الحكومات من إيجاد بيئة تفضي إلى التنمية المستدامة وتعزيز قدرة هذه البلدان على المشاركة في الاقتصاد والتجارة والاستثمار مشاركة تامة على الصعيد الدولي. وكذلك، ينبغي للأمانة أن تولي مزيداً من الاهتمام أمريكا اللاتينية والカリبي في دراستها ومنتشراتها المختلفة عن مسألة الترابط ومسائل أخرى.

٢٢٩ - واختتم بيانيه قائلاً إن مجموعته قد أجرت تقييمًا إيجابياً لنتائج الجزء الرفيع المستوى للمجلس فيما يتعلق بالاستثمار، وأكد المنافع المستمدة من الشكل المعتمد للمناقشات. وفي ضوء هذه التجربة، ترى مجموعته وجوب اختصار المناقشات العامة في الأونكتاد بحيث تصبح مدتها أقصر كثيراً، ووجوب الاستفادة من آلية المشاورات غير الرسمية ومشاركة الخبراء، وأن تركز المناقشات على اتخاذ إجراءات محددة، مع عدم الالخلال، بالطبع، بإمكانية قيام المجموعات الإقليمية والبلدان بعرض مصالحها بالطريقة الأنسب لاحتياجاتها الذاتية، دون الالخلال بحقها في ذلك.

٢٣٠ - وتحدث ممثل أيرلندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي، فقال إنه قد عَقد العديد من الاجتماعات الهامة والناجحة أثناء دورة المجلس، وفي مقدمة هذه الاجتماعات محفل الاستثمار العالمي. ومن الواضح أن الابتكار المتمثل في الجزء الرفيع المستوى سيظل سمة هامة من سمات الدورة العادية للمجلس. وعلاوة على ذلك، فإن المناقشات التي أجرتها الأفرقة بشأن الترابط كانت آلية قيمة للتشجيع على الشروع في مناقشة حقيقة لهذه المسألة. وقال إن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى المشاركة في مشاورات بشأن الموضوع الذي سيتم اختياره

من أجل الجزء الرفيع المستوى القادم، وأنه يرى وجوب الاتفاق على الموضوع بحلول ربيع عام ١٩٩٧ لإتاحة مجال للإعداد للجتماع على نحو واف.

٢٣١ - ويعتقد الاتحاد الأوروبي، في الوقت ذاته، أن إحدى الدروس التي يتعين استخلاصها من الدورة الراهنة هي أن ثمة ضرورة ملحة لدراسة أساليب عمل المجلس وإصلاح هذه الأساليب. ويجب أن تسفر المناقشات في المجلس عن تبادل مفيد للآراء. وعلى المشاركين أن يتبعوا عن الأدلة بيانات رسمية مطولة وأن يقتربوا نحو تبادل غير رسمي للآراء. وينبغي أن تكون المناقشات ذات متانة كما ينبغي إيلاء النامية وأن تسفر عن استنتاجات واضحة، بما في ذلك مبادئ توجيهية تشغيلية للأمانة كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص لضرورة إعادة التركيز على المناقشات ذات الصلة بأقل البلدان نمواً وبأفريقيا، ولضرورة إعادة تنشيط هذه المفاوضات.

٢٣٢ - واختتم بيته معرباً عن أسف الاتحاد الأوروبي لعدم قيام المجلس باستعراض تعاون الأونكتاد وتنسيقه مع منظمات دولية أخرى، نظراً لقلة الوثائق المناسبة. وشدد مجدداً على الأهمية التي يعلقها الاتحاد الأوروبي على هذه المسألة.

٢٣٣ - وقال المتحدث باسم المجموعة الآسيوية (باكستان) إنه لئن كان أعضاء المجموعة الآسيوية إجمالاً يشعرون بقدر كبير من الارتياح إزاء أعمال الدورة الراهنة للمجلس، ثمة بضعة جوانب يود التعليق عليها بغية تحسين ناتج هذه الدورة ومداولات الدورات المقبلة. فأولاً، ترى مجموعة جوانب التفاهم مسبقاً على النتيجة المرغوبة للمداولات المتعلقة بالبند المتعلق بالترابط. فمن شأن ذلك أن يساعد على تجنب الحالات التي يتعين فيها على الوفود أن تتفاوض بشأن النصوص في غضون فترة غير كافية من الزمن، الأمر الذي يفضي إلى استنتاجات قد لا تتنحّى حقيقة عما تتصل به المسائل من تعقيد. وثانياً، ينبغي للمجلس أن يسعى جاهداً إلى تدوين وتوثيق ما جرى أثناء الاجتماع القطاعي الرفيع المستوى من مبادرات قيمة. وقال إن المجموعة الآسيوية تحيط علماً، في هذا الشأن، بالملحوظات الخاتمية التي أدلّ بها رئيس الأونكتاد التاسع، بصفته رئيساً للجزء الرفيع المستوى. كما تقدّر مجموعته حرص الأمانة على الإبقاء على الطابع غير الرسمي للإجراءات الرفيعة المستوى. واستطرد قائلاً إن المجموعة الآسيوية ترثى عدم فقدان المدخلات المقدمة من الخبراء، الذين يشاركون بصفتهم الشخصية. ويمكن موافاة المجلس بمحاضر حرفية، أو، على الأقل، بمحاضر موجزة لمدخلات الخبراء أثناء المناقشة المفتوحة المتعلقة بالترابط، ولمدخلات الخبراء وذوي الדרاية أثناء الجزء الرفيع المستوى. وثالثاً، قال إنه يرغب في تأكيد هاجس أعربت عنه وفود أخرى، وخاصة في سياق اللجنة الثانية للدورة، ألا وهو ضرورة ضمان عدم إرجاء النظر في بنود مدرجة في جدول الأعمال لمجرد قلة الواقعية الالزامية.

٢٣٤ - وأعرب المتحدث باسم المجموعة الأوروبية (المغرب) عن بالغ ارتياح مجموعته لما أولته الوفود كافة لهموم أقل البلدان نمواً. وحتّى الأمين العام للأونكتاد على مواصلة مشاوراته في سبيل الإسراع في إنشاء الصندوق الاستثماري لأقل البلدان نمواً - وهي مبادرة يأمل أن تعمل على تقويم الاتجاه السلبي المسجل في الموارد والنفقات المرصودة لأقل البلدان نمواً في إطار برنامج التعاون التقني لعام ١٩٩٥. وأكد ما تعلقه المجموعة الأفريقية من أهمية على أنشطة الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً، فشدد على ضرورة وضع برنامج فرعي يكرّس لتلك الأنشطة. وقال إن هذا الموقف لا يعني أن مجموعته ترغب في إحياء شعبة أقل البلدان نمواً التي كانت قائمة سابقاً، وبين أنها لا تعزم إطلاقاً العودة إلى النهج المقرر في الأونكتاد

التاسع لمعالجة قضايا أقل البلدان نمواً. وقال إن الهاجس الوحيد للمجموعة الأفريقية هو ضمان الشفافية في أعمال المتابعة، والرصد الوافي، وإعداد التقرير السنوي عن أقل البلدان نمواً، فضلاً عن دعم الآليات الحكومية الدولية التي يُطلب إليها معالجة المسائل المتعلقة بأقل البلدان نمواً.

٢٣٥ - وانتقل إلى الحديث عن الترابط، فقال إن المجموعة الأفريقية تعلق أهمية كبيرة على الدروس التي يمكن للأونكتاد أن يستخلصها من تجربة جنوب شرق آسيا وتكون ذات منفعة لبلدان أخرى. وقال إن مجموعته يسرها أن تَنْوِيَه ببنوايا الأمانة في هذا الشأن، وشكر اليابان بحرارة على ما تعهدت بتقاديمه من دعم لهذه المبادرة في أفريقيا.

٢٣٦ - وفيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينيات، قال إنه يرغب في إبلاغ الأمين العام للأونكتاد ما يساور المجموعة الأفريقية من قلق بشأن النهج الذي اتبعته الأمانة في معالجة مهمة رصد التنفيذ والإسهام فيه. وترى مجموعته ضرورة إيجاد جهة وصل ضماناً لتحسين متابعة تنفيذ هذا البرنامج.

٢٣٧ - وأشار بالأمانة على كفاءتها في تنظيم الجزء الرفيع المستوى المعنى بالاستثمار، قائلاً إن المجموعة الأفريقية تعلق أهمية خاصة على الاستثمار الأجنبي المباشر. وبين أن ثمة حاجة حقيقة إلى القيام بمزيد من الأعمال والبحوث التحليلية بغية زيادة تفهم هذه العملية من جميع جوانبها. وقال إن الحوار الذي تم الشروع فيه في الجزء الرفيع المستوى المعنى بالاستثمار ينبغي مواصلته على الصعيدين الإقليمي والوطني. وقال إن المناقشة مستقبلاً بشأن هذه المسألة ينبغي أن تتناول الإمكانيات والصعوبات التي تتم مواجهتها على الدرب الذي قد تسلكه أفريقيا وأقل البلدان نمواً صوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢٣٨ - وبإشارة إلى التعاون التقني، شدد على ما يساور مجموعته من قلق إزاء ما حدث في السنوات الأخيرة من انحطاط ملحوظ في نصيب موارد المساعدة التقنية المخصصة لأقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية. وأعرب عن أمله في أن هذا الاتجاه، الذي عاد بالنفع على إقليم واحد بوجه خاص، يمكن تقويمه مستقبلاً بغية التصدي لموم مناطق ذاتية أخرى، لا سيما أشدّها حرماً.

٢٣٩ - ولاحظ أن بلدان المجموعة الأفريقية قد أبدت قدرًا كبيراً من المرونة في المشاورات التي جرت أثناء انعقاد دورات المجلس بشأن مسألة تمويل اشتراك الخبراء في اجتماعات الأونكتاد (البند ٧(ب)). فأعرب عن أمله في أن تتاح موارد مالية للأمين العام للأونكتاد على وجه السرعة ليتسنى له الشروع في تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدتها المجلس. وشكر جميع الوفود التي ساهمت في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة الشائكة، وخاصة الوفدين السويسري والنرويجي على الدور الذي نهضا به.

٢٤٠ - وقال ممثل الاتحاد الروسي إن الدورة الثالثة والأربعين للمجلس كانت حافلة بالعمل الجاد. وأضاف أن إجراء المناقشات في جو أقل رسمية يفضي إلى زيادة الكفاءة في الأونكتاد، وأن نتائج الدورة تتماشى مع ما اتفق عليه من إصلاحات في ميدانه. كما أن الجزء الرفيع المستوى للمجلس هو أيضاً مصدر ارتياح وينبغي أن يظل جزءاً هاماً من الدورة العادية مستقبلاً. وقال إن المنشورين الذين نظر فيهما المجلس بصورة متواترة، وهما تقرير التجارة والتنمية وتقرير الاستثمار العالمي، قد أرسيا أساساً مفيدةً للغاية للمناقشات بشأن الاقتصاد العالمي. وبين أن اختلاف الآراء التي أبديت فيما يتعلق بهذه التقارير، إن دل على شيء،

يدل على أن الأونكتاد يعالج مواضيع هامة. وبالطبع ما زال ثمة مزيد من الاحتياطيات يتبع استغلالها. وعلى سبيل المثال، فإن إجراء تحليل أعمق لقضايا التجارة والتنمية في عملية العولمة من شأنه أن يحسن فرص الاتفاق على استنتاجات ووصيات أفضل من ذلك بعد. لذلك فهو يأمل أن يتم الإبقاء على الحركات الدينامية الجارية في الأونكتاد، إلى جانب التحلي بروح الشراكة والتعاون في البحث عن حلول.

٢٤١ - وأشار إلى نقطة طرحتها الاتحاد الأوروبي، فقال إن وفده ما برح يتطلع أيضاً إلى استلام الورقة التي طلب إلى الأمانة إعدادها بشأن مسألة التنسيق والتعاون بين الأونكتاد والمنظمات الدولية المختصة (البند ١٠(ب)), حيث أن من شأن ذلك أن يعمل على تيسير النقاش في المجلس وأن يوضح المسائل المطروحة في أعقاب الأونكتاد التاسع. وأعرب وبالتالي عن ثقته في أن تعمل الأمانة على نشر هذه الورقة في المستقبل القريب كيما يتسعى بحث هذا البند في دورة تنفيذية للمجلس أو في أي محفل مناسب آخر.

٢٤٢ - وأعرب المتحدث باسم أقل البلدان نمواً (بنغلاديش) عن تقديره لجميع الوفود التي أبدت قلقها بشأن أقل البلدان نمواً وتعاطفها معها أثناء الدورة الجارية والتي أكدت الضرورة الملحة للقيام بعمل ملموس لصالح تلك البلدان. وقال إن أقل البلدان نمواً يحدوها أمل صادق في أن تترجم الاتفاques المختلفة التي تم التوصل إليها إلى حقيقة واقعة، وفي أن تتجسد الكلمات في افعال وإجراءات محددة في سبيل تخفيف معاناة هذه المجموعة المحرومة من البلدان.

الحواشي

(١) للاطلاع على نص البيان الذي ألقاه السيد أليك إيروين، انظر "تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثالثة والأربعين، المجلد الأول (Vol.I) TD/B/43/12)، الفرع أولاً - ألف.

(٢) بالنسبة للإجراءات المتخذة بشأن البند ٧(أ) (تقرير الأمين العام للأونكتاد عن إعداد اجتماع للمشاركين في التنمية) انظر الوثيقة (12) TD/B/43 (المجلد الأول) القسم الأول. "واو"(أ).

(٣) بالنسبة لبيان الولايات المتحدة، انظر الوثيقة TD/B/43/12 (المجلد الأول) القسم الأول "واو" (ب)، المرفق بالاستنتاجات المتفق عليها XLIII(438).
